جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مطبوعة في مادة تقنيات إعداد البحوث

(مذكرة الماستر)

السداسي الثالث – ماستر

للدكتورة: زيد المال صافية

السنة الجامعية: 2020-2021

مقدمة

يمتاز البحث العلمي بأهمية بالغة، لما يحققه من تطور في المجال الاقتصادي والتجاري والصناعي والثقافي والمعلوماتي والإنساني، وما عرفته في مجال العلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية من تطور مذهل في الاكتشافات والتقنيات، وفي مجال الاتصال فقد عرف العالم اكتساب الحاسوب، والكومبيوتر وكذا مجال الانترنت وما تقدمه من خدمات.

لقد أدركت الدول منذ سنوات أهمية البحث العلمي خاصة الدول الغربية، فرصدت أموال كبيرة وحفزت الأفراد أو المواطنين الذين لهم قدرات علمية وفكرية، فضمنت تقدمها واستفادت شعوبها من نتائج البحث العلمي في المجال الصناعي والزراعي والطبي والنقل والتربية والتعليم...الخ.

أما في دول العالم الثالث، فالاستفادة من نشاط البحث العلمي لم تظهر نتائج ما استثمرته في هذا المجال العلمي، بل أن الفجوة مازالت واسعة بينها وما توصلت إليه الدول المتقدمة، وأنها دائما في مركز المستهلك لنتائج البحث العلمي، فتلجأ إلى استثمار نتائج بحوث الدول المتقدمة وتطبيقها وبالتالي تبقى محكوم عليها بالتبعية والتخلف ما دامت لم تعتمد على مجهودات شعوبها.

وإذا كان البحث العلمي من المعايير الأساسية والرئيسية للحكم على مدى تقدم هذا البلد أو تخلفه من خلال اعتباره المحرك الأساسي للتنمية، فإن المنهجية تعتبر العمود الفقري للبحث العلمي ذاته فليس هناك بحث علمي دون منهجية دقيقة تتناول دراسة المشكلة وتحدد أبعادها وجوانبها ومسبباتها، إذ لابد من طريقة أو كيفية عقلانية تتبع لتقصي الحقائق وإدراك المعارف وترتيب الأفكار للتوصل إلى نتائج معرفية جديدة ومقبولة.

أي نشاط إنساني يتطلب التفكير والتنظيم وإذا كان النشاط الإنساني علمي يجب أن يكون منظما، مما يتطلب إتباع أسلوبا أو منهجا معينا فهناك علاقة بين الفكر والمنهج، حيث يؤثر هذا الأخير على الفكر في إعداد البحوث بمختلف أنواعها، فالمنهجية مادة ليست كسائر المواد التي لها مضمون محدد ونظام محدد، فهي مادة عامة وشاملة لكل مجالات المعرفة العلمية، فهي القاسم المشترك بين النظم العلمية مع مراعاة طبيعة كل مجال علمي وخصوصيته.

تقريبا كل العلوم بمختلف أنواعها بحاجة إلى هذا المنهج من بينها العلوم القانونية، ومن ثم ترتبط المنهجية بالعلوم القانونية بمختلف فروعها وأقسامها، تهدف إلى إعطاء الباحث الطريقة والأسلوب العلمي والمنطق في التعامل مع المواضيع المختلفة وتزوده بوسائل وأساليب للحصول على المعلومات اللازمة، لإعداد البحث العلمي وكيفية توظيف تلك المعلومات المتحصل عليها.

مادة منهجية البحث العلمي تعلم الباحث كيف يفكر كيف يبحث كيف يجمع ويكتب ويعرض ويناقش، وكيف يستخدم مؤهلاته العلمية وقدراته الفكرية في استخراج الإشكالات القانونية من خلال الوقائع والأحداث التي تعرفها المجتمعات وكيفية البحث عن الحلول القانونية لها، ومن ثم كيفية عرض هذا الحل بطريقة علمية وأسلوب منطقي منظم ومقنع.

لا يجادل أحد في أهمية البحث العلمي في المجال القانوني شأنه في ذلك شأن العلوم النظرية والتطبيقية، فلا يمكن الاستغناء على البحث العلمي في أي فرع من فروع العلم والمعرفة، ولم يتقدم علم القانون إلا بفضل البحوث العلمية التي قام ويقوم بها رجال القانون في مختلف الشرائع ومختلف الحقب.

ترتبط المنهجية بعلم القانون وبمختلف فروعه هدفها أن ينشأ لدى الطالب الأسلوب والطريقة في التعامل مع مختلف القضايا والمسائل التي يطرحها علم القانون في مختلف المجالات، ذلك أن المشكل الحقيقي الذي يعاني منه الطالب في الدراسات القانونية يتمثل أساسا في عدم إلمامه بأساليب التحليل والتعليق والمناقشة والبحث بطريقة علمية سليمة، وبالتالي نكون أمام طالب الشهادة في الحقوق وليس الطالب القانوني التي تتطلب أن تكون له شخصية قانونية تجعله جدير بالحصول على الشهادة في الحقوق.

بناء على ذلك فالدراسات القانونية ليس استعراض كل المعلومات، لكن كيفية صياغتها وفق منهجية وأسلوب قانوني سليم [1]. لذا تم تخصيص مادة لكل طلبة الحقوق على كل المستويات تسمي بمنهجية إعداد البحوث العلمية وهي مادة مشتركة وذات صلة بكل المواد وهي مادة مستقلة قائمة بذاتها تبين الطريقة السهلة لدراسة مواد القانون والبحث فيها.

---

[1]– أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة 3، دون دار النشر ، فاس، المغرب، 2015، ص 5 و6.

إن هذه الدروس موجهة لطلبة لليسانس والسنة الثانية ماستر وذلك نظرا لأهمية مادة منهجية اعداد البحوث العلمية بصفة عامة ومذكرة الماستر بصفة خاصة، لأن الدراسات في الماستر لا بد أن تتوج بإنجاز مذكرة لتطوير مهارتهم من هذه الناحية. لتحقيق هذا الغرض فقد تم تقسيم هذه الدراسة أو هذه المادة إلى مجموعة من المواضيع وهي كالآتي:

- مفهوم البحث العلمي.
- اختيار موضوع البحث.
- المرجع القانوني.
- تصميم البحث أو خطة البحث القانوني.
- مقدمة البحث القانوني.
- الأسلوب واستعمال المرجع القانوني.
- تقنيات تنظيم المراجع لقانونية.
- تصحيح المذكرة.

المبحث الأول

مفهوم البحث العلمي وفقا لقرار 362 لسنة 2014

البحث العلمي أداة لتحليل المعلومات والمعارف بهدف الحصول على حقائق معينة، ويفيد البحث العلمي الباحث في الحصول على حقائق جديدة وتنمية معلوماته العلمية والفنية، كما أنه وسيلة لتكوين وتطوير قدرات التحليل والاستنتاج والابتكار لدى الباحث.

يستفيد الطالب الجامعي من مادة طرق البحث العلمي في فهم مواد تخصصه فهما منهجيا وموضوعيا سليما، كربط النتيجة بالسبب وملاحظة الظواهر المتماثلة وتشخيص الظواهر المتباينة وإجراء المقارنة بين نظم قانونية، مما يمكنه من ملاحظة أوجه التماثل أو التشابه بينها وبالتالي اكتشاف مزايا وعيوب كل نظام على حدي ويقارنه بالنظام القانوني الوطني، مما يسمح بالاستفادة القصوى من إيجابيات أو محاسن كل نظام على حدي وإمكانية اقتباسه للنظام القانوني الوطني إذا كانت أسباب نجاح النظام القانوني هي أسباب علمية مجردة.

أما إذا كان النظام القانوني الأجنبي قد نجح لأسباب اقتصادية، سياسية أو اجتماعية أو فكرية أو جغرافية أو تاريخية، مما لا يمكن نقلها أو اقتباسها، فبعض النظم القانونية تتوافر لها عوامل أو أركان تاريخية أو ذاتية، مما يصعب تقلها أو تعميمها إلى نظم قانونية مختلفة عنها.

إن البحث في مجال العلوم الاجتماعية عامة والقانونية على وجه الخصوص كيفما كان هذا البحث قصيرا أم طويلا، مقالا أو رسالة جامعية، مذكرة ماستر أو أطروحة دكتوراه، سيكتسب فضائل أصيلة نحو الإبداع والابتكار وفتح أبواب المعرفة والقدرة على الاستيعاب والتعمق في مواضيع المعرفة والمساهمة في خدمة المعرفة الإنسانية. وعليه سنتناول في هذا الصدد مفهوم البحث العلمي(أولا)، مناهج البحث العلمي (ثانيا)، التمييز بين الدراسة والكتاب والبحث العلمي (ثالثا).

المطلب الأول

مفهوم البحث العلمي

لتحديد مفهوم البحث العلمي لابد من التعرض لتعريف منهجية البحث العلمي ثم البحث العلمي، كما سنتناول خصائص البحث العلمي وأخيرا أهداف البحث العلمي وأهميته.

الفرع الأول- تعريف منهج البحث العلمي:

يتكون نهج البحث العلمي من 3 مصطلحات وهي المنهج، البحث، العلم.

أولا- المنهج:

يقابله باللغة الفرنسية مصطلح (Méthodes) ولغة يعني السبيل والنظام المتبع لتعلم شيء معين، أما اصطلاحا فهو السبل المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد والخطوات العامة التي تسيطر على سير العمل وتضبط عملياته، حتى تصل إلى نتيجة معلومة في مادة القانون.

أما المنهجية هي اكتساب الطالب لأسلوب والطريقة العلمية والمنطقية للتعامل مع المواضيع القانونية. فالمنهجية بمفهومها الفلسفي هي التفكير السائد المتبع في الأبحاث العلمية وبمفهومها العلمي هي أحسن الطرق والأساليب التي يتبعها العقل البشري لدراسة أو معالجة موضوع ما بغية التوصل إلى الكشف عن الحقيقة [1]. كما تعني تعلم الباحث كيفية استخدام قدراته العقلية وملكاته الفكرية أحسن استخدام للوصول إلى نتيجة معينة بأقل جهد وأقصر طريقة ممكنة ويستخدم الباحث تفكيره كأسلوب لمعالجة القضايا وهو أداة المنهجية في ذلك [2].

ثانيا- البحث:

يقابله في اللغة الفرنسية مصطلح Recherche قدمت عدة تعريفات للبحث وتدور أغلبها حول اعتبارها وسيلة للاستعلام والاستقصاء والتفتيش المنظم والدقيق الذي يقو به الباحث بغرض

---

[1]- صالح طاليس، المنهجية في دراسة القانون،، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2010، ص 21.

[2]- سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، محاضرات لطلبة السنة الثانية حقوق جامعة عبد الرحمان ميرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2017، ص 3.

اكتشاف والوصول إلى معلومات وعلاقات جديدة، أو تطوير وتصحيح المعلومات الموجودة بالاستعانة بخطوات المنهج العلمي[1].

يقصد بكلمة بحث بمعنى طلب فتش عن الحقيقة، سأل، اكتشف، تحرى، تقصي، تتبع، فبذلك يعني البحث العلمي، الطلب، التفتيش والتقصي لحقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور[2].

يقصد بالبحث العلمي بذل مجهود في موضوع من المواضيع لغرض الوصول إلى نتيجة أو هو ذلك الجهد المبذول للوصول للمعرفة أو الحقيقة ويمكن أن يكون البحث المبذول في المسائل القانونية التي تحقق العدالة والأمن والاستقرار للعلاقات التي تنشأ بين أفراد المجتمع [3].

ثالثا- العلوم:

مشتق من كلمة العلم الذي يعني إدراك الشيء بحقيقته واليقين والعلم اصطلاحا يعني جملة الحقائق والنظريات والوقائع ومناهج البحث العلمي التي تزخر بها المؤلفات العلمية[4]. كما يعني المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والتجريب والدراسة بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب والفروض[5].

تستخدم كلمة علم للدلالة على مجموعة من المعارف المؤيدة بالأدلة وجملة القوانين التي اكتشفت لتحليل حوادث الطبيعة تحليلا مؤسسا على تلك القوانين الثابتة، وتتفق كل محاولات تعريف العلم حول حقيقة هو أن العلم جزء من المعرفة يتضمن مجموعة من المبادئ والنظريات والملومات الثابتة والمنسقة والمصنفة والطرق والمناهج العلمية الموثوق بها لمعرفة واكتشاف الحقيقة بصورة قطعية ويقينية[6].

---

[1]- إبراهيم أبراش، البحث الاجتماعي، قضاياه، مناهجه، إجراءاته، منشورات كلية الحقوق مراكش، سلسلة الكتب العدد10، 1994، ص153.

[2]- أيت منصور كمال، طاهر رابح، منهجية إعداد بحث علمي، الطبعة الثالثة، دار الهدى للطباعة والتوزيع، عين مليلة، 2003، ص7.

[3]- سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 1-2.

[4]- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص 5.

[5]- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، طبعة 5، وكالة المطبوعات بالكويت، 1979، ص 7.

[6]- المرجع نفسه، ص 13.

الفرع الثاني– تعريف البحث العلمي:

يمكن تقديم تعريف شامل للبحث العلمي بأنه: التقصي المنظم باتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها [1]. أو هو نشاط علمي منظم وطريقة للتفكير وأسلوب للنظر في الوقائع، حيث يسعى لكشف الحقائق معتمدا على مناهج موضوعية من أجل معرفة الارتباط بين الحقائق واستخلاص المبادئ العامة والقوانين العامة التفسيرية [2].

كما عرف البحث العلمي بأنه: أداة لتحليل المعارف والمعلومات بهدف الوصول إلى حقائق معينة، كما يعني دراسة القيقة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق للاستفادة منها والتحقق من صحتها [3]. البحث العلمي هو عبارة عن نشاط علمي تفكير منظم يقوم على أسس علمية ويسعى إلى كشف حقائق المشكلة المطروحة باستخدام مناهج علمية وتفسيرها تفسيرا علميا [4].

يمكن تعريف البحث العلمي على أنه: جمع معلومات من مصادر مختلفة وموثوقة ومن ثم تدوينها وتحليلها واستخلاص النتائج بأسلوب منظم للوصول إلى حقائق يكون ذلك باختيار حدث معين، ثم يقوم باستخدام أسلوب البحث للوصول إلى نتائج وعلى الباحث أن يتصف بالدقة والموضوعية.

لقد قدمت عدة تعاريف للبحث العلمي تتفق غالبيتها حول اعتبارها وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات وعلاقات جديدة أو تطوير وتصحيح المعلومات الموجودة فعلا بالاستعانة بخطوات المنهج العلمي [5].

---

[1]– عمار بوحوش الذيبيات محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحث العلمي، د ار الكتب القانونية، القاهرة، 2000، ص 12.

[2]– عمار بوحوش الذيبيات محمد محمود ، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 12.

[3]– سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مرجع سابق ص 8–9.

[4]– عبد الرحمان زيدان، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحث العلمي مرجع سابق، ص 13.

[5]– إبراهيم أبراش، البحث الاجتماعي قضاياه مناهجه اجراءاته، منشورات كلية الحقوق، سلسلة الكتب العدد10، 1994، ص 44.

إن موضوع البحث العلمي يتوج على طلب المعرفة وتقصيها والوصول إليها فيتناول الباحث العلوم في مجموعها ويستند إلى أساليب ومناهج في تقصي حقائق المعرفة، وأن الباحث يهدف من بحثه إلى إحداث إضافات أو تعديلات جديدة في مجال العلوم التي تعمل على تطوير وتقدم العلم والمعرفة. أن البحث العلمي وسيلة فعالة للتدريب على التفكير العلمي وربط الظواهر جدليا للوصول إلى نظم أفضل من النظم السائدة [1].

الفرع الثالث– خصائص البحث العلمي:

يتميز البحث العلمي بمجموعة مترابطة من المميزات والخصائص التي يجب توفرها في البحث العلمي لتتحقق أهدافه يمكن استخلاصها من التعاريف السابقة أهمها:

- البحث العلمي بحث منظم ومضبوط: أي أنه نشاط عقلي منظم ودقيق، حيث أن المشكلات والملاحظات والنظريات والقوانين قد تحققت واكتشفت بواسطة جهود عقلية ليست وليدة الصدفة أو أعمال ارتجالية، تحقق هذه الخاصية للبحث العلمي عامل الثقة الكاملة في نتائجه[2].
- البحث العلمي بحث نظري: يعتمد البحث العلمي على فرضيات ونظريات تخضع للتجريب[3].
- البحث العلمي بحث موضوعي: أن تكون خطوات البحث العلمي قد تم تنفيذها بشكل موضوعي وليس شخصي، يحتم هذا الأمر على الباحث أن يترك مشاعره وآرائه الشخصية تؤثر على النتائج التي يمكن التوصل إليها [4].
- البحث العلمي حركي تجديدي: إن حقائق العلم ليست مطلقة أبدية لا تتغير، فهي صحيحة في حدود ما يتوفر لها من الأدلة والبراهين التي تدعمها وتثبت صحتها، فإذا استجدت أدلة وظروف وامكانيات جديدة تبين خطأ أو صحتها فإن الحقيقة تتغير، فالبحث العلمي ينطوي

---

[1]– عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني (الجوانب الشكلية والموضوعية لاسيما في رسائل الماجستير والدكتوراه ونظم ترفيه القضاة وتدرج المحامين)، الطبعة 4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 18 و 19.

[2]– عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، مرجع سابق، ص 41، 42.

[3]– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4]– محمد عبيدات، محمد أبو نصار وعاقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر، عمان 1999، ص 8.

دائما على تجديد أو إضافات في المعرفة باستبدال متواصل ومستمر للمعارف القديمة بمعارف حديثة [1].

- البحث العلمي بحث يتسم بالدقة والتجريد: تتسم العبارات والألفاظ بالدقة والوضوح ولا مجال للغموض والالتباس في أي قضية.
- البحث العلمي بحث تفسيري: لأنه يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة تعرف بالنظريات [2].
- البحث العلمي بحث عام معمم: لأن المعلومات والمعارف لا تكتسب الطبيعة العلمية ألا إذا كانت بحوثا معممة وفي متناول أي شخص.
- البحث العلمي يتسم بالتبسيط والاختصار: من المعروف أن البحوث العلمية أيا كان نوعها تتطلب الكثير من الجهد والوقت والتكلفة، الأمر الذي يدفع الخبراء والباحثين السعي لتبسيط والاختصار في الإجراءات والمراحل، بحيث لا يؤثر ذلك على دقة نتائج البحث [3].
- البحث العلمي بحث منهجي: يكون إعداد البحث العلمي وفقا للمنهجية المعتمدة في إعداد البحوث العلمية وهو ما يتطلب من الباحث الالمام بأصول وقواعد منهجية البحث العلمي [4].

الفرع الرابع– أهداف البحوث العلمية:

تظهر الأهداف الرئيسية من كتابة الأبحاث العلمية فيما يلي:[5]

- إثراء معلومات الطالب.
- الاعتماد على النفس في بحث المواضيع.
- اعتماد الأسلوب العلمي والقواعد العلمية في إعداد البحث.

---

[1]– فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص20–21.

[2]– أيت منصور كمال، طاهر رابح، منهجية إعداد بحث علمي، مرجع سابق ص 12.

[3]– محمد عبيدات، محمد أبو نصار وعاقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص10

[4]– بوسعدية رؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 7.

[5]– فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية و البحث العلمي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص 206–207.

- إظهار مقدرة التعبير وتوظيف المصطلحات المناسبة.
- الاستعانة بالمصادر والمراجع من كتب ووثائق واستعمال الانترنت والكومبيوتر.
- التدريب على التقيد بالموضوعية والنزاهة قدر المستطاع في طرح الأفكار ومعالجتها ونقدها.
- التركيز على الطرح المنطقي للمواضيع ومعالجتها.
- اكتساب صفة التفكير، العمل بانتظام والتخلص من ظاهرة الكسل العقلي وجموده.
- تحصين الباحث ضد الجهل.
- الاستفادة من تداول الأفكار والتجارب بين الباحثين وأساتذتهم.

الفرع الخامس– أهمية البحوث العلمية:

يعيش العالم في الوقت الحالي وضعا متميزا لا مكانة فيه للجهل والضعف، عالم يتميز فيه الذين يعلمون على الذين لا يعلمون، فيه العلم أضمن سلاح، والبحوث العلمية تعتبر أفضل وسيلة للتوصل إلى معرفة الحقائق، ويختلف إعداد البحوث أو الدراسة في مجال العلوم الاجتماعية، فخطة البحث العلمي في العلوم القانونية تتحقق بصفة عامة بإتباع منهجية مضبوطة ودقيقة وبتوفير الكتب والمراجع والدوريات والدراسات...الخ.

يتطلب إعداد الدراسات أو البحوث معرفة المناهج والأدوات المستخدمة في البحث، فيتعين عرض المنهج المستخدم في الدراسة مع إعطاء التبريرات العلمية والعملية التي جعلت الباحث يتبع منهجا دون غيره. للبحث العلمي بصفة عامة والقانوني بصفة خاصة أهمية واضحة تتجلى فيما يلي[1]:

- اطلاع الباحث على الوثائق العلمية المختلفة.
- تنمية روح الاستنتاج العقلي لدى الباحث.
- الكشف عن بعض الحقائق بغية تطوير الواقع ومن ثم تطوير الواقع الاجتماعي.
- تطوير إقبال الباحث على الدراسة والبحث والتأليف.

---

[1]– بوسعدية رؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانونية ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد أمين دباغين، سطيف02 ، 2015– 2016، ص 5–6.

- إبراز قدرة الطالب على استيعاب المعلومات النظرية التي يتلقاه في المحاضرات.
- تعويد الطالب على ترتيب وتنظيم أفكاره وعرضها بشكل منسق وتسلسل منطقي.
- تدريب الطالب على الأسلوب القانوني في الكتابة والقائم على الدقة والاختصار والوضوح وابعاده عن السطحية والأسلوب السردي والتكرار.
- التعود على استخدام الوثائق والكتب والمصادر والربط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة.

إن خطوات البحث العلمي تعتبر حجز الزاوية في أي بناء علمي، فالتقيد بهذه المراحل بطريقة منتظمة تعطي للنتيجة المقدمة المصداقية والثبات والصحة وهذه المراحل تتمثل فيما يلي:

- مرحلة الاطلاع لاختيار الموضوع والاستعداد للبحث.
- مرحلة جمع المعلومات والمصادر والمراجع.
- مرحلة القراءة والتحليل والتنسيق.
- مرحلة الكتابة.

المطلب الثاني

مناهج البحث القانوني

إن مناهج البحث القانوني تحدد طرق الوصف والتحليل والتطبيق والاستنتاج والمقارنة في ضوء ذلك يمكن إيجاز أهم مناهج البحث القانوني المعمول بها في الوقت الحاضر فيما يلي:

الفرع الأول- المنهج النظري والعملي التطبيقي:

نقوم بتحديد المقصود بالمنهج النظري بعد ذلك المنهج العملي أو التطبيقي.

أولا- المنهج النظري:

يقوم به الباحث بغرض الوصول إلى الإحاطة بالحقيقية العلمية وتحصيلها وفهم أشمل وأعمق لها رغبة في الاطلاع والطموح العلمي بغض النظر عن التطبيقات العلمية لها، يتناول ويدرس البحث العلمي النظري الموضوعات والأفكار العلمية والدينية والاجتماعية التي تعرف بالعلوم الانسانية [1].

---

[1]- أيت منصور كمال، طاهر رابح، منهجية إعداد بحث علمي، مرجع سابق، ص 8.

يعني المنهج النظري أو الأكاديمي، منهجا وصفيا أو استطلاعيا، كما يعني منهجا تحليليا مقارنا، وهذا المنهج هو الغالب في البحوث القانونية.

وتشتق البحوث النظرية عادة من المشاكل الفكرية أو المبدئية، فهي إذن ذات طبيعة نظرية بالدرجة الأولى، إلا أن ذلك لا يمنع تطبيق نتائجها فيما بعد على مشاكل قائمة بالفعل [1].

ثانيا- المنهج التطبيقي التجريبي:

إن غرض البحث العلمي التطبيقي ليس الوصول إلى الحقيقة العلمية النظرية وإنما يجاوز هذا الحد ليصل إلى تكريس الجانب النظري للابتكارات لتلبية حاجات الانسان في مختلف المجالات، وذلك من خلال التطبيق العلمي لنتائج البحوث العلمية النظرية، وإذا كان البحث العلمي التطبيقي يجد مجاله في العلوم الطبيعية، غير أنه يمكن أن يجد مجال تطبيقه في العلوم الاجتماعية كما هو الشأن في العلوم القانونية، علم النفس، علم الاجتماع [2].

يلاحظ المنهج العملي أو التطبيقي النصوص القانونية وهي في حالة تطبيق من قبل القضاة وتنفيذه من قبل السلطة التنفيذية، وذلك لغرض تعديل ما يجب تعديله أو استحداث ما يجب استحداثه.

رغم هذا التمييز بين النوعين السابقين من البحوث العلمية، إلا انه يوجد بينهما ترابطا، فالبحث العلمي التطبيقي لا يحقق نتائجه المرجوة إلا إذا استند إلى البحث النظري [3].

الفرع الثاني- المنهجان الوصفي والتحليلي:

نقوم بتحديد المقصود بالمنهج الوصفي بعد ذلك المنهج التحليلي.

أولا- المنهج الوصفي:

يعني المنهج الوصفي بيان معالم وعناصر النص القانوني كما هو دون زيادة أو نقصان، وهو بمثابة المرآة التي تعكس الشيء كما هو دون تغيير أو تعديل ويحتاج القارئ أولا إلى أن يقدم

---

[1]- قنديلجي عامر، البحث العلمي واستخدام المعلومات، دار البازوري العلمية، عمان، 1999، ص47.

[2]- سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 14.

[3]- أيت منصور كمال، طاهر رابح، منهجية إعداد بحث علمي، مرجع سابق، ص9.

له النص القانوني أو النظام القانوني، أن المنهج الوصفي يبين حقيقة النظام القانوني كما أراده ووضعه المشرع ودون تدخل من الفقيه مؤيدا أو مخالفا، فالمنهج الوصفي منهج محايد يقتصر فيه دور الباحث على تصوير النظام القانوني.

ثانيا- المنهج التحليلي:

أما المنهج التحليلي فهو منهج منحاز إلى العقيدة الفلسفية والقانونية والسياسية للباحث القانوني، فهو سيحلل ضمن معاييره ومفاهيمه التي تفترض أن تكون علمية وموضوعية لكن هذه الفرضية فرضية نظرية. إن التحليل هو الذي يضفي الصفة العلمية على عمل الباحث ولكن هذا التحليل لن يأخذ مداه المتكامل والجدوى الفعالة إلا بعد أن يتضمن المقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة.

الفرع الثالث- المنهج المقارن:

يلجأ الباحث إلى مقارنة عدة أنظمة قانونية وطنية وأجنبية تشريعا وفقها وقضاء ويستخرج أوجه التشابه أو التماثل ويبين التنظيم القانوني الأمثل للمسألة محل البحث أو يحاول ابتداع تنظيم أو الإضافة أو التطوير لنظام سائد وذلك لجعله أدنى للكمال.

ويقتضي الأمر بالنسبة للمقارنة احترام القواعد الآتية:[1]

- المنهج المقارن يتضمن التشريع والفقه والقضاء وهذا ما يسمى بالقانون المقارن، فالمقارنة لا تتم فقط بين النصوص القانونية وإنما تمتد لآراء الفقهاء وأحكام القضاء في ظل الأنظمة القانونية التي تتم المقارنة في نطاقها.
- من الضرورة ألا تكون المقارنة محدودة بين قانونين أو نظامين فحسب وإنما يتعين اتساع المقارنة مع مراعاة المدارس القانونية.
- الأسلوب التقليدي في المقارنة يتضمن تخصيص مكان مستقل لكل نظام بحيث تباعد الأنظمة القانونية ويصعب المقارنة بينهما وفق هذا الواقع، يقوم الأسلوب التقليدي بإفراد

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص 32، 33.

باب أو فصل مستقل لكل نظام قانوني ثم تخصيص باب أو فصل لعقد المقارنة بين هذه الأنظمة القانونية.

أما الأسلوب العلمي الفعال السائد يتضمن تخصيص جزئيات في كل بحث أو فرع أو مطلب أو مسألة بحيث تستطيع بسهولة إجراء المقارنة بين الأنظمة القانونية مقارنة جزئية أولا تنتهي بالحكم العام على مجمل الأنظمة القانونية التي تتم المقارنة في نظامها، وثمة مسائل لا تدخل ضمن المقارنة في متن الموضوع فيمكن إدراجها في الهامش لأهميتها أو تركها إذا كانت ضعيفة الأهمية بنظر الباحث.

المطلب الثالث

التمييز بين الدراسة والكتاب والبحث العلمي

يزود البحث العلمي طالب القانون بعقلية علمية تمكنه من إخضاع الوقائع القانونية والظواهر القانونية إلى نظريات علمية متماسكة واستخدام المناهج العلمية في تحليل هذه الوقائع والظواهر تحليلا منهجيا.

البحث العلمي أداة لتحليل المعلومات والمعارف يهدف الحصول على حقائق معينة ويفيد البحث العلمي الباحث في الحصول على حقائق جديدة وتنمية معلوماته العلمية والفنية يعتبر البحث العلمي وسيلة فعالة للتدريب على التفكير العالمي بالتحليل والاستنتاج والابتكار لدى الباحث للوصول إلى نظم أفضل من النظم السائدة. بناء على ذلك سيتم التمييز بين الدراسة والكتاب والبحث العلمي.

الفرع الأول- التمييز بين الدراسة والكتاب والبحث:

أولا- الدراسة:

هي تشخيص وفحص ظواهر وأفكار موجودة في الواقع تحتاج إلى تأمل وفحص للوصول إلى حل.

ثانيا- الكتاب:

هو عكس البحث أو الرسالة المذكرة فهو مطول ويعتمد على عدة فرضيات ويمكن ذكر الحقائق دون ضرورة توثيقها، فالتأليف عكس القيام ببحث علمي.

ثالثا- البحث:

يعني نقص الحقائق أما البحث الذي ينتهي بالحصول على درجة علمية كالماستر والماجستير والدكتوراه يحوي موضوعا علميا يهدف إلى وضع القدم الأولى في حقل البحث العلمي. أما الدكتوراه فموضوعها أضيق ويحوي جزئية أقل وتكشف القدرة العلمية للباحث فهو يضم جهد علمي أكبر من جهد بحث الماجستير الذي يدرب الباحث على البحث العلمي من حيث التعمق والتحليل وصولا لإعداد بحث الدكتوراه.

1- بحث مذكرة الماستر:

هو بحث أكاديمي يقوم به الطالب لنيل درجة علمية الماستر تحت إشراف أستاذ ويناقش هذا البحث أمام لجنة تتكون من أساتذة في التخصص، فهو بحث تخصصي أعلى درجة من بحث تخرج، غرضه إضافة الجديد من المعارف وتمكين الباحث من توسيع معارفه ومداركه بصورة أكثر، فهو اختبار لذكاء الباحث واستعداده لمواصلة البحث والتأليف استعدادا لمواصلة أطروحة الدكتوراه [1].

نجد في هذا الصدد المادة 2من القرار 362 مؤرخ في 09جوان 2014 الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر تنص على أن: "تهدف مذكرة الماستر إلى تنمية قدرات المترشح على البرهنة والتفكير العلمي والاستنتاج وشرح نتائج الاحداث والوقائع وتدوينها في شكل قابل للاستغلال". وعليه فإن الهدف العام من مذكرة الماستر هو ابراز قدرات الطالب المقبل على مرحلة الدكتوراه على التفكير والبرهنة والتحليل ومدى تحكمه في الجوانب المنهجية التي تعكس مدى سلامة تفكيره من خلال ترتيب الأفكار وتسلسلها.

---

[1]- سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مرجع سابق ص 8-9.

2- بحث لإعداد مذكرة الماجستير:

يتعلق الماجستير بنظام طلبة ا لكلاسيكي، وهو البحث الذي يعده طالب الدراسات العليا من أجل الحصول على درجة الماجستير ودرجة الماجستير مرحلة دراسة عالية تلي الليسانس، يحضر الطالب في هذه المرحلة لإعداد أطروحة الدكتوراه [1]. إن بحث الماجستير بحث طويل نسبيا ويعتبر جزءا من المواد التي يستوفيها الطالب لنجاحه في الدراسات العليا وحصوله على شهادة الماجستير [2].

3- بحث لإعداد أطروحة الدكتوراه:

هو أعلى بحث تخصصي ويمثل قمة البحوث العلمية، فبحث الدكتوراه بحث علمي يساهم في النهضة العلمية في المجتمع كل في مجال تخصصه، ويجب أن يكون بحث الدكتوراه في موضوع جديد مبتكر أو موضوع سبق تناوله وذلك بالتعمق فيه أكثر وإضافة الجديد إليه [3].

إن البحث الذي ينتهي بالحصول على درجة علمية ماستر أو دكتوراه يتطرق إلى موضوعات لها تركيبة جديدة ويتطلب البحث الإشارة إلى مصادر الحقائق، أما الكتاب فيمكن ذكر الحقائق دون ضرورة توثيقها فالتأليف عكس القيام ببحث علمي.

أما التمييز بين مذكرة الماستر والماجستير وأطروحة الدكتوراه فإن الأولي تحوي موضوعا علميا بينما رسالة الدكتوراه فموضوعها أضيق ويحوي جزئية أقل وتكشف القدرة العلمية للباحث، ومن جهة ثانية فإن بحث الماجستير أو الماستر يهدف إلى وضع القدم الأولي في مجال البحث العلمي ويترتب على ذلك أن بحث الماجستير الخطوة الأولى للإنتاج العلمي للباحث وموضوعه يختلف عن موضوع بحث الدكتوراه ويمكن أن ينصب بحث الماستر أو الماجستير على موضوع بسيط بينما بحث الدكتور جهد علمي أكبر من جهد بحث الماستر أو الماجستير الذي يدرب الباحث على البحث العلمي من حيث التعمق والتحليل وصولا لإعداد بحث الدكتوراه[4].

---

[1]- عبد الله محمد شريف، مناهج البحث العلمي، قضاياه، مكتبة الاشعاع، الإسكندرية، 1999، ص23-23.

[2]- عمار بوحوش الذيبيات محمد محمود ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحث العلمي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2001، ص21.

[3]- ساعاتي أمين، تبسيط كتابة البحث العلمي، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، مصر الجديدة، 1991-131.

[4]- عبد القادر الشيخلي، مرجع سابق، ص 20، 21.

كما أن الماستر تابع لنظام ل. م. د. وهو يعادل البكالوريا + 5 لا يمكن لحامل شهادة الماستر التدريس في الجامعة وبإمكانه المشاركة في مسابقة الدكتوراه التي تنظم كل سنة حسب التخصص ليحصل على شهادة الدكتوراه بعد ثلاث سنوات، أما الماجستير فهو تابع للنظام القديم وهي البكالوريا + 6 ويمكن لحاماها التدريس في الجامعة.

خلاصة القول:

يقوم المنهج بدور حيوي في كل جهد قانوني، سواء كان نظريا أم تشريعيا أم تطبيقيا من الفقيه، أم المشرع أم القاضي، ففي الأبحاث النظرية، قد يعالج الباحث القانون في عمومه أو في فروعه أو يتناول نظاما كالبيع أو جزئية كدراسة أحد عيوب الرضا، في كل هذه الحالات يواجه الباحث ظواهر قانونية في مقدمتها المذاهب الفلسفية، الأفكار القانونية، ثم الهيكل القانوني نفسه بما فيه المبادئ العامة.

والباحث في حاجة إلى تفسير هذه الظواهر، وفي إعداد التشريع يتعين على اللجان المختصة اتباع منهج محدد في الصياغة التشريعية يعاون على تطبيق القانون من الناحية العلمية، باستيعاب وقائع الحياة في قوالب تشريعية لتحقيق الغرض الذي تنشده السياسة القانونية. إن المشرع مهما بلغ من الدقة والحيطة إذا لم يحسن الصياغة يصير تشريعه كالثوب المرقع سرعان ما يتمزق.

وفي الأبحاث التطبيقية، سواء قام بها الفقيه، عارضا القانون القائم بغية شرحه وتبسيطه. تمهيدا لتفسيره وتطبيقه أم تولاها القاضي مباشرة لحل النزاع في قضية مطروحة عليها وبالمثل في الأبحاث المختلطة، النظرية والتطبيقية يحتاج الباحث إلى منهج معين أي إلى خطوات متتابعة في ترتيب التفكير.

وللمنهج مهمة مزدوجة تتمثل من جهة في الكشف عن المصالح التي غلبت في القواعد، بحيث يكون التطبيق موافقا للحكمة من التشريع ومؤديا إلى تحقيق مضمونه وغايته، وتتمثل المهمة الثانية في التصدي لمشاكل القانون كمشكلة التغيرات والحاجة إلى الملائمة والتطور...الخ.

إن مسألة اعتماد قواعد ومبادئ المنهج العلمي مسألة ضرورية في البحوث العلمية، على أن المنهج العلمي يحتم على الباحث منذ البداية تحديد الخطوات الكبرى التي سيتبعها للوصول إلى هذه الأهداف [1].

لا يمكن للباحث أن يكون منظما تنظيما منهجيا إذا غابت عنه الخطوات الرئيسية في البحث وشروط التوثيق الجيد للبحث وبمقومات التركيب وكيفية وضع التصميم أو الخطة [2]، كما أن البحث العلمي لا يكون سليما إلا إذا توفرت فيه الموضوعية والترتيب المنطقي والتناسب والتنسيق والأمانة العلمية والشكل والقواعد واللغة [3].

المبحث الثاني

اختيار موضوع البحث (المذكرة)

إن اختيار الموضوع محل البحث تعد نقطة البداية لإعداد البحث العلمي بصفة عامة والبحث القانوني بصفة خاصة، فإن التوفيق في تحديد مشكلة البحث يتوقف على حسن اختيار الباحث لموضوع البحث، فتعتبر مرحلة اختيار البحث من أدق وأصعب مراحل إعداد وتحضير موضوع الدراسات.

إن عملية اختيار الموضوع تتحكم فيها عدة عوامل منها ما هو ذاتي نفسي كالرغبة أو الاستعداد، ومنها ما هو موضوعي كالقيمة العلمية لموضوع البحث وتوفر المراجع ووجود سياسة واضحة للبحث العلمي على المستوى الرسمي، وكيف ما كان اختيار الموضوع ناتجا عن اهتمامات وميول الباحث أو لتوفير مصادر ومراجع الموضوع، فإن الباحث ملزم بالاطلاع أولا على مجموعة من المراجع بالاطلاع على الفهارس المتوفرة في المكتبة أو المكتبات. في هذا الإطار سيتم التعرض إلى الاستعداد والاطلاع لاختيار الموضوع ثم طرق اختيار موضوع المذكرة أو البحث.

---

[1]– إبراهيم ابراش، البحث الاجتماعي، قضاياه، مناهجه، إجراءاته، مرجع سابق، ص 87.

[2]– عبد الناصر الواحد، مفاتيح المنهجية، مطبعة إليت بالمغرب، المغرب، ص 1.

[3]– سيد الهواري، دليل الباحثين في كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه، مطبعة مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980، ص 7.

المطلب الأول

الاستعداد والاطلاع لاختيار الموضوع

نقطة البداية في كتابة البحوث العلمية بصفة عامة والقانونية بصفة خاصة، هو اختيار الموضوع محل البحث، المقصود منه المجال المعرفي الذي يختاره لانتقاء إشكالية محددة منه ليكون الموضوع الذي سيتم البحث فيه، مع ذلك ليس كل شخص مؤهل أن يكون باحثا علميا وليس كل بحث بالضرورة بحثا علميا. فعملية البحث العلمي تتطلب أن تتوفر في البحث والباحث مواصفات وشروط، حتى يمكن تحضير وانجاز بحث علمي بالمعنى الصحيح.

الفرع الأول- الشروط المتعلقة بالباحث:

ليس كل من يرغب في إعداد بحث علمي يتمكن من ذلك وإنما يستلزم أن تتوفر فيه بعض الشروط ليتمكن من انجاز بحث علمي بأتم معنى الكلمة وهي:

أولا- اقتناع واهتمام الباحث بموضوع البحث (الرغبة النفسية):

يفترض أن يكون موضوع البحث من اختيار الباحث بإرادة حرة ونزيهة دون ضغط، لأن الرغبة النفسية الذاتية لدى الباحث تعتبر عاملا أساسيا وجوهريا للتكيف مع الموضوع مستقبلا، وبالتالي يكون الباحث أكثر كفاءة لمعالجة الموضوع وبالتالي تزيد وترجح احتمالات نجاحه في معالجة الإشكاليات التي يطرحها بحثه، لأن مرحلة إعداد البحث مرحلة علمية شاقة يترتب عليها الاجتهاد والمثابرة [1].

ثانيا- القدرة العلمية والتحلي بالأخلاق:

يستدل على القدرة العلمية للطالب من علامات نجاحه في المواد الدراسية وهذا معيار شكلي يعطينا انطباعا أوليا حول تفوق الطالب من عدمه لكن هذا الحكم ليس حكما ثانيا أو مطلقا، إذ أن العلامات ليست هي المعيار الأوحد في الحكم على النضوج العقلي للطالب ولكنها المعيار الراجح والمألوف، فلا بد أن يحكم الطالب على نفسه فإذا تحقق من وجود كفاءة علمية عقلية

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 39.

متمثلة في القدرة على التأمل والتحليل والمقارنة، التحق بالدراسات العليا وبالتالي الانطلاق في إعداد البحث العلمي [1].

يكتسب الباحث الإمكانيات العقلية من خلال قراءة مجموعة من المواضع المرتبطة ببحثه وبالتالي يكتسب القدرة على التفكير والنظر في مختلف المراجع والمصادر والوثائق المتعلقة بالموضوع.

أما التحلي بالأخلاق وتوفرها في الباحث مسألة ضرورية كالصبر وعدم الانفعال السلبي وقوة الملاحظة والموضوعية، كما يجب على الباحث أن يتسم بالثبات في المواقف ولا يبقى أسير عواطفه الشخصية في التحكم في بحثه وتوجيهه، لكون البحث يقتضي النقد والمحاكمة. وهي الأمور التي تفرضها الأمانة العلمية [2].

ومن الضروري أن تتوفر مهارات شخصية للباحث العلمي تأخذ الصور التالية [3]:

- العمل والمثابرة.
- قبول التوجيه والنقد الذاتي.
- الشجاعة في النقد الموضوعي والشك المنهجي والعلمي.
- القدرة على دراسة المعلومات والحقائق دراسة صحيحة.

ثالثا- توفر الباحث على قدرات لغوية وعلمية:

إن البحث العلمي يقتضي من الباحث الإلمام بقواعد وأحكام اللغة العربية بالدرجة الأولى إذا كان البحث محرر باللغة العربية، كما يتطلب الإلمام ببعض اللغات الأجنبية كالفرنسية والإنجليزية مثلا [4]، ويلاحظ على العموم أن غالبية البحوث في الجزائر تعتمد على مراجع باللغة الفرنسية نظرا لارتباط النظام القانوني الجزائري بالنظام القانوني الفرنسي.

---

[1]-عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 38.

[2]- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، مرجع سابق، ص 41، 42.

[3]- عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 40.

[4]- أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، فاس 2015، ص 78.

رابعا- توفر الباحث على إمكانيات مادية:

لقد أصبح البحث العلمي عملية مكلفة، إذ يتطلب البحث تكاليف ومصاريف مرتفعة للأبحاث العلمية ذات المستوى العالي كمذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه، إذ يتطلب انجاز وإعداد بعض الأبحاث التنقل داخل البلد وخارجه بحثا عن المراجع والمصادر المرتبطة بموضوع البحث، ناهيك عن التنقل الداخلي بين المؤسسات الجامعية الوطنية التي تتوفر على مكتبات مهمة، هذا بالإضافة إلى إجراء نسخ المراجع والتقنينات تتطلب تكاليف مالية [1].

مع ذلك ذهب البعض إلى القول أن معيار القدرة الاقتصادية أو المادية لا يمكن الأخذ به على إطلاقه والتسليم به، لأن أخذه في الاعتبار سيؤدي إلى اقتصار البحث العلمي على الأغنياء والميسورين ماديا واقتصاديا فقط، وهو أمر مرفوض لأن البحث العلمي أساسه القدرات العقلية والفكرية قبل أن تكون مادية [2].

الفرع الثاني- الشروط المتعلقة بموضوع البحث:

يثير اختيار موضوع البحث بعض المسائل العلمية التي ينبغي الحرص عليها وهي كالآتي[3]:

أولا- أن يكون موضوع البحث ذات قيمة علمية ويتسم بالجدية والحداثة:

على الباحث أن يختار موضوعا ذا قيمة علمية نظرية وتطبيقية وفقا لمقاييس ومعايير موضوعية، انطلاقا من طبيعة التخصص ومن مجموع المزايا والفوائد التي تحققها نتائج بحته والكشف عن الحقائق العلمية المرتبطة به، ولذلك يتعين أن يكون موضوع البحث متسما بالحداثة والجدية والحداثة تقتضي أن يكون الموضوع جديدا ولم يتعرض له باحث آخر من قبل ولكن لا يشترط بأن تكون المشاكل المثارة جديدة بل يكتفي أن تكون الحلول المقدمة هي الجديدة.

---

[1]- شروخ صلاح الدين، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، دون مكان النشر،2003، ص56.

[2]- أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، مرجع سابق ص80.

[3]- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، مرجع سابق، ص 48.
أنظر أيضا عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 42.

على الباحث أن يتأكد بأن موضوع بحثه لم يسبق أن كان لرسالة أو مذكرة جامعية أو مؤلف آخر، فمن الضروري أن يتجنب الموضوعات التقليدية التي تمت دراستها والتعمق فيها على الأقل في الوقت الحاضر.

من الضروري أن يواكب موضوع البحث تطورات الحياة والتصدي لظاهرة أو مسألة غير مطرق إليها.

ولتفادي تكرار نفس المواضيع وضعت معايير لتخفيض نسبة احتمال التكرار وهي [1]:

- أن يتعلق البحث بمشكلة جديدة أو حديثة.
- الابتعاد عن النظريات العامة لفرع القانون إلا إذا كانت منطلق لدراسة جديدة.
- الاطلاع على فهارس المذكرات وأطروحات الدكتوراه والببليوجرافيا (Bibliographies).
- تبادل الآراء مع الزملاء والأساتذة والقانونيين العاملين للتأكد من عدم وجود دراسات في نفس الموضوع.

ثانيا- أن يكون موضوع البحث محددا ومتصفا بالأهمية:

يميل معظم الطلبة إلى اختيار موضوعات عامة كبيرة والموضوع العام الشامل تصعب السيطرة، عليه وعادة ما يؤدي بالباحث إلى التوقف في مراحل لاحقة، وإن الموضوع العام وإن كان يصلح لكتابة كتاب أو موسوعة إلا أنه لا يصلح لبحث علمي، فالبحث العلمي عبارة عن دراسة مكثفة في موضوع محدود، فإنه بمثابة التعمق المطلوب في البحوث وبالتالي على الباحث تجنب المواضيع التالية:

- موضوع واسع.
- موضوع ضيق.
- موضوع مستهلك.

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، مناهج البحث العلمي،مرجع سابق،ص 47.

– يتم تحديد الموضوع بحصره في جزئية معينة تدخل أصلا ضمن موضوع أكثر شمولا ثم تعميق البحث حول الجزئية التي تم تحديدها [1]. من المستحسن أن يكون الموضوع محددا تحديدا علميا صارما، فالموضوعات العامة تشتت جهد الباحث العلمي وتضعف قدراته على التحليل.

– ويجب أن يحصل تطابق بين عنوان البحث وبين محتوى البحث وأن يترجم العنوان جميع جوانب الموضوع وعناصره.

– أن يحرص الباحث على أن يكون موضوعه ينطوي على أهمية نظرية وعلمية يعني أن يحوي جانبا علميا وتطبيقيا.

– الابتعاد عن الموضوعات النظرية المجردة التي لا أساس لها في الواقع أو لا تخدم النظام القانوني النافذ واقتراح نظام قانوني جديد.

هناك مجموعة من العوامل التي تفرض اختيار الموضوع [2]:

- موضوع استهوى الطالب أثناء دراسته الجامعية.
- موضوع الساعة. (أحداث كبرى)
- موضوع ثار فيه الجدل وتشعب الخلاف.
- موضوع أثار الاهتمام العالمي.
- موضوع يثير مشكلات نظرية وعلمية تتصل بموضوعات أخرى.
- موضوع يهدف إلى إيجاد رؤية واضحة للقانون الوطني في مسألة محددة.

ثالثا– يجب أن يكون موضوع البحث مما يمكن تغطيته بالمراجع والوثائق العلمية:

يتعين على الباحث أن يقوم برصد أولي للمصادر والمراجع المرتبطة بموضوع البحث وأن يتأكد من توفر المراجع الكافية، ومن ثم فإن الخطوة الأولى للاطلاع وتجميع المعلومات والمصادر والمراجع والوثائق تتم عن طريق اكتشافها من طرف الباحث، ثم يضع لائحة مخصصة لها من أجل استعمالها في البحث [3].

---

[1]– احميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، مرجع سابق، ص 74، 75.

[2]– عبد القادر الشيخلي، مناهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص 47.

[3]– احميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث، مرجع سابق، ص 75.

المطلب الثاني

اختيار موضوع البحث

تمر مرحلة اختيار موضوع البحث أساسية وأولية وهي على طريقتين:

الفرع الأول- الطريقة الاختيارية:

سنتعرض بداية لتعريف الطريقة الاختيارية ثم نتعرض لعيوب هذه الطريقة:

أولا- تعريف الطريقة الاختيارية:

هذه الطريقة يختار فيها الطالب بمحض إرادته الموضوع الذي يرغب أن يبحث فيه وأن يناقشه وبدرجة كموضوع لنيل شهادة الماستر أو الدكتوراه، وذلك حسب رغباته بالاستعانة بكل المعلومات والمواضيع التي اطلع عليها وتناولها أو درسها في مختلف السداسيات الجامعية.

بموجب هذه الطريقة يختار الطالب موضوع بحثه بنفسه وبإرادته الحرة ولا يتدخل أحد في هذا الاختيار، بعد ذلك يعرضه على الأستاذ المشرف لتقديم موافقته لكي يتم تسجيله نهائيا في إدارة الجامعة [1].

ثانيا- مزايا وعيوب الطريقة الاختيارية:

توفر هذه الطريقة للطالب حرية اختيار الموضوع الذي يروق له عقليا ونفسيا وثم تتوفر حرية الإرادة للطالب.

ثالثا- عيوب الطريقة الاختيارية:

لا تخلو هذه الطريقة من الجوانب السلبية فهي لا تضمن مستوى جيد في عناوين البحوث المدروسة، كما يكثر في هذه الحالة تكرار دراسة نفس المواضيع المستهلكة.

يتصف الطالب المبتدئ في هذه المرحلة بضعف خبراته البحثية والعلمية ومن ثم قد يختار الموضوع اختيارا غير سليم، كأن يكون الموضوع واسعا جدا أو لم يتناوله أحد قبله أو أن الموضوع

---

[1]- مروان عبد الوحيد ابراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية ، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص 26.

بحث فيه الكثير، فلا مجال أمامه للإضافة العلمية وحينئذ يشعر الطالب أنه قد تورط أو وقع في موضوع قاده إليه خطه.

الفرع الثاني- الطريقة الإجبارية (الإلزامية):

يتم تعريف هذه الطريقة ثم نتناول عيوب الطريقة الإلزامية.

أولا- تعريف الطريقة الإجبارية:

هو الموضوع الذي يختاره الطالب بناء على المواضيع التي تقترحها الإدارة بالتنسيق مع الأساتذة المتخصصين يسمون بفريق التكوين ويأخذون بعين الاعتبار عند اقتراحهم المواضيع عامل الوقت حيث تنص المادة 4 من القرار رقم 362 المؤرخ في 09 جوان 2014 يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر.

تصادق اللجنة العلمية للقسم مواضيع مذكرات الماستر المقترحة من طرف فريق التكوين وتعلقها للطلبة عن طريق النشر أو أي سند إعلامي آخر.

وتضيف المادة 5 يتكفل مسؤول الشعبة ومسؤولو التخصصات بالتنسيق مع رئيس القسم بتوزيع مواضيع المذكرة على الطلبة وعند الضرورة يمكن اللجوء إلى ترتيب الطلبة عند اختيار مواضيع المذكرة حسب الاستحقاق.

وتنص المادة 6 على أن: " تتوج مذكرة الماستر بإعداد وثيقة يحدد شكلها وحجمها وآجال انجازها من طرف فريق التكوين وتعلنها للطلبة عن طريق النشر أو أي سند إعلامي آخر". يفهم من ذلك أن القرار632 لم ينص على الطريقة الاختيارية التي تعد الطريقة الأصل في اختيار موضوع البحث من طرف الطالب وإنما ذكر طريقة واحدة ألا وهي طريقة الاختيار الاجباري، هذا ما يفيد أن الباحث ملزم باختيار موضوع من تلك المواضيع التي تضعها وتقترحها الادارة المختصة بالكلية.

ثانيا- مزايا وعيوب الطريقة الإجبارية:

بالنسبة للموضوع الإجباري فهي ذات فائدة فعلية وعملية، حيث تقصر على الباحث مرحلة أساسية من مراحل إعداد البحث وتضمن له عدم الوقوع في خطأ منهجي في اختيار بحثه، إما

باختيار موضوع ليس له أهمية أو يكون خارج عن أولويات البحث العلمي الذي تسعى إليه مؤسسة البحث.

وكما تضمن هذه الطريقة تقديم مواضيع بحوث مستبعدة وغير مستهلكة.

ثالثا- عيوب الطريقة الإجبارية:

لا تسمح هذه الطريقة للباحث بإثبات مجهوده الشخصي وإضفاء الطابع الشخصي على البحث المقدم، الذي ينبغي أن يكون عبارة عن خلاصة لدراسة الباحث لمختلف العوامل الذاتية والموضوعية إلى غاية الوصول إلى هذه المرحلة الأخيرة إلى موضوع مستجد وشخصي إلى حد كبير، قد يشعر الطالب أنه تورط أو وفع في موضوع قاده إليه حظه السيئ ولم يتمكن الطالب من اختيار الموضوع الذي يروق له عقليا ونفسيا وقد يفشل في إعداد بحثه.

خلاصة القول:

تعتبر مرحلة اختيار موضوع البحث من أصعب المراحل التي قد تواجه الباحث الذي تتوفر فيه شروط البحث، لاسيما إذا لم يكن له توجه خاص حول مادة معينة مقررة في البرنامج الدراسي أو موضوع محدد بذاته، مع ذلك يمكن للطالب اختيار موضوع معين صالح للبحث فيه بالتشاور ومع زملائه والأستاذ المشرف والإدارة بواسطة اللجنة التي تقوم بإعداد قائمة بالمواضيع التي تقترح على الطلبة للبحث فيها، قد يتوصل إلى اختيار موضوع بحث تتوفر فيه كل شروط البحث الجيد والمفيد للعلم والمجتمع ككل.

المبحث الثالث

المرجع القانوني

بعد الانتهاء من مرحلة اختيار الموضوع المتعلق بالبحث، يشرع الباحث في قراءة المصادر والوثائق العلمية بهدف جمع المادة العلمية اللازمة لكتابة البحث، يطلق على هذه المرحلة أيضا بتسميته عملية التوثيق أو البيبليوغرافي (Bibliographie)، ونقطة البداية هو أن يبدأ الباحث بالتعرف على المكتبات العامة والخاصة للحصول على البيانات الضرورية، وهي تمثل أدوات وسائل أساسية للباحث مثل الببليوغرافي الوطنية، فهارس الناشرين، مطبوعات المكتبات الكبيرة،

وكذلك دليل المكتبات إن وجد، ليتمكن الباحث من معرفة أشهر المكتبات ومعرفة محتوياتها للتمكن من مراسلتها أو زيارتها.

إن الاطلاع على نظام الفهرسة المعتمد في كل مكتبة يمكن الباحث من الاطلاع على أنواع الفهارس منها فهرس للمؤلف، فهرس للعناوين، فهرس للموضوعات...الخ، يحتاج جمع الأفكار والمعارف إلى طريقة منظمة من أجل الاستخلاص والتحليل والتركيب.

ومن أجل تجميع الحقائق والمعلومات قد يلجأ الباحث إلى أسلوب استعمال البطاقات التي ينظمها الباحث طبقا لأقسام وأجزاء موضوع البحث، كما قد يستعين الباحث بأسلوب الملفات التي تحتوي على أقسام وأبواب موضوع الدراسة كأن تخصص عدة أوراق للمقدمة وعدة أوراق للباب الأول وأوراق أخرى للقسم الأول وأوراق القسم الثاني...الخ، لذا سنتعرض في هذا الصدد لجمع المراجع والوثائق (البحث عن المرجع القانوني) (أولا)، استعمال المرجع القانوني (ثانيا).

مطلب أول

جمع المراجع والوثائق (البحث عن المرجع القانوني)

بعد مرحلة اختيار الموضوع وفقا للمعايير السابقة وتسجيله لدى الجهات المختصة، تأتي مرحلة البحث عن الوثائق العلمية المتضمنة كافة المعلومات والمعارف المتعلقة بموضوع البحث. يطلق مصطلح الوثائق العلمية على جميع المصادر الأولية والثانوية التي تحتوي على جميع المعلومات والحقائق والمعارف المكونة لموضوع البحث [1].

تعتبر عملية جمع المراجع والوثائق مرحلة هامة وهي تتجسد فيما يقوم به الباحث من جمع المعلومات، والمعارف والأفكار المتناثرة والمدونة في صفحات الكتب والمؤلفات والمراجع العربية والأجنبية وباقي الوثائق الأخرى، وتوجد الوثائق العلمية عادة في المكتبات العامة والمكتبات الجامعية وفي المكتبات الخاصة التي تبيع الكتب والمكتبات التابعة لهيئات ومؤسسات ومصالح معينة ويتحصل الباحث على الوثائق العلمية بالشراء، التصوير، الإعارة، بوسائل النقل

---

[1]– عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2002، ص 55.

– أنظر أيضا عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 42.

والتلخيص[1]. لأجل الحصول على هذه المصادر القانونية يجب الاهتمام بعدة أساليب بيوغرافيا. لذا يتم التعرض أولا لتحديد مفهوم المرجع القانوني ثم معايير اختيار المرجع القانوني.

الفرع الأول- مفهوم المرجع القانوني:

يقتصر البحث عن المرجع القانوني معرفة مقصودة وتحديد الأنواع التي يتضمنها من حيث صلتها المباشرة أو غير المباشرة بالموضوع:

أولا- تعريف المرجع القانوني وخصائصه:

نتعرض في هذا الصدد للتعريف اللغوي ثم الاصطلاحي ثم الفقهي للمرجع.

1- التعريف اللغوي:

علماء اللغة المرجع: بأنه المكان الذي يتم الرجوع إليه أو الذي يرد إليه أمر من الأمور مثاله الكتاب الذي يعد مرجعا لمن يريد البحث عن المعرفة، أما تعريف المصدر في اللغة فهو الموضع أو المكان الذي يمد بالمعلومات الأصلية ويلاحظ أن الدلالة اللغوية لكلمة المصدر والمرجع متقاربة لأن كليهما موضع يمكن الرجوع إليه [2].

2- التعريف الاصطلاحي:

عرف الخبراء والمختصون في البحث العلمي المراجع بأنها: الأوعية التي يتم وضعها ليتم الرجوع إليها بشأن الحصول على معلومة معينة لمعالجة موقف أو قضية ما [3].

كما يمكن تعريف المرجع القانوني بأنه: مجموع الوثائق والمصادر القانونية الأولية والثانوية التي تتضمن جميع المواد والمعلومات التي تحتوي المعارف المكونة للموضوع، والتي تشكل في مجموعها طاقة للإنتاج الفكري والعقلي والإعلامي في ميدان التعليم والبحث العلمي، بحيث يمكن أن تكون هذه المراجع مطبوعة أو مخطوطة أو مسموعة أو مرئية [4]. إنها مجموع الوثائق التي

---

[1]- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، مرجع سابق، ص 6.

[2]- www.mebita 3th. Com1.

[3]- Ibidem.

[4]- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ص 54، 55.

توفر للباحث المادة العلمية التي يتأسس عليها أي بحث إلا إذا توفرت لديه مجموعة هامة من المصادر والمراجع التي تقوم عليها الدراسة [1].

فالمرجع القانوني: هو أحد الركائز الأساسية لاستخلاص المعلومات اللازمة من أجل إعداد المذكرة أو البحث أو الأطروحة، فالمرجع يعتد به كأحد تقنيات التي تتنوع عن مواضيع الأبحاث التي تعالجها.

فالمرجع القانوني هو أحد مصادر المعلومات والأفكار التي يدور حولها موضوع البحث.

فهو عبارة عن مجموعة وثائق أساسية أو ثانوية، أما المصدر فهو يشمل المواد المعلومات القانونية التي تحتاج إلى تحليلها كالقانون المدني يحتاج لأولويات يتم الاستعانة بها.

ثالثا– خصائص المرجع القانوني:

من التعريفات السابقة للمرجع القانوني نستخلص مجموعة من الخصائص التي يتميز بها المرجع القانوني تتمثل في الآتي[2]:

- المرجع القانوني وضع ليكون في المكان الذي نرجع إليه بخصوص معلومات معينة.
- لا تتم قراءة المرجع بصفة كاملة، بل تنتقي منه المعلومات التي تفيد الباحث.
- المرجع القانوني ليس ذو سلسلة متتابعة، فكل جزء منه لا يعتمد على الأجزاء الأخرى من الكتاب ذاته.
- المرجع القانوني منظم بطريقة تيسر على الباحث سبيل الوصول إلى المعلومات.
- المرجع القانوني هو ذو معلومات وفيرة وهو كل ما يستعين به الباحث في بحثه ويسجله في نهاية البحث.

---

[1]– علي ضوي، منهجية البحث القانوني، منشورات كلية القانون، جامعة ناصر، الطبعة الثانية، 1993، ص 125.

[2]– المرجع نفسه، ص 126.

الفرع الثاني– أنواع المرجع القانوني:

تتعدد المراجع القانونية حسب موضوع البحث العلمي وتخصصه مثل الكتب، الرسائل، المذكرات، القوانين القانونية، المقالات، المداخلات، مع ذلك يمكن تقسيم هذه المراجع إلى نوعين أساسيين هما:

أولا– الوثائق الأولية والأصلية المباشرة (المصادر القانونية):

هي تلك الوثائق التي تتضمن بصفة مباشرة الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع ويدون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات، تعتبر من أهم المصادر التي يستعين بها الباحث القانوني في بحثه، فيكون الباحث ملزما بجمع النصوص القانونية التي يعتمد عليها لدراسة موضوع بحثه أو التي من المفروض أن يعتمد عليها مهما كان مصدر القاعدة القانونية تشريعا، عرفا ويقصد بالتشريع هنا، التشريع بمفهومه الواسع حيث يشمل النص التأسيسي، التشريع العادي الذي يصدر عن البرلمان، واللائحي الذي يصدر عن السلطة التنفيذية والإدارية[1].

ويتعين على الباحث القانوني أن يبحث في النصوص القانونية في مصادرها ذات الحجية المطلقة من حيث الجهة التي تصدر عنها وهي الجهة المختصة قانونا ورسميا بنشر التشريعات وهي الجريدة الرسمية ويطلق البعض على هذا النوع من الوثائق اصطلاح المصادر أو الوثائق الأولية والأصلية المباشرة في مجال العلوم القانونية والإدارية وهي متعددة كالآتي [2]:

- المواثيق القانونية العامة والخاصة الوطنية والدولية.
- محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية مثل المؤسسة السياسية، التشريعية والتنفيذية.
- التشريعات والقوانين والنصوص القانونية التنظيمية المختلفة.
- العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا.

---

[1]– ادريس الفاخوري، المدخل لدراسة القانون، نظرية القانون والحق، مطبعة دار النشر، الجسور وجدة، 2002، ص 197.

[2] – عوابدي عمار مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، مرجع سابق، ص 57.

- الشهادات والمراسلات المعتمدة الرسمية.
- الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية الرسمية.
- نتائج وتقارير التحقيقات والمقابلات، سبر الأراء العامة.
- الإحصائيات الرسمية.

ثانيا- الوثائق الثانوية أو غير المباشرة (المراجع الثانوية):

هي الوثائق والمراجع العلمية التي تستمد قوتها الإعلامية العلمية ومعلوماتها من مصادر ووثائق أصلية ومباشرة أو غير أصلية ومباشرة من الدرجة الأولى، والدرجة الثانية أو الثالثة... وهكذا، أي أنها الوثائق والمراجع التي نقلت الحقائق والمعلومات والمعارف العلمية عن الموضوع محل البحث والدراسة أو على الأقل عن بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى، ويقول البعض بأن الوثائق العلمية غير مباشرة أو الثانوية هي التي يجوز أن يطلق عليها اصطلاح المراجع (Références) ومن أمثلة الوثائق الثانوية في مجال العلوم القانونية والإدارية ما يلي[1]:

- الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوع من الموضوعات، مثل الكتب ومؤلفات القانون الدولي والعلاقات الدولية ومؤلفات القانون الإداري القانون الدستوري، فالمراجع العامة لا تعالج الموضوعات التي تحتويها بشكل معمق، ولكنها تفيد في إلقاء الضوء على الموضوع محل البحث وقد تتعلق هذه المراجع بمعارف قانونية أو غير قانونية، ولكن لها علاقة بالموضوع بكيفية مباشرة أو غير مباشرة بموضوع البحث وتفيد البحث العلمي والباحث نظرا للعلاقات القائمة بين العلوم القانونية والعلوم الأخرى، كعلم الاقتصاد والتاريخ والدين والسياسة[2].

---

[1]- عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، مرجع سابق، ص 58-59-60.

[2]- علي ضوي، منهجية البحث القانوني، مرجع سابق، ص 130.

أما المراجع المتخصصة فهي تلك المؤلفات التي تعالج موضوعا معينا بقدر كبير من التعمق، فالمراجع المتخصصة تتضمن عادة معلومات أوسع وأشمل وأعمق وتفريعات دقيقة، تفيد الباحث في إنجاز موضوع بحثه بإغنائه بالمعلومات والأفكار التي لها علاقة بالبحث [1].

– الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة وأحكام القضاء والنصوص القانونية والتنظيمية التي تتضمنها الدوريات الشائعة والمعروفة في مجال العلوم القانونية المتخصصة في العلوم القانونية والإدارية التي تصدرها أكاديميات ومعاهد العلوم القانونية والإدارية الوطنية والدولية، ونشرات وزارة العدل (نشرة القضاء)، والدوريات المتخصصة الصادرة عن نقابات المحامين واتحاد الحقوقيين الوطنية والدولية والمنظمات الدولية المتخصصة والمعاهد الدولية المتخصصة في مجال العلوم القانونية والإدارية.

تتسم المقالات والدوريات العلمية بطابع تخصصي وهي تخضع عامة للتحكيم من قبل لجنة علمية متخصصة، ولذلك تكون المقالات على مستوى علمي جيد مادامت تخضع للمقاييس والمعايير العلمية المحددة سلفا في الدورية التي تتولى النشر [2].

– الرسائل العلمية الأكاديمية ومجموع البحوث والدراسات العلمية والابتكارية والجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية وأكاديمية، مثل أبحاث الدراسات العليا والماجستير وأطروحات الدكتوراه وأبحاث الترقية الخاصة بسلك الأساتذة الجامعيين، وهناك فهارس خاصة للكشف عن المذكرات والأطروحات العلمية في المكتبات.

تكتسي الأبحاث الجامعية أهمية بالغة في عملية البحث العلمي باعتبارها تخضع لشروط وإجراءات قانونية قبل الحصول على أي شهادة من الشهادات الموازية لكل بحث، حيث يمر بعدة مراحل منها التأطير والإشراف ثم المناقشة العلنية أو العامة أمام لجنة من الأساتذة المتخصصين في نفس المجال.

---

[1]– زين بدر فرج، أصول البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 101. أنظر أيضا: عبد الواحد الناصر، مفاتيح المنهجية، مطبعة إليت، الرباط، المغرب 1995، ص 38.

[2]– المرجع نفسه، ص 34.

– المطبوعة الرسمية الحكومية في ميدان العلوم القانونية والإدارية، وموسوعات دائرة المعارف والقواميس التي تتعلق بالعلوم القانونية.

ثالثا– الأنترنيت:

يتميز العالم المعاصر بقدرته على انتاج واستخدام وتخزين المعلومات ومد خيوط التواصل والتفاعل المعرفي بين البشر محليا وعالميا، مما جعل المعرفة أحد أهم القطاعات الحساسة التي تستأثر بها الدول في الاستثمار، باعتبارها عامل قوة وتفوق في العصر الحالي، فأصبحت الأنترنيت أحد أهم اختراعات القرن العشرين التي أمدت سكان العالم معرفة دون حواجز، فظهور الأنترنيت جعل الباحث على اتصال دائم ومستمر بالباحثين وبنوك المعطيات ومصادر المعلومات، مما جعله أكثر قدرة من ذي قبل على التوسع في عمليات البحث والانجاز والتواصل العلمي على الصعيد العالي.

رابعا– التمييز بين المصدر والمرجع:

هناك فرق بين المصادر والمراجع الأولى تتعلق بالوثائق التي تحتوي على المعلومات والعلوم الجديدة التي لم يسبق إليها أحد أي أنها تتضمن المعلومات الأصلية، مثال ذلك الجرائد الرسمية التي تنشر الدستور القوانين والأنظمة وقد تلجأ إدارة الإعلام القانوني إلى نشر بعض القوانين المهمة في كتب أو كتيبات حينئذ تعتبر مصادر أصلية، وإذا كانت الدراسة أو البحث حول آراء ونظريات لفقيه معين كالسنهوري أو Delobadère أو Hauriou أو André فيجب العودة إلى الكتب التي ألفها هؤلاء ولا الكتب المفسرة لنظرية أي منهم.

المصدر هو الأساس والأصل، ما عدا ذلك فهو مرجع، فالقرآن الكريم هو المصدر وتفسيره هو المرجع وقانون العقوبات أو القانون المدني نصوصه هي المصدر، بينما شرح هذا القانون من قبل الفقهاء هو مرجع، فالمراجع هي تلك الكتب التي تحلل وتشرح ما هو مدون في المصادر، فالمراجع تعتمد في محتواها على المصادر، لذلك يمكن أن تكيف هذه المراجع بأنها مراجع عامة أو متخصصة حسب موضوعها. والباحث لا يستعين بالمرجع كله، بل يبحث فيه عن الجزئية التي تفيده في بحثه.

أما التشريعات سواء وردت في جرائد رسمية أو كتب صادرة من جهة رسمية متخصصة هي دائما مصادر، بينما الكتب الفقهية والشارحة أو المفسرة، كقاعدة عامة هي مراجع ما لم تتناول نظرية أصلية أو آراء خلافية وحينئذ تعد مصادر أصلية، لأن الإشارة إليها في البحث يجري بصفة أصلية وليس بصفة مساعدة أو ثانوية. بمعنى آخر المراجع هي الدراسات الحديثة التي تعالج الموضوع من خلال استيعاب المادة الأصلية وتخرجها في ثوب جديد.

إن الاطلاع على المصادر يغني الباحث في الوقوع في الأخطاء العلمية، فأي شارح ينقل رأيا بصورة خاطئة يستتبع ذلك أن يستمر الآخرون في تدوين هذا الخطأ دون تحمل مشقة العودة للمصادر [1].

الفرع الثالث– معايير اختيار المرجع القانوني:

هناك عدة معايير وأسس على الطالب احترامها لترتيب وتصنيف الوثائق العلمية كالمعيار الزمني أو القيمة العلمية...الخ

أولا– ترتيب المراجع حسب الحداثة:

بعد أن يقوم الطالب بحصر المراجع العامة التي تغطي فكرة واضحة وشاملة في الموضوع الذي يعالجه، يقوم بحصر المراجع الخاصة التي تتضمن دراسة متخصصة للتعمق في الموضوع أفقيا وعموديا مع اعتماده على المراجع الحديثة، دون تجاهل إمكانية العودة إلى المرجع القديم عندما يكون ذلك ضروريا [2].

على الباحث أن يحرص على قراءة أحدث ما كتب في موضوع بحثه، بل إلى ليلة طبع رسالته لأنه قد يوجه إليه اللوم إذا لم يدرج معلومات قبل طبع رسالته أو بحثه، فمن الضروري الاطلاع على أحدث الكتب الصادرة للمؤلفين القانونيين، فقد يتخلى المؤلف القانوني عن رأيه ويظهر له رأي آخر جديد فالطبعة الأحداث تحتوي آراء جديدة أو تعدل آراء قديمة.

---

[1]– عبد القادر الشيخلي، مناهج البحث القانوني، مرجع سابق، ص 79–80–81. أنظر أيضا زين بدر فراج، أصول البحث العلمي، مرجع سابق، ص 106

[2]– عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007، ص 28، 29.

من الضروري أن تكون المصادر والمراجع التي يتحصل عليها الطالب حديثة أي تكون حتى تاريخ السنة التي تسبق أعداد البحث. إذا كان الباحث يعد بحثا في سنة 2000 فالمراجع التي يجب أن يتحصل عليها إلى سنة 1999، أما البحوث التي تعتمد في إعدادها على مراجع قديمة، فإنها بحوث قليلة الأهمية، ذلك أن المصادر والمراجع الحديثة والجديدة تزود الباحث بالسياسة التشريعية السائدة، أي معرفة موقف المشرع من الموضوع الذي يجري البحث في نطاقه، كما تزوده بالسياسة القضائية في هذا الشأن.

إن المراجع القديمة تكون مفيدة إذا جرى مقارنتها بأحدث ما كتبه الفقهاء، أما إذا وقف عندها الباحث هذا يعني أن تمت تعديلات تشريعية وآراء فقهية أحدث لم تعالج في البحث، فأصبح ذلك مختلفا عما هو سائد في الفكر القانوني الحالي [1].

إن الاعتماد على المراجع القديمة خطأ غير أنه يمكن العودة إلى هذه المراجع لسببين:

- تأصيل اتجاهات فقهية قائمة.
- إذا كان المرجع القانوني القديم يشكل قيمة علمية كبيرة ما زالت قائمة.
- إذا كانت المسألة تتعلق بالتطور القانوني [2].

ثانيا- ترتيب المراجع حسب الأهمية والكمية:

تصنف المراجع حسب أهميتها وبحسب أهمية واضعيها ويكون إما حسب أهمية الموضوع الذي تعرض له المؤلف، فقد يكون متصلا اتصالا مباشرا بالموضوع المعالج، وأما أهمية منجز المؤلف فقد يكون على درجة علمية وخبرة عالية تجعله في مصاف علماء القانون، بحيث أنه ليس كل من كتب مقالا أو وضع كتابا هو باحث [3].

ينبغي للباحث جمع المصادر الأساسية والمراجع المهمة التي تغطى الموضوع تغطية كافية، فالمصادر والمراجع القليلة لا يمكن أن تفي الموضوع حقه وكلما كانت المراجع والمصادر كافية كان إعداد البحث جيدا.

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، مناهج البحث القانوني، مرجع سابق، ص 80-82.

[2]- المرجع نفسه، ص 84.

[3]- عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المنهجية القانونية، مرجع سابق، ص 29-30.

إن المصادر والمراجع القليلة لا تمكن الباحث من العمل بكفاءة وذلك بسبب ضآلة كمية المراجع العلمية، أما إذا كانت أكثر مما يجب فإنه يضيع في قراءة تفصيلات كثيرة تحتاج بلورتها إلى سنوات وهي لا تستحق هذا المجهود بالنظر لطابعها الثانوي أو الفرعي، إن مائة مرجع باللغتين العربية والأجنبية تكفي لإعداد بحث معمق.

ينبغي أن تكون المصادر أو المراجع أساسية بحيث تغطي جوانب الموضوع الأساسية، قلة المراجع والمصادر من عيوب البحث القانوني وتشكل تقصيرا من الباحث خصوصا إذا كانت المراجع متوفرة.

كما أن من الضروري توازن المراجع باللغة العربية والأجنبية وإذا كان من المستحسن أرجحيه كفة المراجع الأجنبية على المراجع العربية، فليس من المستحسن حصول العكس [1].

ثالثا- ترتيب المراجع حسب الاختصاص:

يحصر الطالب المراجع الخاصة التي تتأتى له بالدراسة المتخصصة للموضوع الذي يعالجه من كل الجوانب، كالمقالات، قرارات المحاكم والأكثر حداثة في عملية التفتيش عن المرجع، كما قد يكتفي الطالب باستعراض الآراء الفقهية والقضائية والمواقف القانونية وفق التسلسل الزمني متوصلا في ذلك لوضع استنتاجات.

وما على الطالب سوى الاستعانة بالمعلوماتية القانونية لضبط المراجع وحصرها، بما أن المعلوماتية أصبحت اليوم علما قائما بذاته وضرورة ملحة لابد منها ولا يمكن تجاهلها، لكون علم المعلوماتية يساعد الباحث في معرفة النصوص القانونية والأحكام القضائية والدراسات دون الارتباط بحدود أو إقليم [2].

فإذا اختار الباحث أحد الموضوعات التي تنتمي إلى فرع معين من فروع القانون العام أو الخاص فإنه يحتاج إلى استيعاب هذا الفرع استيعابا تاما، وذلك لغرض فهم الإطار العام لموضوع البحث، فعليه أن يقرأ عدة كتب جيدة في مجال هذا النوع ليفهم بصورة واضحة وعلى نحو دقيق نطاق بحثه.

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 84.

[2]- عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المنهجية القانونية، مرجع سابق، ص 30.

إن المصدر أو المرجع الذي ينتمي إلى ذات الموضوع بصورة غير مباشرة كأن يكون المصدر أو المرجع حول العقود الخاصة بوجه عام أو العقود الإدارية بوجه عام أو ينتمي المرجع إلى ذات الموضوع بصورة مباشرة كأن يكون حول عقد البيع أو عقد الأشغال العامة وهو نفس عنوان البحث، سواء كانت المصادر أو المراجع متعلقة بالموضوع بصورة مباشرة أو غير مباشرة فهي مراجع متخصصة يجب استيعابها بصورة تامة، وذلك لفهم جوانب الموضوع والمشكلات النظرية والعملية التي يثيرها [1].

ينبغي للباحث للحصول على هذه المراجع المتخصصة، مراجعة المكتبات القانونية المتخصصة التابعة لكليات الحقوق ووزارة العدل، نقابة المحامين والمراكز القانونية وأي كتاب يشير عنوانه إلى صلته بموضوع البحث، كما يجري فحص وتدقيق المراجع والمصادر التي اعتمد عليها كاتبه وحينئذ تسهل عملية العثور على بقية المصادر والمراجع.

كما تحتوي المصادر والمراجع نصوص القانون آراء الفقهاء وأحكام القضاء، فالأولوية تكون للقانون طبقا لمبدأ سيادة القانون ويأخذ الفقه المرتبة الثانية في سلم الفكر القانوني، إذ هو أدنى من المشرع وأعلى من القاضي، ذلك أن الفقيه يملك حرية نقد التشريع وأحكام القضاء على حد سواء.

من ثم فإن المشرع يستفيد من آراء الفقهاء الواردة في كتبهم العلمية فقد يحاول أن يلغي التشريع الذي سنه أو أن يلجأ إلى تعديله، كما أن الفقه يلجأ إلى نقد الأحكام القضائية المخالفة للقانون وقواعد العدالة ومن ثم تحاول السلطة القضائية أن تعدل من سياستها التي تعرضت إلى نقد فقهي صائب.

المطلب الثاني

استعمال المرجع القانوني

بعد حصول الطالب على مجموعة المراجع القانونية أو حصره لهذه المراجع التي تتضمن موضوع بحثه باختلاف أنواعها، ينتقل إلى مرحلة استعمالها سواء من حيث طريقة التفتيش بالمرجع القانوني أو من حيث القراءة أو تدوينها وتخزينها.

---

[1]– عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 61.

الفرع الأول- طريقة جمع المعلومات وتدوينها:

عند استعمال المرجع يجب أولا العودة إلى الفهرس الهجائي الذي يضعه المؤلف في نهاية مؤلفه ويقف على ما يرد تحت الكلمة التي ينطوي عليها الموضوع المعالج من أرقام الفقرات التي عالجت هذا الموضوع، وبالتالي الوقوف على أرقام الفقرات من المؤلف التي عالجت هذا الموضوع. وفي ذلك اختصار شديد للوقت ولكن يبقي أن تحقيق هذه الغاية هو أمر مرتبط بشرطين، وجود فهرس هجائي للمؤلف ووجود فقرات ومقاطع كما ورد في هذا المؤلف، وهو الأمر غير الشائع في المؤلفات القانونية في المكتبة العربية وفي هذه الحالة عند عدم وجود فهرس هجائي لا بد من العودة إلى الفهرس العام للموارد وتحديد الصفحات.

ثم لابد من قراءة الكتاب أو المرجع حسب نوعه ودراسته دراسة تفصيلية ثم تدوين وتخزين المعلومات وإلا كان البحث ناقصا، يقصد بعملية تدوين وتخزين المعلومات نقل البيانات الواردة في المرجع أو المصدر وتسجيلها كتابة ولا تشمل إلا الجزء أو المقطع الموجود في الوثائق العلمية الذي يهم موضوع البحث وهذا ما يبين أن طريقة التصوير لا تغني عن التخزين التدوين، باعتبار أن هذه الأخيرة تشمل الأفكار المهمة التي يمكن أن تشملها أحد صفحات المرجع، هذا بخلاف التصوير الذي يتناول صفحات كاملة قد لا يحتاج الباحث منها إلا فكرة واردة في فقرة واحدة[1].

إن عملية جمع المعلومات وتدوينها تتبع أسلوبين أسلوب تقليدي وأسلوب حديث.

أولا- الأسلوب التقليدي:

هناك طريقتان تقليديتين لجمع المعلومات وتدوينها وتخزينها وهما:

1- طريقة البطاقات وطريقة الملفات المقسمة:

وهي طرق تهدف إلى جمع المادة الأولية لموضوع البحث يعود إليها الباحث مباشرة دون الرجوع إلى المصدر أو المرجع الأصلي.

---

[1]- علي مراح، منهجية التفكير القانوني (نظريا وعمليا)، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، 2004، ص 57.

أ- طريقة البطاقات:

عن قطعة من الورق المطوي صغيرة الحجم أو متوسطة الحجم ذات مقياس محدد (10 سم x 14) وتكون هذه البطاقات معدة مسبقا ويقوم الباحث بتنظيمها وتصنيفها وترتيبها طبقا للأجزاء وأقسام وعناوين التقسيم المتبع في التصميم ويفضل بعض الباحثين استعمال الألوان بحيث يجعل لكل قسم أو باب أو فصل أو مبحث لونا معينا وتكون الكتابة في هذه البطاقات على وجه واحد فقط وتوضع في غلبة مناسبة لحجمها.

ويدون الباحث في هذه البطاقات اسم المؤلف عنوان المرجع أو المصدر ويدون المعلومات التي أخذت من الكتاب ورقم الصفحة وجزء الكتاب ودار النشر ورقم الطبعة، تاريخها أي سنة الإصدار وإذا كان المرجع عبارة عن مجلة أو دورية فيكتب اسمها السنة الشهر الصفحة...الخ، وإذا لم تتسع صفحة واحدة للمعلومات المأخوذة من مرجع واحد خصص بطاقة جديدة يسجل فيها نفس البيانات المثار إليها مع مراعاة عبارة تابع (1) تابع 2...الخ.

إلا أنه لا بد من بطاقة مستقلة لكل مرجع ولكل موضوع من موضوعات البحث، فقد يستعمل الباحث بطاقتين أو أكثر لنفس المرجع عندما يتعلق الأمر بمعلومات تربط بموضوعين أوردهما نفس المرجع، كما يستعمل الباحث بطاقتين إذا أورد مرجعان لنفس الجزئية وهكذا [1].

من مزايا طريقة البطاقات سهولة معرفة مصدر كل فكرة مدونة في البطاقة وسهولة تصنيف الأفكار المتشابهة، لكن يعاب على نظام البطاقات التعقيد والصعوبة في الاستعمال بالقياس مع أسلوب الملفات كما قد يتزايد عدد البطاقات فيصعب الربط بينها بالإضافة إلى احتمال ضياعها من الباحث وبالتالي ضياع جهد الباحث [2].

---

[1]- احميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني مرجع سابق ص 102، 103. أنظر أيضا: عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، مرجع سابق، ص 33، 34.

[2]- زين بدر فراج، أصول البحث القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص 125.

- عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المنهجية القانونية، مرجع سابق، ص 33، 34.

ب- طريقة الملفات المقسمة:

هو عبارة عن ورق مقوى أو البلاستيك يثبت الأوراق المنطوية بحلقات معدنية وهما عادة حلقتان من الحديد يمكن فتحها وغلقها، بحيث يوضع بها أوراق منطوية توضع في الداخل ويجب تنظيم الورق داخل الملف، ويقوم الباحث بتقسيم الملف أو الملفات وفقا للأجزاء وأقسام التقسيم الوارد في التصميم حسب المنهجية المتبعة في هذا التقسيم كأن يكون الباحث قسم بحثه إلى أقسام وأبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع...الخ [1].

ويمكن تمييز الأوراق المخصصة لكل قسم بلون معين كما يوضع لكل قسم عنوان، ويقوم الباحث بتسجيل المعلومات المتصلة بموضوع بحثه في القسم أو الجزء المخصص له، وينطبق على هذه الطريقة ما سبق الإشارة إليه بالنسبة للبطاقات، من حيث البيانات والتي يجب أن تحملها كل ورقة واستقلال كل ورقة بموضوع ومرجع واحد والكتابة على وجه الورقة دون ظهرها، وإذا احتاجت الفكرة الواحدة لأكثر من صفحة كان للباحث أن يفعل ذلك مع ترك الفراغات لاحتمال إضافة معلومات أخرى متجددة أو احتمالات التفسير أو التعديل[2].

في المفاضلة بين الطريقتين نرى بأن الطريقة الأولى هي الأمثل.

- نظام البطاقة هي أكثر دقة وأيسر في التصنيف.
- لا تأخذ حجما كبيرا وخاصة إذا أمكن ترتيبها في أماكن تنشأ لهذا الغرض.
- يسهل استعمالها أثناء الكتابة، إذ يكفي الرجوع إلى المعلق الذي يحتوي على عنوان معين عند الكتابة تحت هذا العنوان [3].

ثانيا- الأسلوب الحديث:

تتمحور الطرق الحديثة أساسا المعتمدة من طرف الباحثين حديثا حول وسيلتين رئيسيتين وهما النسخ وتصوير للمراجع والمصادر بآلات النسخ الحديثة والتنقيب عن هذه المراجع باللجوء إلى تقنية المعلوماتية بواسطة الانترنيت.

---

[1]- احميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، مرجع سابق، ص 105، 106.

[2]- المرجع نفسه، ص 106.

[3]- المرجع نفسه، ص 34.

1- طريقة النسخ:

وهي الطريقة الأولى الشائعة المنتشرة بين الباحثين حيث يلجئون إلى نسخ المراجع والمصادر المرتبطة بالموضوع بواسطة آلة النسخ السريعة لكون هذه الوسيلة لا تكلف كثيرا من الناحية المادية ثمنه مناسب، كما أن الباحث لا يعهد إلى نسخ المرجع أو المصدر كله بل يقتصر الأمر على الجانب أو الجزء الذي يهم بحثه، لكن يلزم الباحث نسخ صفحة الغلاف والصفحة الأولى من المرجع لتثبيت كل البيانات المرتبطة بالمرجع من اسم المؤلف عنوان المرجع، دار النشر، تاريخ النشر.

2- طريقة المعلوماتية:

هذه وسيلة تبين مدى تقدم وتطور العلوم خاصة الجانب المتعلق بالتكنولوجيا الحديثة، مما يسهل الكثير من الخدمات على الأفراد، ويعتبر الحاسوب خير مثال على ذلك. ويرى أحد الباحثين بأن دمج العلم في الثقافة القانونية هو مفتاح القرن 21. كما خلق عالم المعلوماتية محورين هامين هما اصطلح على تسميتها بالمعلوماتية القانونية والمعلوماتية القضائية.

يقصد بها معالجة المعلومات بواسطة الحاسوب الآلي أو الكمبيوتر أو هي المعالجة المنطقية والآلية للمعلومات القانونية من تشريع واجتهاد وفقه، ويمكن القيام بهذه المهمة على المستوى الوطني بمعالجة النتاج القانوني والفقهي والقضائي بشكل مركز للمعلوماتية القانونية وإنشاء بنك أو مركز فني للمعلومات القانونية على الصعيد الوطني بشراكة مع مراكز دولية.

على هذا الأساس تتمكن هذه العملية من معالجة المعلومات القانونية في إطارها الدولي، وعليه يتم مد الحاسوب بمختلف المؤلفات والمصادر والوثائق والأحكام القضائية والنصوص التشريعية وغيرها من المعلومات، الأمر الذي يسهل عملية الحصول على هذه المعلومات بالنسبة للباحث القانوني عبر الاتصال بشبكات المكتبية، رغم بعدها من حيث المسافة ويتم تقريبها بواسطة تقنية أو وسيلة الانترنيت ويتواصل مع مختلف المكتبات والخزانات على المستوى الوطني والدولي.

في الأخير يمكن القول أن هذه الوسيلة أعطت بعدا جديدا للبحث العلمي وقيمة مضافة له، لكن يتعين على الباحث استعمال هذه التقنية استعمالا ايجابيا وفي خدمة البحث العلمي لا لأغراض تمس بعملية وقيمة الباحث [1].

الفرع الثاني– مرحلة القراءة: (طرق استعمال المرجع القانوني)

ينطلق الباحث في المرحلة الأولى على وضع إطار خاص بالمعلومات حول موضوع البحث ويكون ذلك بواسطة القراءة، فبعد اختيار موضوع البحث العلمي وفقا للمعايير الأولى وتسجيله لدى الجهة المختصة، ثاني مرحلة جمع الوثائق المتعلقة بموضوع البحث، سوف تنتقل بعدها إلى مرحلة القراءة والتفكير. لهذا سنتطرق إلى معرفة أهداف القراءة وأهميتها وشروطها:

أولا– أهداف مرحلة القراءة والتفكير:

يجب على كل باحث بقراءة كل مرجع قبل الشروع في عملية التدوين أو بالأحرى تدوين الجزء الذي ينصب عليه بحثهٍ [2]، تهدف القراءة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تساعد الباحث على استخراج الأفكار التي يراها ضرورية لإعداد بحثه ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- التعمق في التخصص وفهم الموضوع والسيطرة على جوانبه الإعلامية والعلمية والفكرية [3].
- اكتساب نظام التحليل الذي هو وسيلة الباحث العلمي في ملاحظة وتحليل واستنتاج جوانب الموضوع محل الدراسة والبحث عن طريق وضع الفرضيات واستخلاص النتائج والنظريات والقوانين العلمية.
- اكتساب أسلوب علمي قوي من طرف الباحث يساعده في إعداد بحثه إعدادا ممتازا [4].

---

[1]– حميدوش مدني، المرجع السابق، 109، 110.

[2]– زين بدر فراج، أصول البحث القانوني، مرجع سابق، ص 122.

– عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المنهجية القانونية، مرجع سابق، 33، 34.

[3]– بدر أحمد، أصول مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات الطبعة الخامسة، الكويت 1979، ص 111، 112. أنظر أيضا: عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المنهجية القانونية، مرجع سابق، ص 33، 34.

[4]– بدوي عبد الرحمان، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الطبعة الثالثة، الكويت، 1977، ص 130–131.

- تمكن مرحلة القراءة الباحث من إقامة خطة موضوعية جيدة وتقسيم الموضوع على أسس موضوعية ومنطقية صائبة وإلى أجزاء متوازنة ومتناسقة ومتكاملة في بناء هيكل الموضوع منهجيا.
- تكسب عملية القراءة الباحث ثروة لغوية فنية متخصصة تمكنه من صياغة البحث بلغة علمية سليمة وقوية.
- تدعيم عملية القراءة الناجحة لكافة الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع ومبدأ الشجاعة الأدبية لدى الباحث وتقوي شخصيته في البحث [1].

ثانيا- شروط وقواعد القراءة:

يجب على كل باحث أن يقوم بقراءة كل مرجع قبل الشروع في عملية التدوين أو بالأحرى تدوين الجزء الذي ينصب عليه بحثه. لكي تكون قراءة الوثائق العلمية سليمة وناجحة يجب مراعاة مجموعة من الشروط المتمثلة فيما يلي:

- أن تكون القراءة كافية وشاملة لكافة الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع، يجب أن تكون هذه القراءة متعددة وعميقة الفهم والاطلاع.
- يجب أن يكون القارئ الباحث ذكيا وقادرا على تقييم قيمة الوثائق والمصادر والمراجع التي يقرئها حتى يكتسب عملية القراءة والتفكير مقومات الرشادة والفاعلية [2].
- يجب الانتباه والتحفز والتركيز في القراءة وفي فهم ما يقرأ فهما تاما وواضحا.
- يجب أن تكون عملية القراءة مرتبة ومنظمة لا ارتجالية أو عشوائية.
- يجب على الباحث القارئ أن يكون في كامل قواه الصحية العقلية والنفسية والعصبية، حتى تكون عوامل وفرص الاستفادة والتحصيل من عملية القواعد مؤكدة وكثيرة [3].
- يجب اختيار الأوقات المناسبة للقراءة الناجحة والرشيدة.
- يجب اختيار الأماكن الصحية والمريحة والهادفة للقراءة المتأنية والمتعمقة.

---

[1]- شلبي أحمد، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة التاسعة، مصر 1976، ص 84.

[2]- عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 97.

[3]- فاخر عاقل، أسس البحث العلمي، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، لبنان 1982، ص 252.

- يجب ترك فترات للتأمل والتفكير خلال أو ما بين القراءات المختلفة.
- يجب الابتعاد عن عملية القراءة والتفكير خلال فترات الأزمات النفسية والاجتماعية والصحية للباحث (كالقلق والإرهاق) [1].

ويجب على الباحث قدر المستطاع أن تكون قراءته في الموضوع الواحد مرتبة على النحو التالي [2]:

- القراءة في دوائر المعارف العامة ثم المتخصصة بما فيها القانونية.
- الاطلاع على الموضوع في التشريعات (النصوص القانونية والتنظيمية).
- الاطلاع على الموضوع في المصادر القضائية.
- القراءة في كتب الفقه العامة (كتب الدراسة العامة).
- القراءة في مراجع فقهية متخصصة (رسائل جامعية، كتب فقهية متخصصة، مقالات).
- البدء بمراجع جديدة حديثة واعتماد الطبعة الجديدة لكتاب واحد.

ثالثا- أنواع القراءة:

هناك 3 أنواع من القراءة بحيث لكل واحدة طبيعتها ودورها في مساعدة الباحث في جمع المعلومات الضرورية لبحثه وتتمثل في:

1- القراءة الكاشفة السريعة:

هي قراءة خاطفة وسريعة وتتحقق عن طريق الاطلاع على فهارس الوثائق وعناوينها وموضوعاتها وقائمة المراجع والمصادر المختلفة والهدف من هذه القراءة الاستطلاعية هو تحديد الموضوعات والمعلومات المتعلقة بالموضوع وتقديمها [3].

---

[1]- شلبي أحمد، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مرجع سابق، ص 66-67.

[2]- عبد الواحد الناصر، مفاتيح المنهجية، مرجع سابق، ص40.

[3]- فاخر عاقل، أسس البحث العلمي، مرجع سابق، ص 251-252.

2- القراءة العادية:

ترتكز هذه القراءة حول الموضوعات التي يتم اكتشافها بواسطة القراءة الاستطلاعية، يقوم بها الباحث القارئ بعمق وهدوء وفقا لشروط وقواعد القراءة السابقة واستخلاص النتائج واستخلاص الأفكار والحقائق والمعلومات وتدوينها بعد ذلك في البطاقات والملفات المعدة لذلك أو القيام بالاقتباسات اللازمة وفقا لقانون الاقتباس [1].

هذه الطريقة تجدي في معرفة نطاق الموضوع معرفة شاملة الأمر الذي يتيح للباحث القدرة على معرفة ما يجاور موضوعه الأصلي من موضوعات متشابكة ومترابطة أو متجاورة [2].

3- القراءة العميقة والمركزة:

تنصب وتتركز حول بعض الوثائق والمصادر والمراجع والمعلومات ذات القيمة الإعلامية والعلمية والمنهجية الممتازة وذات الارتباط الشديد بجوهر الموضوع محل الدراسة والبحث، بحيث يقوم الباحث بدراسة تلك المصادر دراسة دقيقة وافية مستوعبة للأفكار وترتيبها، ويرجح ما هو أكثر صوبا مع التحليل والإدلاء بالأفكار الشخصية[3]، إذ يقرأ الباحث صفحات معدودة في أي مرجع ثم يستأنف قراءته في مرجع ثان وذلك لاستيعاب سائر القضايا، والمشكلات المطروحة في جانب واحد من جوانب البحث، ومن ثم يكون بمقدور الباحث أن يفهم موضوع بحثه الفهم الاشمل ويحلله تحليلا عميقا[4].

خلاصة القول:

يعتمد الباحث القانوني في إعدادا موضوع بحثه على المرجع القانوني الذي يعتبر بالنسبة له منبع المعلومات التي يحاول الاستدلال بها وتحليلها من أجل التمكن من دراسة موضوع بحثه،

---

[1]- شلبي أحمد، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مرجع سابق، ص 66. أنظر أيضا: قنديلجي عامر، البحث العلمي واستخدام المعلومات، ص 70-71

[2]- عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 95.

[3]- عبد الله محمد شريف، مناهج البحث العلمي، قضاياه، مكتبة الاشعاع، الإسكندرية، 1999، ص 23-23.

[4]- عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 95، أنظر أيضا عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، ص 34.

وعليه فالمصادر أو المراجع القانونية تتنوع كالكتب، المحلات القانونية، النصوص القانونية، وغيرها.

وعلى الطالب إلا التقدم للحصول عليها إلى المكتبات المختلفة للجامعات والمعاهد والمراكز القانونية أو عن طريق الإنترنت الطريقة الحديثة لتحميلها. عند استغلال المرجع على الطالب التقيد بنوعين من العناصر بصفة منهجية كالفهرس والدراسة التفصيلية للعناوين التي تشكل موضوع البحث لأجل التدقيق والتخصيص.

أما فيما يخص طريقة الاستعمال في القراءة فإنها تتعدد، من حيث قراءة سريعة كاشفة في البداية أما القراءة العادية تكون عند محاولة فهم وتحليل معلومات المصدر، وفي الأخير القراءة المعمقة المركزة وهي دراسة متخصصة لموضوع البحث بحيث يستعمل فيها منهج علمي قانوني.

المبحث الرابع

مقدمة البحث القانوني

يعد اختيار موضوع البحث وجمع المصادر والمراجع القانونية يتعين أن يتعرف القارئ على هيكلة البحث القانوني من أجل أن يعرف ترتيب الكتابة القانونية ترتيبا منطقيا، فهيكل البحث القانوني مؤلف من سبعة موضوعات هي المقدمة (التمهيد)، الموضوع، البحث، الهوامش، الخاتمة العامة، قائمة المصادر والمراجع المحتويات أو فهرس البحث.

يلجأ الباحث عادة إلى التمهيد لموضوع البحث من خلال مقدمة مختصرة يطلق عليها أحيانا الملخص التمهيدي، فيها يعرض الباحث موضوع بحثه وكيفية القيام به، فيقوم بتهيئة القارئ لموضوع بحثه وتمهيدا للأجزاء التالية في عجالة أو اختصار.

البحث العلمي هو طريقة منهجية التي تتبع عددا من الخطوات المتتالية، ابتداء من معرفة المشكلة وتحليلها وجمع البيانات وتوثيقها بهدف استخلاص جملة من الحلول المنبثقة عن التحليل والمقارنة والإحصاء، ومن بين خطوات كتابة البحث العلمي هي كتابة المقدمة التي تعتبر تعريف عام بالبحث وهي أول ما يطالعه القارئ ومنها يتعرف على البحث ويعرف الخطوات الأساسية له.

وبالتالي تعتبر المقدمة عنصرا أساسيا وجوهريا في البحث العلمي، فهي من جهة تعتبر انعكاس لجهد الباحث ومن جهة أخرى هي عبارة عن مدخل أو تعريف عام للبحث.

المطلب الأول

مفهوم المقدمة

تعد المقدمة من أهم عناصر موضوع البحثي والبوابة الرئيسية له، المقدمة هي التي تهيئ القارئ في وقت قصير للتفاعل مع البحث وهي المدخل الحقيقي والبوابة الرئيسية له، ومحصلة البحث وتوجهاته وبيان طبيعة البحث والباحث وتعكس صورتهما الحقيقية وهو جزء محدود من حيث المحتوى مقارنة مع باقي عناصر البحث أو المذكرة حيث أن خطة البحث ذاتها تتبلور وتتجسد في نهاية مقدمة البحث، كعنصر تتويجي لها وكمدخل لمعالجة موضوع البحث، تعتبر المقدمة مهمة لفهم موضوع البحث بصورة عامة قبل الاطلاع على التفاصيل بما يساهم في زيادة الفهم[1]. لذا لا بد من تحديد وتعريف المقدمة أهميتها، وشروط كتابتها.

الفرع الأول- تعريف المقدمة وأهميتها:

في هذا الصدد سنقوم بتعريف المقدمة ثم تحديد أهميتها.

أولا- تعريف المقدمة:

المقدمة هي مدخل عام للموضوع يمكن تعريفها بأنها: "الوظيفة الأساسية لمقدمة البحث العلمي هو تحضير وإعداد ذهنية القارئ لفهم موضوع البحث العلمي وقراءته وتمهيد وإعداد الباحث للانطلاق في عملية إعداد البحث العلمي وصياغته وانجازه".

---

[1]- محمود الطواب، البحث العلمي (أسسه وأساليبه)، دون طبعة، 42 مركز الإسكندرية، للكتاب، كلية التربية جامعة الإسكندرية، مصر، 2015، ص 100.

- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم الإدارية، مرجع سابق، ص 120.

كما يقصد بمقدمة البحث تحضير وإعداد ذهنية القارئ لفهم موضوع البحث العلمي وقراءته، فالمقدمة هي المدخل العام والشامل على آفاق موضوع البحث وجوانبه المختلفة بصورة مركزة وموجزة ومفيدة [1]. من هذا التعريف تظهر لنا شروط المقدمة:

- يجب أن تكون المقدمة عامة للموضوع وأن غرضها مرتبط بالمشكلة.
- يجب أن تكون معبرة عن البحث مقروءة، مختصرة يوضح فيها الباحث أسباب اختياره للموضوع.

ثانيا- أهمية المقدمة:

تعتبر المقدمة نقطة أولية لمعرفة موضوع البحث، حيث أنها تشكل أهمية خاصة في الأبحاث العلمية، كونها توضيح دقيق للموضوع والإشكالية التي يحاول الباحث إلقاء الضوء عليها، وتبرز المقدمة مدى اهتمام الباحث بالمشكلة التي تناولها في بحثه لأنه كلما اجتهد الباحث في كتابة مقدمة مميزة، كلما ساهم في جذب القراء والأساتذة المشرفين لأن المقدمة المميزة تترك انطباعا ايجابيا من موضوع البحث بأكمله.

الفرع الثاني- شروط صياغة المقدمة:

تعتبر صياغة مقدمة الدراسة من أهم الأمور التي يجب على الباحث أن يولي لها اهتمام كبير، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه مقدمة البحث بحيث يجب عليه أن يحرص على صياغة هذه المقدمة بطريقة جذابة وبأسلوب متميز وذلك لكي يدفع القارئ إلى الولوج إلى أعماق بحثه والاطلاع على كافة تفاصله.

---

[1]- فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية و البحث العلمي، مرجع سابق، ص 242. أنظر أيضا: عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم الإدارية، مرجع سابق، ص 120.

أولا– الشروط الشكلية:

أن تكون مقدمة الدراسة مناسبة الحجم فيجب على الباحث أن يحرص على أن يكون طول مقدمة البحث ملائما لحجم البحث العلمي الذي يقوم به، فلا يجعلها قصيرة لا تعرض كافة عناصر البحث ولا يجعلها طويلة تدخل الملل إلى نفسية القارئ [1].

إن المقدمة التي تتراوح بين 3 أو 5 صفحات تكون موجزة ودقيقة ومشوقة تشد القارئ لمتابعة البحث، ومن الضروري أن يكتب الباحث عدة مقدمات ثم يختار المقدمة الأجود والأكمل أو أن ينتقي أفضل العبارات ما بين سائر المقدمات التي كتبها سابقا فيكون منها مقدمة جديدة متكاملا.

أما المقدمة الهزيلة تعطي انطباعات البحث هزيل على الرغم من توافر الجودة والإبداع، وهذا من سوء عمل الباحث، فالمقدمة الضعيفة والركيكة تقلل من قيمة البحث العلمي، فيجب أن تكون المقدمة موجزة تستغرق 3 أو 5 صفحات رغم عناصرها المتعددة.

– يتعين أن يهتم الباحث بالمقدمة بكتابتها عدة مرات ثم ينتقي الباحث أسطر من هذه وأسطر من مقدمة أخرى، وينبغي أن تكتب المقدمة بالتزامن مع الخاتمة أو بعدها كي تكون جيدة وعميقة.

– إن أهم ما في الرسالة أو الأطروحة أو المذكرة هي المقدمة والخاتمة، إذ أن القارئ أو المقوم ينظر بادئ ذي بدء في لمقدمة فإذا كانت معمقة جدا وموجزة إيجازا علميا، فإنه يأخذ فكرة حسنة في البحث بغض النظر عن مضمونه أو أصالته، أما إذا أهمل الباحث العناية القائمة بمقدمة البحث، فإن ذلك سيؤثر على قيمة بحثه سلبا. وحتى أن بعض أعضاء لجنة المناقشة يهتم اهتماما مضاعفا بالمقدمة والخاتمة ويكون اهتمامه بدرجة أقل ببقية البحث، لذلك فإن أهمية وما تتركه من آثار في عقل ونفس المقوم.

كما يجب على الباحث ألا يكتب المقدمة إلا بعد الانتهاء من إعداد بحثه، حينئذ تصبح المقدمة والخاتمة من أنضج ما يكتبه الباحث ويكتب الباحث عدة مقدمات، وإذا استقر على واحدة

---

[1]– عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص 94.

يعود لها بين فترة وأخرى لإعادة صياغتها والنظر بمضمونها والاستقرار على المقدمة الأفضل والأكمل والأكثر تأثيرا على العقول.

– يجب أن تكون المقدمة مترابطة ومتناسقة لأن المقدمة غير المترابطة لا تفي بالغرض من البحث القانوني، فالمقدمة السليمة عبارة عن أصول المبني وضوابط في المحتوى، منها تحضير ذهن القارئ لتقبل موضوع البحث [1].

ثانيا– الشروط الموضوعية:

يبدأ الباحث في كتابة المقدمة من العام إلى الخاص، يقصد بذلك أن يبدأ الحديث عن موضوعه بشكل عام ثم يدخل شيئا فشيئا إلى موضوع أو نقطة بحثه، فيبدأ الباحث حديثه عن موضوع البحث بشكل عام، ثم يضيق من نطاق الحديث حتى يصل إلى موضوع بحثه ولكن يجب أن نلاحظ أن الحديث هنا يجب أن يكون مفصلا ومنطقيا، ولا يجب أن يقفز من فقرة إلى أخرى دون تسلسل منطقي في عرض المقدمة أو التمهيد للموضوع [2].

إن تعدد عناصر المقدمة وإيجاز المقدمة يتطلب خلو المقدمة مما يأتي [3]:

- عرض آراء الفقهاء فيها وإنما يجب ايرادها في صلب البحث.
- عرض القضايا الكبرى والقضايا الأساسية أو الفرعية أو شرح الموضوعات.
- ذكر المعلومات التي تحتاج إلى شرح.
- ذكر المعلومات التي تحتاج إلى توثيق إذ يجب عدم ورود هوامش بالمقدمة.
- ذكر استنتاجات أو اقتراحات.

---

[1]– عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 129، 130.

[2]– عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث و دراسات جامعية، الطبعة الثانية، أسيوط ، مصر 2013، ص 69–70.

[3]– عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 129.

المطلب الثاني

عناصر مقدمة البحث (المذكرة)

تتكون مقدمة المذكرة من عناصر مرتبطة بتقديم موضوع، خاصة الإشكالية وتنقسم عناصر المقدمة إلى عناصر أساسية وعناصر مكملة.

الفرع الأول- العناصر الأساسية للمقدمة:

يجب أن تستوفي المقدمة على معلومات تتمثل في ستة (6) عناصر أساسية وهي:

أولا- مفهوم الموضوع:

يحدد الباحث موضوع البحث وذلك في صفحة كاملة ويعطي من خلالها فكرة كاملة وواضحة عن معالم الموضوع وأسسه وجوهره ومضمونه أو عناصره، وهذا التحديد لا يتاح للباحث إلا إذا كان مطلعا على الدراسات والأبحاث التي تم إجراءها في مجال بحثه وذلك بواسطة الكتب الأطروحات المذكرات المجلات.

إضافة إلى فهم مجال التخصص الذي يريد الباحث البحث فيه، أي أن يكون لديه رصيد من المعلومات ويؤهله للبحث وإثارة الإشكالية وإيجاد الحلول المناسبة، لذلك فإن التعريف بالموضوع ينطوي على المحاور الأساسية للبحث وإبراز خلفية الموضوع وهي طريقة ممتازة لإثارة انتباه القارئ. بعبارة أخرى يقدم الباحث الفكرة التي يدور حولها البحث أو الموضوع، لكن بطريقة مختصرة ومتسلسلة وشاملة لكل العناصر [1].

ثانيا- أهمية الموضوع:

يحدد الباحث الأهمية العلمية النظرية والعلمية والتطبيقية للموضوع ولا شك أن لكل موضوع قانوني هاتين الأهميتين، وعليه أن يحدد الفائدة التي تعم إذا ما تم تطبيق أفكار البحث سواء على المجتمع أو المؤسسة التي أجرى إطارها البحث.

---

[1]- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، الطبعة الأولى، دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2014، ص 128.

ومن ثم فإن للبحث العلمي أهمية مزدوجة: الأولى تشمل الجانب النظري والعلمي والثانية تشمل الجانب العملي التطبيقي.

بالنسبة للجانب النظري هو وما يمكن أن يضيفه من معارف ومعلومات في مجال الدراسة ومساهمة إثرائها، أما الجانب العملي: فيشمل الفائدة المتركبة عن الدراسة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية والجهة المستفيدة من ذلك [1].

ثالثا- أهداف الموضوع ونطاقه:

تتمثل في إبراز الأهداف الرئيسية والفرعية المراد تحقيقها عند الانتهاء من البحث وتختلف أهداف البحث، حسب اختلاف طبيعتها فيما إذا كانت أبحاث نظرية أو تطبيقية أو كانت أبحاث وصفية أو تحليلية أو مقارنة.

بهذا الشكل فهي تمثل ما يسعى الباحث لتحقيقه والبحث العلمي القانوني يهدف إلى تطوير مفهوم معين لمشكلة معينة مطروحة على ضوء الاجتهاد القضائي والفقهي، وعليه فإن الأهداف تخضع إلى النتائج المراد الوصول إليها من خلال إعداد البحث [2].

كما يحدد الباحث نطاق الموضوع الشخصي والقانوني:

- الشخصي: يحدد الأشخاص الذين يسري عليهم البحث يعني تحديد الأشخاص المعنية بالالتزام بعبارة أخرى تحديد الأشخاص المشمولون بهذا البحث.

- القانوني: يعني بيان القوانين التي يتناولها الباحث سواء في النظام القانوني الوطني أو في القانون المقارن أو الدولي ومن الأهمية ذكر أرقام هذه القوانين وتاريخ صدورها، وذلك لتحديد القواعد القانونية التي تخاطب الأطراف المعنية في البحث [3].

رابعا- إشكالية البحث (المذكرة):

يوضح سؤال البحث المعلومات المطلوب الحصول أو الوصول إليها لتحقيق أهداف البحث. سنتعرض في هذا الصدد إلى تعريف الإشكالية، أهميتها، خصائصها، شروطها.

---

[1]- أحمد بدر، أصول البحث ومناهجه، دار المعارف، الكويت 2001، ص 49.

[2]- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص 14.

[3]- عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 123.

1- **تعريف الإشكالية:** قدمت عدة تعاريف للإشكالية أهمها [1].

- هي سؤال علمي يحتاج للمعالجة وهي نص مختصر تتم صياغته على شكل سؤال يحتوي على مشكلة بحثية.
- هي صياغة على شكل سؤال لمجموعة علاقات قائمة بين أحداث ومكونات مشكلة محددة.
- عبارة عن عرض الهدف من البحث على شكل سؤال يتضمن إشكالية النقض والبحث بهدف الوصول لإجابة محددة [2].

هي أن تصاغ مشكلة البحث صياغة واضحة، بحيث تعبر عما يدور في ذهن الباحث وتبين الأمر الذي يرغب في إيجاد حل له [3].

تعتبر الإشكالية العمود الفقري للبحث ونقطة الارتكاز فيه التي تتحكم في خطته ونتائجه العلمية وهي التي تستوف الباحث بغرض التعمق في طرح الأفكار بحثا عن الحقيقة العلمية، ولا توجد طريقة واحدة لوضع لطرح الإشكالية، لكن غالبا ما تكون على شكل سؤال وتتم الإجابة عليا من خلال مضمون البحث وخاتمته [4].

2- أهمية الإشكالية[5]:

- تساهم في تحديد إطار البحث للباحث.
- تعد أساس البحث وقاعدته ولابد من وجودها في حالة ما إذا كانت قاعدة الإشكالية فاشلة تكون نتائج البحث كذلك.
- تلم الإشكالية بالموضوع على هيئة أو شكل تساؤل.
- أن الإشكالية توجد بين نقطة البداية ونقطة الوصول.

---

[1]- أحمد بدر، أصول البحث و مناهجه، مرجع سابق، ص 51.

[2]- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، مرجع سابق، ص 94.

[3]- محمد الصاوي، محمد مبارك، البحث العلمي (أسسه وطريقة كتابته)، المكتبة الأكاديمية، دون مكان النشر، 1999، ص19-20

[4]- عمار بوحوش الذيبيات محمد محمود ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحث العلمي ، ص 12.

[5]- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص 145. انظر أيضا: عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي ومناهجه، مرجع سابق، ص 123.

3- خصائص الإشكالية:

- أن تكون الإشكالية واضحة، فالغموض يفسر في غير صالح الباحث.
- أن تكون الإشكالية مختصرة، كلما كانت الإشكالية طويلة تعددت الأسئلة.
- أن تكون الإشكالية علاقة مباشرة بموضوع البحث وذات صلة بعنوانه.
- أن تتم الإجابة على الإشكالية على مدار صفحات البحث كله [1].

4- شروط الإشكالية:

- يراعي في صياغة الإشكالية سلامة اللغة وتجنب استخدام الرموز الاصطلاحية وليس من الضروري أن تصاغ المشكلة على شكل سؤال ولكن يمكن تحويلها إلى الصيغة الاستفهامية.
- أن يحدد الباحث سؤال أو أسئلة البحث تحديدا دقيقا.
- يجب أن يراعي أن نحمل الصياغة مشكلة قابلة للبحث.
- يجب تجنب أن تضمن الإشكالية أحكاما تقييمية [2].
- الابتعاد عن التناقض والتضارب.
- أن تكون المشكلة قابلة للبحث.
- أن تكون المشكلة أصلية ما أمكن وأن تتعلق بموضوع هام وليس تكرار المشكلة وقدمت له معالجات إلا إذا تغيرت الظروف التي تحيط بموضوع المشكلة.
- تجنب استخدام جمل اعتراضية التي تؤدي إلى أن يفقد القارئ الفكرة الأساسية المطروحة.

خامسا- أهداف البحث:

يجب أن يحدد الباحث هدف دراسته بشكل واضح وأن تكون هذه الأهداف واقعية يمكن تحقيقها من خلال إعداد البحث بحيث لا تأتي نتائج البحث يعكس ما تهدف إليه الدراسة.

---

[1]- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص 147.

[2]- خلال غريول السناد، البحث العلمي وكتابته، الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، كلية الترقية جامعة دمشق، سوريا 2015، ص 124-126.

وتعد الأهداف معيارا يسترشد به الباحث في تقييم دراسته ويتم على أساسها تقييم عمله من قبل الأستاذة المشرف أثناء إعداد البحث وبعد الانتهاء منها.

أن يورد الباحث في هذا الجزء عبارات واقتباسات أو بيانات تبرز أو تدعم الأسباب التي يقدمها كمبررات لدراسة، ويمكن الإشارة لبعض الدراسات التي تدعم وجهة نظر الباحث ويوضح أهمية الموضوع أو البحث من الناحية التطبيقية والنظرية [1].

سادسا- منهج البحث:

يبدأ الباحث القانوني باستخدام المنهج الوصفي إذ يصف النظام القانوني أو الحقائق القانونية كما هي دون زيادة أو نقصان ثم يمزج هذا المنهج بمنهج ثان هو المنهج التحليلي إذ يخلل القانون من حيث مزاياه وعيوبه.

يكون البحث القانوني المتكامل بحثا مقارنا حتما، إذ الباحث يمزج ويقرن المنهجيين الوضعي والتحليلي بالمنهج المقارن من خلال مقارنة النظام القانوني الوطني بالنظم القانونية للدول الأخرى، إذ أن الاقتصار على تحليل النظام القانوني الوضعي بمعزل عن دول العالم يجعل التقويم نظريا، حينئذ يكون جدوى هذا التحليل ضئيلة القيمة بينما حينما تحلله في ضوء المنهج المقارن يكون التحليل متكاملا فعالا [2].

إن البحث العلمي هو عبارة عن عملية تنقيب وتمحص وتدقيق وتحليل معمق وربط ومقارنة واستنتاج فإن كل هذه العمليات يستوجب على الباحث ضرورة التصريح بالمنهج الذي اعتمده في بحثه عن الحقيقة ومعالجته لظاهرة علمية محددة ذات علاقة بالموضوع، فالمنهج هو طريق يسلكه الباحث من أجل دراسة مسألة معينة وذلك بغرض الوصول إلى الحقيقة العلمية، فليس المنهج غاية في حد ذاته بل وسيلة في تحقيق الغاية [3].

---

[1]- عادل ريان محمد ريان، إعداد و كتابة الرسائل العلمية، مرجع سابق، ص 72، 73.

[2]- عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 124.

[3]- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص 149.

سابعا- خطة البحث:

تعرض في نهاية المقدمة خطة البحث طبقا لأسلوب مقنع فلا تدون الأبواب والفصول والمباحث بطريقة الفهرس والمحتويات، وإنما يحاول الباحث أن يقنع القارئ بمبررات تقسيم الموضوع تقسيما ثنائيا بابان أو فصلان جانب نظري وجانب آخر عملي، أو تقسيما ثلاثيا.

هذا ويجب أن تكون عناوين الأبواب أو الفصول مرتبطة في دلالتها وموضوعها مع عناوين الفصول أو تفرعه عنه ولا يجوز التوسع في عناوين الفصول في المقدمة حيث يترك للخطة [1].

هكذا يلتزم الباحث بإيراد التقسيمات الرئيسية لبحثه في المقدمة والتي تعبر في تفصيلاتها عن الفهم العميق للباحث لتغيرات بحثه ومختلف جزئياته وتسلسل أفكاره، ويجب الإشارة في هذا الصدد أن الخطة تعكس بشكل مباشر عنوان البحث ويجب تقسيم الخطة إلى أبواب وفصول ولا يجوز التوسع في عناوين الفصول في المقدمة حيث يترك ذلك للخطة [2].

الفرع الثاني- العناصر التكميلية للمقدمة:

بالإضافة إلى العناصر الأساسية التي يجب أن تتضمنها مقدمة البحث فالمقدمة تتضمن بعض العناصر التكميلية، كذكر الدراسات التابعة في البحث والصعوبات المعترضة في الدراسة.

أولا- ذكر الدراسات التابعة في البحث:

يقوم الباحث عند كتابة المقدمة بعرض موجز ومركز لأهم الدراسات السابقة في موضوع بحثه وذلك بغرض تحديد الجوانب الواجب استكمالها بالدراسة والتحليل وإظهار تميزها عن الآخرين.

يتفق الباحثون في علم المنهجية أن الغرض من الإشارة إلى الدراسات السابقة في المقدمة هو معرفة ما يلي [3]:

- أن موضوع البحث لم يتم التعرض إليه ومعالجته بالطريقة التي تعرض إليها الباحث.
- معرفة منطلقات وحدود الدراسة من حيث مكان وزمان إجرائها.

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 124، 125.

[2]- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص 149.

[3]- المرجع نفسه، ص 148.

- وضع وتحديد أهداف الدراسة استنادا للدراسات السابقة من حيث الجوانب التي لم يتناولها بالمعالجة.
- بيان مدى استفادة الباحث من تجارب الآخرين لاسيما بالنسبة للدراسات المقارنة.
- معرفة الأساليب والأدوات المستخدمة في البحث.

ثانيا- الصعوبات المعترضة في الدراسة (مشكلات البحث):

لا شك أن أي باحث يبذل مجهودات معتبرة في إعداد بحثه، لاسيما ما يعلق منها يجمع المعلومات والبيانات وترتيبها وتبويبها وتعتبر هذه العملية من الأمور الصعبة والدقيقة بالنسبة للباحث. وهو ما يرتبط بشكل أساسي بتحديد الأهداف من دراسة البحث بشكل أساسي، بقدر ما تكون هذه الأهداف واضحة ودقيقة بقدر ما يتحقق نجاح الباحث في الوصول إلى نتائج علمية صحيحة، لذلك يشير الباحث في مقدمة البحث إلى إبراز هذه الصعوبات التي تواجهه في إعداد بحثه وتشمل الآتي [1]:

- صعوبات اختيار موضوع البحث.
- الصعوبات المرتبطة بكيفيات إجراء الدراسة.
- الصعوبات المتعلقة بجمع المعلومات والمراجع.
- الصعوبات المتعلقة بالدعم والمساعدات التي طلبها الباحث.

كما يمكن أن يضاف إلى ذلك مشكلة قلة المصادر والمراجع بسبب حداثة الموضوع وجديته، أو قلة أو انعدام المعلومات بسبب اضفاء طابع السرية على هذه المعلومات من قبل السلطة التنفيذية، كأن يتناول الباحث القضاء العسكري أو القضاء السياسي مثلا [2].

خلاصة القول:

مقدمة البحث هي الواجهة الأولية للبحث وتحتوي على عناصر محددة ويتم ذلك بعرض وصفي موجز يتناسب مع طبيعة البحث، فينبغي عدم اثقال مقدمة البحث بمعلومات وأفكار تفقدها

---

[1]- أحمد بدر، أصول البحث ومناهجه، مرجع سابق، ص 59.

[2]- عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 128.

وظيفتها كمدخل لموضوع البحث، فأي تقسيم أو تصميم للموضوع يجب أن يحافظ على دور أهمية مقدمة البحث، فهي عملية تقديم واعية لموضوع البحث وأبعاده.

لذلك على الباحث أن يقدمها بصورة واضحة ليثبت مدى اطلاعه على موضوع بحثه، فعلى الباحث أن يحرص عند كتابته للمقدمة باعتبارها مدخل عام وشامل الدال على آفاق موضوع البحث وجوانبه المختلفة يعمل على جذب اهتمام القارئ والتفاعل مع أفكاره.

المبحث الخامس

تصميم خطة البحث (توازي الأشكال)

بعد مرحلة القراءة والتأمل والتفكير، تتكون فكرة الموضوع الأساسية وجوانبها وعناصرها الأساسية وحتى الجزئية وبالتالي قد تجمعت ملامح موضوع البحث في ذهنية الباحث، الأمر الذي يساعد الباحث في هيكلة وتخطيط عملية ودراسة موضوع البحث العلمي، فهي عملية حتمية وحيوية وعلى الباحث الذي يسعى لإعداد بحث علمي قانوني أن يقوم بإعداد مشروع مبدئي للبحث بشكل مبسط وسريع وصولا إلى الإعداد النهائي لمشروع البحث.

فهو عبارة عن امتداد لتحليل الموضوع ويمثل مشروع البحث أو خطة عمل للبحث أو المذكرة أو الأطروحة، لذلك ينبغي أن يتعرف الباحث على هيكلة البحث القانوني من أجل أن يعرف ترتيب الكتابة القانونية ترتيبا منطقيا، فهيكل البحث القانوني أو خطة البحث عبارة عن تصميم عام لهيكل موضوع البحث محل الدراسة تتكون من المقدمة، موضوع البحث القانوني، الهوامش، الخاتمة، قائمة المصادر والمراجع، فهرس المحتويات، حيث يقوم الباحث بإنجاز وإعداد بحثه وفق مراحل منتظمة ومتناسقة ومتكاملة، حتى يصل إلى النتيجة العلمية المقصود كشفها وتقييم ما في نهاية البحث.

المطلب الأول

مفهوم خطة البحث العلمي

نظرا لأهمية خطة البحث العلمي كتصميم عام وإطار عام للدراسة، فيجب تعريف خطة البحث العلمي، شروط إعداد خطة البحث العلمي وأهمية خطة البحث العلمي وذلك باحترام العناصر المختلفة للخطة.

الفرع الأول- تعريف خطة البحث العلمي:

تعرف خطة البحث العلمي على أنها تصميم عام لهيكل موضوع البحث محل الدراسة وتتكون من:

- عنوان البحث
- مقدمة البحث
- الموضوع
- فهرس المراجع أو قائمة المراجع
- فهرس الموضوعات المدروسة

يمكن تعريف الخطة بأنها: "مشروع عمل أو خطة منتظمة تجمع جميع عناصر التفكير المسبق اللازمة لتحقيق الغرض من الدراسة" [1].

على ضوء ذلك يمكن القول أن خطة البحث العلمي هو وصف تفصيلي لأبعاد الإشكالية وأهمية البحث وأهدافها وحدودها وإجراءات البحث فيها، لذا يلزم الباحث بأن يهتم بوضع خطة وأن يبتعد عن التسرع وألا يبدأ بكتابتها إلا بعد أن تكون المشكلة واضحة تماما من جميع أبعادها [2].

---

[1]- قاضي ادريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، طبعة 2، دون دار النشر، الجزائر، 2005، ص 102.

[2]- مجيدي فتحي، سلسلة محاضرات في منهجية البحث العلمي، جامعة زيان عاشور، 2013 -2014، ص 495.

الفرع الثاني– أهمية خطة البحث العلمي:

تتمثل أهمية خطة البحث العلمي فيما يلي:[1]

- تحديد جميع العناصر المراد دراستها.
- تسهيل للقارئ فهم مضمون وموضوع الدراسة.
- توضيح أهمية الإشكالية.
- تحديد أبعاد وحدود الموضوع المراد دراسته.
- تحديد إطار الموضوع المراد البحث فيه.
- تسهيل عمل الباحث أثناء دراسته موضوع البحث.

الفرع الثالث– شروط خطة البحث العلمي:

لإعداد خطة البحث العلمي يجب توفر بعض الشروط لضمان جودة الخطة والاستفادة منها[2]:

- يجب إعداد الخطة بناء على دراسة وإطلاع واسع من الباحث على دراسات سابقة ذات صلة بمجال الموضوع.
- أن تكون عناصر الخطة مترابطة بحيث تحرص على وحدة الموضوع.
- ترتيب عناصر الخطة ترتيبا منطقيا
- ربط الخطة بالعناوين الرئيسية للبحث وبالإشكالية المطروحة

الفرع الرابع– عناصر خطة البحث العلمي:

على الباحث مراعاة مجموع عناصر الخطة وتتمثل هذه العناصر في عنوان البحث مقدمة موضوع، خاتمة قائمة المراجع، فهرس الموضوعات.

---

[1]– عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية ، طبعة 1 جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص86.

[2]– فوزية بنت عبد العزيز التميمي، متطلبات في مادة مناهج البحث العلمي، دون طبعة، السعودية، 2010، ص 14–15.

أولا–عنوان البحث:

هو دليل الموضوع أو المشكلة محل الدراسة وأكثر تحديدا من الموضوع ويشترط فيه أن يكون موجزا، دقيقا وواضحا [1].

- أن يكون واضحا وليس غامضا.
- أن يكون شاملا لأجزاء الموضوع.
- أن يكون جذابا لذهنية وانتباه القارئ.

ثانيا– المقدمة:

يقصد بمقدمة البحث تحضير وإعدادا ذهنية القارئ لفهم الموضوع محل الدراسة، فتعتبر مدخل عام وشامل للموضوع وبالرغم من أنها تكون في بداية البحث إلا أنها في الغالب لا تكتب في البداية بل في الأغلب تكون آخر ما يكتب [2]. وتحتوي المقدمة على ما يلي [3]:

- وصف وبيان كامل لماهية الموضوع.
- حصر وبيان الأسباب الموضوعية والذاتية المختلفة لاختبار موضوع البحث.
- الإشارة بإيجار إلى أهم المحاولات والجهود العلمية السابقة.
- وصف وتوضيح طرق ومنهجية إعداد البحث.
- طرح إشكالية البحث.
- عرض وتمهيد لتقسيم الموضوع.

ثالثا– موضوع البحث:

يشمل صلب الموضوع على المادة العلمية الأساسية للبحث العلمي، ويشكل العمود الفقري للبحث، ونسبة مئوية مهمة له، فيتضمن كل عناصر البحث التي تطرق إليها الباحث (أبواب،

---

[1]– ابراهيم بنت عبد العزيز التميمي، متطلبات في مادة مناهج البحث العلمي، د ط السعودية، 2010، ص 14–15.
أنظر أيضا : AREZKI Dalila, Méthodologie de la recherche gradué et poste gradué (cours de méthodologie générale et de la recherche gradué et poste gradué) édition l'odyssée, Tizi ouzou, 2008, P 34.

[2]– أبوحوش عمار، الذبيبات محمد محمود، محمد محمود، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 192–193.

[3]– ابراهيم بختي، الدليل المنهجي في إعداد وتنظيم البحوث العملية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006 /2007، ص80.

فصول، مباحث، مطالب، فروع، أولا،1 ... الخ) التي تحلل وتناقش النظريات والتوجهات والأفكار كإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث العلمي [1].

ويجب أن يمهد الباحث كل قسم أو جزء بمقدمة صغيرة يتعرض فيها لكل ما ينوي أن يقوم بدراسته في هذا الجزء [2]، وعرض صلب الموضوع هو ثمرة عمل قام به الباحث طيلة مرحلة إعداد وإنجاز هذا البحث قصد إعداد بحث علمي متكامل من ناحية الشكل والمضمون وإخراجه في شكل بحث [3].

ويلاحظ أن في بعض البحوث يبدأ الباحث بحثه بما يسمى باب تمهيدي أو فصل تمهيدي والذي تتمثل وظيفته في تضمنه لبعض المعلومات الأساسية الخاصة بمشكلة البحث كما لو تضمن التعريف بالموضوع أو وتطوره التاريخي [4].

رابعا- خاتمة البحث:

تكتسي الخاتمة أهمية بالغة بالنسبة لمكونات البحث العلمي، وتعتبر الخاتمة أخر مسار عملية البحث، وهي عبارة عن عرض للاستنتاج الذي توصل إليه الباحث وخلاصة للبحث من حيت النتائج والحقائق العلمية وليس تلخيصا له [5].

الخاتمة ليست خلاصة للبحث يتم فيها تكرار النقاط المعالجة في الموضوع وإنما يبين فيها الباحث النتائج المتوصل إليها من خلال البحث بالإضافة إلى تقديم الاقتراحات، بعبارة أخرى تتضمن الخاتمة عرضا موجزا وشاملا لكافة الجهود والأعمال وعناصر الموضوع بتقديم حوصلة للنتائج المتوصل إليها من طرف الباحث.

إن أسوء أنواع الخواتم تلك التي تلخص البحث تلخيصا عاما، إذ أن البحث يتضمن معلومات وحقائق مقتبسة من كتب الفقهاء، حينئذ يكون جهد الباحث جهدا نقليا وتنظيما للمعلومات والحقائق في الغالب وهو جهد عادي لا إبداع افيه، أما الجهد العلمي الكبير للباحث يظهر في

---

[1]– أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، مرجع السابق، ص 34.

[2]- AREZKI Dalila, Méthodologie de la recherche gradué et poste gradué, op.cit. P 34.

[3]– أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، مرجع السابق، ص153.

[4]– سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 8–9.

[5]– أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، مرجع السابق، ص 154.

المقدمة والخاتمة، إذ هدين العنصرين يعبران عن الشخصية العلمية للباحث [1]. وهي إجابة للإشكالية مع إمكانية تقديم اقتراحات بشأن النتائج المتوصل إليها. وعليه فخاتمة البحث تشمل على ما يلي:

- ملخص مركز للبحث في فقرة أو فقرتين.
- النتائج المتوصل إليها.
- تقديم وجهة نظر الباحث بشأن الموضوع مع تقديم الاقتراحات.

هذا كله يعتبر تكملة للإجابة على الإشكالية المطروحة في مقدمة البحث والتي تمت الإجابة عليها من خلال متن البحث [2]. وينبغي ألا تتجاوز الخاتمة بضع صفحات وإذا كان يسمح بإطالة المقدمة، فالأمر غير ذلك بالنسبة للخاتمة [3].

خامسا- الملاحق:

تأتي الملاحق بعد الخاتمة وقبل فهرس الوثائق العلمية أو قائمة المراجع وهي عبارة عن وثائق تتمثل في القوانين، الاتفاقيات، أحكام قضائية غير منشورة، جداول إحصائية متحصل عليها من أجهزة مختصة، قرارات منظمات دولية...الخ وتعتبر سجل إداري للبحث أو أرشيف لوثائقه ومن خصائصها أنها مكملة ومساعدة وأن تكون طويلة لا يمكن إدراجها في المتن أو الهامش [4].

سادسا- فهرس المصادر والمراجع (قائمة الوثائق العلمية):

يتناول فيها الباحث المصادر والمراجع التي استعملها الباحث ويمكن له تقسيم القائمة إلى قسمين القسم الأول يتناول فيها الباحث المراجع باللغة العربية والقسم الثاني تناول فيه المراجع

---

[1]- أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، مرجع السابق، ص 155.

[2]- سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 32.

[3]- علي ضوي، منهجية البحث القانوني، مرجع سابق، ص 89.

[4]- سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مرجع سابق ص 32.

باللغة الأجنبية [1]. يذكر الباحث مختلف المراجع التي استعملها في دراسته ويتم الإشارة في البداية إلى الكتب ثم الأطروحات والمذكرات الجامعية، المقالات، القوانين والوثائق [2].

سابعا- فهرس الموضوعات المدروسة:

يقصد بفهرسة موضوعات وعناوين البحث العلمي هو إقامة الدليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات الخطة [3]. فهو يشمل عناوين البحث التي تحتوي عليها الفصول والمباحث والمطالب، الفروع وأن يقابل كل عنوان رقم الصفحة، ويعتبر فهرس المراجع وفهرس الموضوعات المدروسة من أساسيات البحث ومن العناصر الأساسية للخطة [4]. ليتمكن المطلع على البحث الاسترشاد به بطريقة عملية سهلة ومنتظمة [5].

المطلب الثاني

مفهوم تقسيم البحث العلمي

تعتبر هذه المرحلة جوهرية وحيوية للباحث في إعداد بحثه العلمي، ويتضمن تقسيمات الموضوع الأساسية والكلية والفرعية وكذلك الجزئية على أسس ومعايير علمية ومنهجية واضحة ودقيقة سنتعرض في هذه النقطة لتعريف تقسيم البحث العلمي، أهميته، وشروطه، تقسيم البحث العلمي تقسيما سليما.

الفرع الأول- مفهوم تقسيم البحث العلمي وأهميته:

سنتعرض في هذا الصدد لتعريف الخطة وشروطها ثم أهمية تقسيم الخطة أو البحث

أولا- تعريف تقسيم الخطة وشروطها: (تصميم البحث):

سيتم لتعريف الخطة بداية ثم تحديد شروطها:

---

[1]- محمد عبيدات محمد أبو نصار وعاقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 197.

[2]- ابراهيم بختي، الدليل المنهجي في إعداد وتنظيم البحوث العملية، مرجع سابق، ص80.

[3]- سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 33.

[4]- عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقات في ميدان العلوم القانونية والإدارية، مرجع سابق، ص 100.

[5]- سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 32.

1- تعريف الخطة:

إن تقسيم البحث العلمي يشبه المخطط الهندسي، فالباحث الذي يشرع في كتابة البحث دون وجود مخطط واضح لديه، يشبه صاحب البيت الذي يبدأ ببناء بيت دون وضع مخطط هندسي [1]، يعني تقسيم موضوع البحث تحديد الفكرة الأساسية للموضوع وتقسيمه إلى أفكار فرعية وجزئية خاصة، فتقسيم موضوع البحث العلمي هو رسم الخطوط التي يسير عليها الموضوع والصورة التي سيكون عليها، وتعد عملية تقسيم البحث من المسائل المعقدة الصعبة التي يواجها الباحث [2].

يمكن تعريف الخطة إنها: التصور العلمي لطريقة تنفيذ البحث ومعالجته أو تحليله وطريقة عرض نتائج البحث التنفيذية، بمعنى آخر الخطوات شبه التفصيلية والقواعد التي سيلتزم بها الباحث أثناء عملية البحث [3].

كما يعني تصميم البحث تلك العملية العقلية التي يبدأ بها الباحث بحثه والتي تقوم على أساس التنظيم المنطقي من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، حيث يقوم الباحث بوضع تقسيم بحثه من خلال علمية التبويب والتركيب ووضع العناصر الأساسية العامة والخاصة الفرعية والجزئية على أسس علمية ومعايير منطقية ومنهجية واضحة، كما يكتسي التصميم أهمية كبيرة نظرا لما يتطلبه علم القانون من صرامة المنهجية تقتضي الدقة والوضوح [4].

كما أنها عبارة عن وصف للدراسة المقترحة أو المزمع القيام بها لتحليل ودراسة مشكلة قانونية معينة، وتتضمن هذه الخطة تفصيلا لخطوات البحث التي سيتم إتباعها في جمع وتحليل البيانات والفترة الزمنية اللازمة لإجراء وتنفيذ خطوات البحث. لذا يمكن اعتبار خطة البحث من

---

[1]- صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، منشورات زين الحقوقية، 2010، ص 120.

[2]- بوسعدية رؤوف، منهجية العلوم القانونية، مرجع سابق، ص5.

[3]- أحمد ابراهيم جعفر، خطة البحث، مجلة شبكة الألوان، ص 16 يوم الاطلاع : 2020/11/15 الموقع الإلكتروني: www.aiukan.net

[4]- عطية محسن علي، البحث العلمي في التربية، دار المناهج، عمان، 2009، ص 81.

الوسائل الارشادية الأساسية التي تعين الباحث على إتمام مهمة البحث الخاص به دون فقد أي عنصر من عناصر البحث وتنفيذ الدراسة البحثية بحرفية وكفاءة [1].

2- شروط الخطة:

يشترط توافر مجموعة من الشروط لضمان جودة الخطة مترابطة والاستفادة منها هي [2]:

- أن تكون عناصر الخطة مترابطة بحيث تحرص على وحدة الموضوع وتكامله.
- أن تتضمن إجراءات محددة مرتبطة بمشكلة البحث وتسعى وإلى الإجابة عن تساؤلات البحث.
- أن تتأسس على دراية وإطلاع واسع من الباحث على الأبحاث والدراسات ذات صلة بالمجال والموضوع الذي تجرى الدراسة فيه.

ثانيا- أهمية تقسيم البحث العلمي:

تهدف عملية تقسيم البحث إلى التحديد الدقيق لموضوع البحث، مما يساعد الباحث على الخوض في عناصر البحث والعمل على معالجتها قصد استكمال جوانب البحث المختلفة والوصول إلى صورته النهائية بالإجابة على جميع التساؤلات المشار إليها [3].

تقدم خطة البحث التركيبة الهيكلية والتصميم الفكري للموضوع المعالج، وذلك بتحديد الأفكار الأساسية التي يتضمنها، لهذا فالخطة عمل تقني وجهد فكري بواسطتها يتمكن الباحث من السيطرة على أبعاد الموضوع الذي يتناوله البحث، فهي تهدف إلى ترتيب الأفكار والبيانات المحصلة بصفة منتظمة ومتسلسلة ومترابطة بعضها البعض [4]، وباختصار فإن تقسيم البحث يساعد الباحث على إجراء بحثه على أحسن وجه ويظهر ذلك من خلال هذه الخطة [5] .

---

[1]- أبراش إبراهيم، البحث الاجتماعي، قضاياه، جراءته، منشورات للطباعة والنشر، المغرب، 1994، ص 160. أنظر أيضا: إحسان محمد الحسين، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1985، ص 160.

[2]- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي ومناهجه، مرجع سابق، ص 118.

[3]- أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، ص86.

[4]- رشيد شمشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلود 2006 ، ص93.

[5]- بوسعدية رؤوف، منهجية العلوم القانونية مرجع سابق ص22.

- يتمكن الباحث من السيطرة على الموضوع المدروس.
- ترتيب الأفكار والبيانات المتحصل عليها بصفة تسلسلية ومترابطة.
- إبراز معالم الموضوع ومن ثم الوصول إلى الإجابة على الإشكالية.
- إبراز الإمكانيات المتوفرة لإعداد البحث في جانبه النظري والعملي.
- تقديم المعلومات والاستدلالات والشروحات التي تعكس أسلوب تفكير الباحث.
- وجود خطة مكتوبة تجعل الباحث يفكر في كل خطوة من خطوات البحث ويفكر فيه مرة ومرة وربما يعمل على تحسينه وتنقيحه من حين لآخر أثناء إعداد البحث أو الدراسة.
- إن وجود الخطة يسهل من مهمة الباحث في تقييم مشروع البحث من قبل الآخرين وبالتالي سيستفيد من أداء الآخرين وأفكارهم حول موضوعه.
- تعتبر الخطة بمثابة مرشد للباحث أثناء إعداد البحث أو المذكرة.
- إن الكثير من المشكلات التي يعاني منها الباحثون يرجع إلى أنهم لم يقوموا بتخطيط بحوثهم بشكل جيد منذ البداية [1].

وتجدر الإشارة إلى أنه يصعب التقيد بخطة أو تصميم بصفة نهائية من طرف الباحث منذ البداية، بحيث يمكن للباحث اجراء تعديلات كلما استلزم الأمر بإضافة أو حذف عناصر معينة لموضوع البحث، إذ لا يمكن في نظر البعض البدء في تأليف كتاب إلا إدا أعد تصميما جيدا، إلا أن التصميم الجيد لا يتحقق إلا عند الانتهاء من فصول الكتاب [2].

ولا يمكن اعتماد تصميم نهائي إلا بعد الانتهاء من البحث كله، كما أن وضع الخطة يستدعي الالمام بمنهجية المقدمة وبطريقة تجزئة صلب الموضوع وبكيفية إعداد وإنجاز الخاتمة [3].

---

[1]– عبد القادر الشيخلي، قواعد إعداد البحث، مرجع سابق ص 131.

[2]- DREYFUS Simone : La thèse et le mémoire de doctorat en droit, 2EME, édition, Ciyas, Paris, 1983, P107.

[3]– عبد الواحد الناصر، مفاتيح المنهجية، مرجع سابق، ص63.

الفرع الثاني– أنواع تقسيمات البحث العلمي:

إن وضع خطة لموضوع البحث يتوجب على الباحث أن يقسم موضوع البحث العلمي على أساس منطقي وموضوعي بغية تيسير عملية البحث من حيث جمع المعلومات وتركيبها في قالب هندسي ويستلزم الأمر تقسيم الموضوع أو الخطة على أسس واضحة وفاصلة للعناصر والأجزاء الجوهرية [1]، بشكل يحقق التجانس والتسلسل والترابط بين عناصر الخطة، وأن اختيار أحد أنواع التقسيمات يخضع لطبيعة الموضوع المطروح للبحث والمناقشة.

مع ذلك يمكن القول على أن كل الخطط أو التصاميم يجب أن تثمن وتخدم موضوع البحث وتعبر عنه، ويمكن عموما التمييز بين نوعين من التقسيمات وبالتالي يكتب الباحث خطة بحثه ويعتمد في ذلك إما على التقسيم الثنائي أو الأخذ بالتقسيم المتعدد.

أولا– التقسيم الثنائي للبحث: التقسيم اللاتيني

التقسيم الشائع والخطة المثلى في إطار القانون، ويسميه البعض التقسيم المنطقي هو يقوم على أساس التقسيم الثنائي يعني تقسيم البحث إلى بابين الأول نظري يتناول النظرية العامة للبحث، والثاني تطبيقي إذا كان الموضوع يشمل هذين الجانبين.

غالبا ما يعتمد الباحث التقسيم الثنائي بحيث يصلح لدراسة أغلب الموضوعات القانونية التي تتراوح فكرتها في التوفيق بين قطبين متقابلتين، كأن يقسم البحث إلى شقين أو محورين، يخصص الأول للشروط الشكلية ويخصص الثاني للشروط الموضوعية [2].

يمتاز هذا التقسيم بالدقة والبساطة والوضوح والتعمق في مناقشة وتحليل أفكار البحث وتركيزه على تقسيم جوانب البحث التقسيم الثنائي (قسمين)، مما يؤدي بالباحث أن يتقدم في بحثه دون خوف أو تشتت جهوده في البحث عن موضوعات فرعية خارجة عن الإطار الحقيقي للبحث، وهذا التقسيم الشائع في الدراسات القانونية تأثر بالمنهج الفرنسي في البحث [3].

---

[1]– عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية و الإدارية، مرجع سابق، ص 76. أنظر أيضا: عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 42.

[2]– علي ضوي، منهجية البحث القانوني، مرجع سابق، ص 40.

[3]– عبد الرحمان أحمد عثمان، مناهج البحث العلمي وطرق كتابة الرسائل الجامعية، منشورات شهاب، 1998، ص 35.

وجدير بالذكر أن تقسيم البحث إلى قسمين أو بابين رئيسيين إنما هو التقسيم التقليدي المألوف الذي ينسجم مع موضوعات القانون العام أو الخاص، إلا أن هذا التقسيم في الخطة ليس تقسيما مطلقا ثابتا أو مقدسا، وإنما هو التقسيم الحائز على رضا أغلبية كبار الفقهاء [1]، رغم حرية الباحث في الأخذ بالتقسيم الذي يراه مناسبا لموضوع بحثه، فإن أفضلية التقسيم الثنائي تؤكدها المميزات التالية [2]:

- التقسيم الثنائي يدل على مهارة الباحث في مجال تقسيم البحث، بحيث يكون ملزما بتصنيف مسائل البحث الرئيسية والفرعية بصفة عامة إلى محورين متوازنين ومتميزين.
- أن التقسيم الثنائي يدل على مهارة في التحكم الباحث في تقسيم موضوع البحث بحسب نوعه، إذ تظهر جدية الخطة أو ضعفها بكل سهولة ويسر.
- أن التقسيم الثنائي هو الأصعب والأكثر دقة ووضوحا.

ثانيا- التقسيم المتعدد للبحث: (التقسيم الأنجلوسكسوني)

إن التقسيم الثنائي للبحث ليس تقسيما مطلقا ثابتا، فمن الجائز تقسيم البحث إلى 3 أقسام أو أكثر حسب طبيعة ومقتضيات البحث، إلا أنه يبدوا أن تقسيمات البحث المتعددة يصلح لتأليف المراجع العامة، لأنها تشمل موضوعات مختلفة ومتعددة ولو كانت مرتبطة بمادة واحدة، على سبيل المثال عند تأليف مرجع عام في القانون الإداري يمكن تقسيمه إلى 4 أبواب:

الباب الأول: الوظيفة العامة.

الباب الثاني: الضبطية الإدارية.

الباب الثالث: القرارات الإدارية.

الباب الرابع: العقود الإدارية.

---

[1]- أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانون، مرجع سابق، ص 96.

[2]- أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانون، مرجع سابق، ص 96.

أما في الأطروحة أو الرسالة الجامعية يتناول موضوعات واحدة وهي نقطة صغيرة في مادة محاولا تعميقها إلى أبعد مدى، لذا يجب تقسيم البحث تقسيما ثنائيا أو ثلاثيا بحيث يؤدي كل جزء دوره في نطاق الكل، أي يجب أن يكون بين الأقسام علاقة تكامل وترابط [1].

الفرع الثالث– معايير تقنية لتقسيم البحث العلمي:

تستند الحقيقة العلمية والمنهجية على عملية تقسيم موضوع البحث العلمي على أسس ومعايير علمية ومنطقية دقيقة وواضحة، حتى لا تكون خطة الموضوع وتقسيم البحث العلمي عبارة عن قائمة العناوين المكدسة والمختلفة، مما يؤدي إلى أن ينوه الباحث في بحثه وتبعده عن الوصول إلى الحقيقة العلمية في نهاية الأمر، لذلك يتوجب عليه مراعاة معايير وأسس تقسيم البحث العلمي سواء كانت معايير شكلية أو معايير موضوعية:

أولا– معايير شكلية:

كما سبق الذكر يتوجب على الباحث عند انجازه لبحث علمي الاعتماد على قواعد ومعايير علمية واضحة، حيث يمنح للجانب الشكلي أهمية بالغة لتمكينه من التحكم في موضوعه، ومن أجل التحكم في الموضوع يتطلب ذلك تحقيق توازن في موضوع البحث.

أ– الحفاظ على التوازن والتماثل في تقسيمات البحث:

يعني ذلك ضرورة وجود توازن بين إعداد الفصول في كل باب وأعداد المباحث في كل فصل وإعداد المطالب في كل مبحث، فتغطية الباحث لأجزاء بحثه يجب أن تكون واقية وكافية من ثم لا يصح أن يهتم الباحث بجزئية من بحثه على حساب جزئية أخرى، إن تحقيق هذا التوازن والتماثل في التقسيم يتوقف على عدة عوامل منها:

التوازن الهيكلي أو توازن الخطة من الشروط الشكلية في أبواب وفصول الأطروحة أو المذكرة، سواء من حيث النوع أو كم المعلومات التي حصل عليها الباحث وتوازنه في تغطية كافة جوانب موضوع بحثه قراءة وتفكير وتحليل، ولا شك أن إثراء المادة العلمية بفتح المجال أمام الباحث لظهور أفكار جديدة تساعده على إجراء التوازن المطلوب.

---

[1]– عبد الرحمان أحمد عثمان، مناهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص35.

غير أنه يجدر التنبيه إلى أن التوازن المقصود لا يعني وجوب مطابقة عدد صفحات كل فصل مع الفصل الآخر، إنما هو التوازن النسبي وليس التوازن الحسابي، بمعنى أنه لا يشترط أن تكون الأبواب والفصول والمباحث على مدار البحث كله بنفس عدد الصفحات، بل يجب أن يكون هناك تقارب في ذلك [1]، فليس من الصحيح أن يكون عدد الصفحات الفصل الأول 50 صفحة بينما يقع الفصل الثاني في 150 صفحة، إلا أن التوازن الهيكلي منتقد في هذه الحالة.

إن الموضوعات التي تطرح في فصل كامل ليست بنوعية وكمية الموضوعات التي تطرح في مبحث أو مطلب واحد رغم تبعية الأخير للأول، فعدد صفحات الفرع بطبيعة الحال أقل عددا من صفحات الفصل بالكامل لأن الأخير يحوي على عدة مطالب أو مباحث.

ذلك يقتضي الأمر من الباحث بعد أن يكمل إعداد بحثه أن يلاحظ توازن هيكله، فإذا لاحظ اختلالا في ذلك، فهذا معناه أن الموضوعات المطروحة في الباب أو الفصل أو المبحث غير المعادل لنظيره، إنما هي معلومات ناقصة تستوجب الاكتمال، أما إذا لاحظ أن الفصلين اللذين يشوبهما انعدام التوازن يحتويان معلومات وافية في كل منهما، فليس ثمة حل إلا طرح الفائض غير الضروري أو غير الجوهري من الفصل المحتقن.

وإذا كان بعض الأساتذة يتشدد بمسألة التوازن الهيكلي وتطلب دقة مراعاتها بحرفية صريحة، فيرى البعض منهم عبد القادر الشيخلي، أن افتقار بعض أجزاء المذكرة إلى مراعاة الالتزام بالتوازن الهيكلي، فإنه يعيد النظر بموضوعات الأجزاء المختلفة هيكليا، فإذا ارتأى أن الموضوعات من الوضوح والدقة والتكامل بحيث لا تتحمل الحذف أو الإضافة، فإنه يتعين أن يبقى الأطروحة أو المذكرة كما هي وذلك استناد إلى معادلة علمية يراها جديرة بالأعمال، مفادها إذا تعارض مبدأ التوازن الهيكلي مع مبدأ اكتمال عرض الموضوعات، فإنه يمكن التضحية بالمبدأ الأول لصالح المبدأ الثاني الذي له الأرجحية وذلك لسمو المضمون على الشكل في حالة التعارض[2].

---

[1]– رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 89.

[2]– عبد القادر الشيخلي، قواعد إعداد البحث، مرجع سابق، ص 206.

هناك رأي آخر يذهب إلى معالجة الاختلال في التوازن في الخطة عن طريق حشو الفصل الصغير بأحكام قضائية كي يوازن الفصل الكبير، ويرى أن هذا الحل مفتعل وكأن الخطأ يعالج يخطأ آخر. فالوضع الصحيح للمسألة تتمثل في التضحية بمبدأ التوازن الهيكلي، طالما كانت المعلومات والحقائق وافية في الفصلين اللذان يعانيان اختلالا في التوازن وأي زيادة أو نقصان فيما لا يجب إنما هو إجراء خاطئ مرفوض علميا وعقليا ومنهجيا.

ب- استعمال العناوين المختصرة والدالة:

يجب اختيار الكلمات الدالة على موضوع الباب أو الفصل أو المبحث، وضرورة وجود انسجام وتناغم بين عناوين الأبواب والفصول مع بعضها البعض وبينها وبين العنوان العام للبحث، بحيث تكون عناوين المباحث مستمدة من عنوان الفصل الذي تتبعه متفرغة عنه ودالة بوضوح عليه [1].

يجب الدقة في العناوين إذ على الباحث التحري الدقة في كل المصطلحات التي يطرحها الباحث القانوني. كما لا يجوز استخدام عناوين طويلة ومفصلة، بل يجب استخدام عبارات موجزة ودالة بوضح معناها، وهذا ما يساعد على تحقيق تناسق وتناغم بين عناوين التقسيمات الأصلية والفرعية.

كما يجب على الباحث قدر المستطاع تجنب العناوين المركبة لما تؤدي إليه من التباس وغموض، مع ذلك قد يكون العنوان مركبا، والتركيب إما أن يكون دالا على المقارنة أو العلاقة.

ومن أمثلة عن العناوين المركبة الدالة على العلاقة الدول العربية ومؤتمر الدولي لقانون البحار، الطاقة النووية وقانون البحار.

ومن أمثلة عن العناوين المركبة الدالة على المقارنة الخطأ المدني والخطأ الجنائي، المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة الإدارية [2].

---

[1]- أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، مرجع سابق، ص 149.

[2]- المرجع نفسه، ص 149.

2- معايير موضوعية:

إن عملية تقسيم البحث تحتاج إلى ترتيب منطقي موضوعي بغية تسيير عملية البحث من حيث المعلومات وتركيبها، ويستلزم الأمر تقسيم الموضوع على أسس واضحة وفاصلة لأجزائها وعناصرها الأساسية، بما يحقق التجانس والتسلسل والترابط في مختلف عناصر هذا التصميم وبالتالي تقديم أفكاره بكل وضوح وانسجام [1].

أ-التسلسل المنطقي:

معنى هذا المعيار ألا تكون جزئيات البحث منعزلة عن بعضها البعض، بل يجب أن تكون مرتبطة في سلسلة واحدة، بحيث ترتبط كل جزئية بالجزئية الأخرى، مما يؤدي إلى جعل البحث مجموعة متكاملة.

قبل أن ينتقل الباحث من باب إلى باب أو من فصل إلى فصل أو من مبحث إلى مبحث، يكون من الملائم أن يمهد للموضوع الذي سيعالجه أو الباب أو الفصل أو المبحث اللاحق حتى لا يشعر القارئ بانقطاع مفاجئ لانسياب الأفكار أو تقطعها [2].

إن عدم الترابط بين الباب أو الفصل الأول والباب أو الفصل الثاني يعني وجود خلل في البحث العلمي، ومن ثم يكون هذا على حساب العمق العلمي للبحث العلمي، فمن الضروري أن تكون الخطة صحيحة وسليمة فالخطة الصحيحة تعني تسلسل الموضوع وفق ترابط عضوي رصين ومنهجي فالأسباب تقود إلى النتائج.

مع ملاحظة أن ليس من الضروري أن يكتب الباحث بحثه عند إعداده بالتسلسل والنتائج وإنما يجوز أن يبدأ بأي فصل أو مبحث أو مطلب، وغالبا ما يبدأ بالفصل أو المبحث الأسهل والأكثر توفيرا للمعلومات والأقل مشكلات سواء نظرية أو عملية.

---

[1]- أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، مرجع سابق، ص 147.

[2]- عبد الرحمان أحمد عثمان، مناهج البحث العلمي...، مرجع سابق، ص 40.

ب- ترابط عناصر الخطة:

يجب أن تكون عناصر الخطة مترابطة فيما بينها، بحيث إذا حذفنا أحد العناصر يظهر الخلل بوضوح في البحث، وهذا ما يميز خطة البحث العلمي عن المؤلفات الأخرى التي تظهر في شكل كتاب ومجلات وغيرها، إذ في هذه الأخيرة لا يكون الترابط كبيرا بين عناصرها لأنها في الغالب تحتوي على موضوعات مستقلة عن بعضها إلا من ناحية كونها مادة واحدة، أما في البحوث العلمية فالأمر يختلف حيث أن الباحث يتناول موضوعا واحدا هو نقطة صغيرة في مادة محاولا التعمق إلى أبعد مدى ولذلك تكون خطة بحثه شديدة الترابط في أجزائها [1].

خلاصة القول:

تمثل خطة البحث العلمي الخطوط الرئيسية لكتابة البحث العلمي، ولا شك أن الترتيب والتنظيم هما عماد الأبحاث والدراسات العلمية من أجل الوصول إلى نتائج بحثية دقيقة، لذا تعتبر الخطة المرآة العاكسة للبحث العلمي من خلالها يمكن معرفة العناصر التي تناولها الباحث في بحثه، فيجب على الباحث أن يعير الخطة أهمية كبيرة وأن يتم تقسيمها بعناية شديدة، لأنها تعتبر مرحلة هامة وحاسمة في البحث العلمي، فكلما كانت الخطة ناجحة وسليمة كان البحث العلمي جيد وشاملا لكافة عناصر البحث.

الخطة عبارة عن عنصرين جوهرين هما طريق ومنطق فالخطة هي وسيلة الباحث في عملياته المتعلقة بالبحث بعبارة أخرى خطة البحث هي خطة التقسيم أو خطة العمل أو تصميم البحث. يتعين أن يكون في الخطة تفاعل واضح ومباشر بينها وبين العنوان والموضوع، فالخطة الدقيقة هي التي تترجم العنوان وتفصل الموضوع وعنوان البحث هو الذي يختزل الموضوع وراء تقسيم الخطة.

---

[1]- صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، مرجع سابق، ص30.

المبحث السادس

الأسلوب واستعمال المراجع

لا تكتمل مهمة الباحث لا بمرحلة الإطلاع التي تأتي بعد اختيار الموضوع ولا بمرحلة جمع المعلومات والوثائق والقراءة والتفكير وتقسيم البحث، بل تنتهي بعملية الكتابة فتأتي عملية الكتابة والصياغة التي يستلزم أن تكون بأساليب واضحة توصل القارئ إلى نتائج البحث وفقا لمنهجية علمية دقيقة.

كما تستهدف مرحلة الكتابة تقديم ما توصل إليه الباحث من اجتهادات وراء شخصية واضحة وكذا إبداعه العلمي الجديد ولمرحلة الكتابة جوانب يجب أن تؤخذ في الاعتبار، يبقى على الباحث دائما احترام مراحل إعداد البحث من خلال وضع خطة وإتباع منهجية معينة ويعتمد في هذا على الأسلوب الشخصي له يظهر من خلال قدرته على معالجة وتحليل الموضوع مع الاحتفاظ بالموضوعية والأمانة العلمية.

قبل أن يبدأ الباحث بالكتابة من الضروري أن يعرف أخلاقيات الباحث العلمي ويلتزم بها، فيتعين على الباحث أن يراعي الأمانة العلمية ويلتزم بالنزاهة العلمية وأن يتحلى بالتواضع العلمي، ذلك هو إطار الموضوع الذي سيتم التعرض له من خلال النقاط التالية:

المطلب الأول

الأسلوب القانوني لإعداد البحث العلمي القانوني

على الباحث أن يراعي جوانب متعددة عند كتابة موضوع بحثه وتتمثل فيما يلي:

الفرع الأول– الكتابة بأسلوب قانوني مباشر:

باعتبار أن الباحث يكتب لغيره فيتعين عليه أن يكون واضحا في أسلوبه وأن يختار الألفاظ والمصطلحات، وتراكيب جمل تعبر عن مقصده بطريقة مباشرة دون أن يسبب للقارئ مشقة في فهم ما يريد الباحث الوصول إليه.

متى كان الأسلوب غامضا لا يمكن للقارئ استيعابه وبالتالي يخفق الباحث في إيصال المعلومة، لكن لا يفهم من الأسلوب المباشر أن يكون سطحي وسهل، فالبحث العلمي كما يفرض أن يكون مباشر يفرض أيضا الجدية والتعمق في عرض الأفكار.

والأسلوب المقصود هو الأسلوب القانوني لا يجوز للباحث في مجال العلوم القانونية استعمال الأسلوب الأدبي أو الصحفي، فعليه اجتناب العبارات الإنشائية والالتزام فقط بالأسلوب القانوني [1].

وليتمكن الباحث من الأسلوب القانوني عليه أن يتعود على قراءة كل ما هو وارد في مؤلفات القانون بكل دقة وبهذا يتأثر بالأسلوب القانوني ويصبح متمكن منه. إن أسلوب كتابة وصياغة البحوث بطريقة موضوعية تشمل جملة من العناصر أهمها:[2]

- اللغة الفنية المتخصصة السليمة والقوية في دلالتها ومعانيها وتركيبها.
- تكون الصياغة بعيدة عن عبارات المبالغة، والتهويل والسخرية والتهكم...إلخ.
- أن تكون الصياغة بسيطة متماسكة مرتبطة في تسلسل منطقي.
- تحاشي الاستخدام المفرط للمبني للمجهول.
- أن تكون الجمل متوافقة مع الطابع العام الفكري والمنهجي للبحث.
- أن تكون الجمل كاملة المعنى كاملة المضمون.
- ألا تحتوي إلا على فكرة واحدة.
- أن تكون مرتبطة بالفكرة الأساسية أو ما يتفرع عنها مع التنوع في مضمون كل منها.
- أن يقلل الباحث من صيغ أنا، نحن، واستعمال أسلوب الغائب من أساليبه ويرى الفقيه...إلخ، تجنب صيغ الجزم والتأكيد في أمور البحث العلمي القانوني.

---

[1]– صالح الدين شروح، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، ص 179.

[2]– صالح الدين شروح، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، مرجع السابق، ص 180.

الفرع الثاني- الكتابة بأسلوب سليم:

يقتضي أصول ومناهج البحث العلمي أن تكون المذكرة أو الأطروحة خالية من الأخطاء اللغوية، وتفاديا لمثل هذه المشاكل على الباحث أن يستعين بمختصين في اللغة العربية إذا استدعي الأمر أو أي لغة أخرى يستعملها، حتى يكون البحث خال من الأخطاء الإملائية والنحوية[1].

كذلك فيما يخص تراكيب الجمل على الباحث تفادي استعمال الضمائر أنا، أرى، نرى ... فهذه الصياغة تخرج الباحث عن حياده وتضعه في مضنة الغرور، وهذا ما لا يجوز للباحث أن يتصف به وعليه أن يستعمل عبارة يبدو، يمكن القول، للدلالة على التواضع العلمي[2].

كما يجب أن تكون الجمل غير طويلة وأن تكون الفقرات قصيرة وعلى الباحث اجتناب أسلوب الحشو والاطناب وهو ما يعبر عنه بالتكرار، وهذا ما يعتبر خلل في البحث يجب تجنبه وذلك من خلال القراءة المتعددة للبحث.

بالإضافة إلى وجوب الوضوح والدقة والابتعاد عن العموميات، يجب أن يكون الأسلوب علميا ودالا وذلك لا يتحقق إلا بسلامة اللغة المتخصصة وبالدقة والوضوح في عرض الأفكار وتسلسلها، والابتعاد عن الأسلوب المعقد والغامض وتفادي التكرار أو الحشو والمبالغة والتناقض[3].

الفرع الثالث- أن يكون الأسلوب مؤثرا:

إن كتابة وصياغة البحث العلمي تختلف عن الكتابة الأدبية من قصص وروايات ومقالات، وما يجب أن يتميز به الأسلوب الأدبي من تشويق وخيال وجمال فني وأدبي، فالأسلوب المؤثر يرتكز بصفة أساسية على قوة الدليل والحجة في إقناع القارئ وشده إلى الرأي المعروض، وكذلك يجمع معلومات وحقائق وأفكار لم تكن معروفة أو مدروسة من قبل، أو إلى تجميع حقائق علمية كانت متناثرة وإخراجها بشكل جديد [4].

---

[1]- المرجع نفسه، ص 181.

[2]- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص 146.

[3]- فاضيلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، مرجع سابق، ص 241.

[4]- المرجع نفسه، ص 241.

الفرع الرابع– إبراز شخصية الباحث:

بعد جمع الباحث للمراجع بكل أنواعها وقراءتها وربط الأفكار وإجراء المقارنات، تبدأ شخصية الباحث بالظهور فلا ينبغي أن تختفي وراء آراء الباحثين الآخرين الذين قرأ عنهم، حتى لا يتهم بأنه قام بعرض هذه الآراء فقط وإضفاء الشخصية وقد تظهر شخصيته ومجهوده الخاص عند كشفه عن ثغرات صياغة نص ما، فيبادر بمقابلته بالنسخة الفرنسية مثلا، كما تظهر من خلال تعليقاته وتحليلاته وانتقاداته، مما يضفي على عمله ومجهوده نوعا من التميز والخصوصية والأصالة المهم أن تبرز شخصيته التي هي محل تقييم في كل الجامعات [1].

تستهدف مرحلة الكتابة إبراز اجتهادات وآراء الباحث الشخصية مدعمة بالأساليب والحجج المنطقية والعلمية من حين للآخر مستقلا في فهم الحقائق وتفسيرها وبإلزام صيغ التحليل فيما يؤكد أو يعارض، والابتعاد عن صيغ الجزم في الحقائق والمواضيع، لأن ما هو ثابت في مجال الحقائق العلمية هو عدم الثبات عند معلومة معينة [2].

هـ–الشروط الفنية في كتابة البحث العلمي:

تتم مرحلة كتابة وتحرير البحث العلمي وفقا لشروط وضوابط معروفة في كتابة البحوث العلمية، إذ يتعين على الباحث التقيد بقواعد وأصول الكتابات العلمية القانونية، ومن أهم هذه الشروط نذكر ما يلي [3]:

- يستحسن أن يتبع الباحث خطوات البحث حسب ترتيبها الباب الأول قبل الثاني، الفصل الثاني قبل الثالث وهكذا مع تأجيل المقدمة.
- يستحسن الكتابة على وجه واحد من الورقة والكتابة في صفحة جديدة عند كل التقسيمات الأساسية والعودة إلى السطر في كل فقرة جديدة.

---

[1]– عمار بوضياف، المرجع في كافة البحوث القانونية المرجع السابق ص 150. أنظر أيضا سقلاب، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 42.

[2]– فاضلي إدريس الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، مرجع سابق، ص 250.

[3]– علي ضوي، منهجية البحث القانوني، مرجع سابق، ص 91، 92.

- يتعين على الباحث احترام قواعد الكتابة من حيث علامات (الترقيم، الفاصلة، النقط، القوس والأقواس المزدوجة...).
- يجب أن تكتب العناوين الرئيسية في وسط السطر والعناوين الفرعية على الجانب الأيمن من الصفحة، ويفضل أن يكون العنوان مستقلا لوحده.

على الباحث ترقيم الصفحات ترقيما واحدا ومستمرا متتاليا من بداية البحث إلى نهايته.

الفرع الثاني- توثيق المعلومات (التهميش):

هناك معلومات تعد حقائق شائعة لا تحتاج إلى توثيق (تهميش) وهناك معلومات تحتاج إلى توثيق كالإشارة إلى رأي فقهي أو حكم قضائي أجنبي أو وطني ولتوضيح أكثر سنتعرض لأهم النقاط التي تتعلق بالتوثيق أو التهميش:

أولا- تعريف التهميش وأهداف:

لم يتمكن الباحثين في مجال المنهجية من وضع تعريف دقيق وشامل للهوامش واكتفى البعض بذكر أنها المصادر والمراجع التي يستخدمها الباحث في بحثه وكأنها مستنداته في الدراسة، فهو يقدهما كأنما يقدم أدلته وبراهنه على ما يسوق من الأفكار والحقائق وقد يطلق عليها البعض تسمية الحواشي وتعرف بأنها التعليقات أو بسط فكره في المتن أو ترجمة لفقيه من الفقهاء أو التعريف بمكان وتاريخ الحاثة أو القضية وقد يكون التهميش اقتباسا طويلا ولتوثيق رأي وللتدليل على قيمته، كما يذكر أيضا نصوصا قانونية أو مقالات أو بحوث علمية [1].

وقد عرف محمد عبد الصرفي التهميش على أنه: تلك المادة العلمية التي تظهر في أسفل الصفحة أو نهاية الفصل أو البحث في شكل أسطر متقاربة وذلك من أجل توضيح فكرة أو إعطاء معلومات عن مرجع تم الإشارة إليه أو الاقتباس منه، هذا ويفصل متن الأطروحة أو المذكرة عن

---

[1]- بوحوش عمار، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 20.

الحواشي بخط أفقي يكون بينه وبين متن الأطروحة أو المذكرة مسافة واحدة وتتلوه الحواشي على بعد مسافة واحدة [1].

تستخدم الهوامش لتحقيق عدة أغراض عند كتابة مذكرة ماستر أو أطروحة دكتوراه ومن أهمها ما يلي:

- الإشارة إلى المصدر أو المرجع الذي استقى أو أخذ منه الباحث فكرة معينة أو اقتبس منه نصا معينا.
- شرح المصطلحات التي وردت في السياق أو ترجمة المصطلحات المأخوذة من مصدر أجنبي أو العكس.
- إحالة القارئ إلى مراجع أو مصادر إضافية تشرح الفكرة باسمها أو تفصيل لا يمكن ذكره لعدم صلته بموضوع الدراسة أو البحث.
- كتابة بعض التعليقات التي يفسر بها الباحث كلامه في المتن أو شرح متمم لفكرة مكملة وردت في مثن البحث.
- تعتبر الهوامش أمرا ضروريا لتأكيد الأمانة العلمية للباحث.

ثانيا- عناصر التوثيق أو التهميش:

يستخدم التهميش في كتابة الراجع التي استخدمها الباحث في البحث وهي تميز بأرقام توضع في نهاية كل فكرة أو مصطلح أو الجملة الهامة في متن البحث أو الفقرة المقتبسة أو المسترشد بها، مع ملاحظة أنه عندما يكون الرقم في نهاية الجملة فإنه يجب أن يوضع خارج علامات الاقتباس ويجب أن يكون مرتفع عن السطر تماما [2].

تختلف عملية التهميش باختلاف طبيعة المراجع المستعملة كالكتب والمقالات وأطروحات الدكتوراه والمذكرات الجامعية ...الخ، وكما تختلف عملية التهميش كذلك باختلاف عدد الاقتباسات من مرجع واحد، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

---

[1]- محمد عبد الفتاح الصرفي، البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر، عمان 2002، ص 367- 368.

[2]-محمد عبد الفتاح الصرفي، البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، المرجع السابق، ص 367- 368.

1- الاقتباس من الكتب:

تفترض الإشارة لأول مرة إلى معلومة أنها تحتاج إلى توثيق ويجب أن تكون الإشارة شاملة لسبعة عناصر. اسم المؤلف كاملا، عنوان الكتاب، أو البحث العلمي، عدد الطبعة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحة مثلا:

لباد ناصر، القانون الإداري، (التنظيم الإداري)، منشورات دحلب، الجزائر،1999، ص 150.

وإذا عاد الباحث لإسم سبق وأن أدرجه بصورة كاملة في هامش سابق فيوجزه كما يلي:

ناصر لباد، القانون الإداري، مرجع سابق، ص 149.

وإذا عاد الباحث الاقتباس من نفس المصدر للمرة الثانية على التوالي يكتب:

المرجع نفسه، ص 130.

وإذا عاد الباحث الاقتباس من نفس المرجع نفس الصفحة يكتب:

المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

إذا مرت مؤلفات أخرى لنفس الكاتب تكون الإشارة إليه كما يلي: عبد الفتاح، القانون الإداري مرجع سابق، ص 15.

هكذا يجب ذكر 7 عناصر عند كتابة الهامش الأول مرة، كما تم وإذا لم تكن هناك دار نشر فيكتب (د ن) أما إذا لم تذكر سنة النشر يكتب (د ت).

إذا كان الكتاب مؤلفا من قبل اثنين أو من 5 مؤلفين مثلا، فإن الإشارة الأولى ترد فيها الأسماء كافة، أما الإشارة الثانية فيكفي الإشارة للاسم الأول بإضافة كلمة وزملائه أو آخرون أما في قائمة المصادر والمراجع فيجب ذكر كل الأسماء كاملة كحق من حقوق المؤلفين، وليس من العدل حجب أي اسم منهم بحجة الاختصار.

باللغة الفرنسية:

يكتب أولا اللقب بـMajuscule ، ثم الاسم مجرد الحرف الأول منه، عنوان الكتاب الطبعة، السنة رقم الصفحة، مثلا.

VEDEL.G, Droit Administratif 5éme édition Puf, France, 2005 P50.

إذا استعمل مرجع سابق فيكتب:

VEDEL George, Op,cit, P,50

وإذا استعمل نفس المرجع للمرة الثانية على التوالي فيكتب:

Ibid, p 51.

وإذا استعمل نفس المرجع نفس الصفحة للمرة الثانية على التوالي فيكتب:

Ibidem.

2- الاقتباس من مقال منشور بمجلة أو دورية:

يضاف إلى اسم المؤلف وعنوان المقال بين مزدوجين اسم المجلة، رقم عددها، تاريخ صدورها ورقم الصفحة. مثلا:

إن الباحث مادام بحثه عبارة عن مجموعة معلومات مأخوذة من مختلف الوثائق والمصادر والمراجع، فإنه مطالب باستعمال قواعد الإسناد وتوثيق الوثائق في الهوامش وإن يزود هذه الهوامش بكافة المعلومات المتعلقة بهذه الوثائق مثل اسم المؤلف، عنوان الوثيقة، رقم الطبعة، موقع الطباعة والنشر، تاريخها، رقم الصفحة. مثلا:

زيد المال صافية، " أيزو26000: مواصفة دولية لتفعيل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، المجلد 11، العدد01، 2020، ص540.

ZOUAIMIA Rachid, « Ambivalence de l'entreprise publique en Algérie», Revue Algérienne des sciences juridiques économiques et politiques, N° : 01, 1989, P 154.

3- الاقتباس من مذكرة ماجستير أو أطروحة دكتوراه:

تتم عملية توثيق الهوامش عند الاقتباس من الأطروحات والمذكرات الجامعية كالتالي:

اسم الباحث أو مقدم المذكرة أو الأطروحة، عنوان المذكرة أو الأطروحة، ذكر نوعه مذكرة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، ذكر الجامعة أو الكلية التي ثم فيها إعداد البحث ومناقشته، وتاريخ المنافسة، رقم الصفحة. مثلا:

زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة الدكتوراه، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013، ص 540.

HAMIDI Lies, La privatisation en Algérie : (en jeux politiques - économique, et sociaux), Thèse de doctorat en droit, université Panthéon- Sorbonne, 1999, P 18

في هذه الحالة تكتب الهوامش والشروح والتعاليق بحروف أقل حجما من حروف فقرات وجمل الصفحة أو المتن، وأن يفصل بينها وبين المتن بسطر يصل إلى نصف الصفحة [1].

4- توثيق النصوص القانونية:

إذا تم التطرق لعدة قوانين فإن سلامة التوثيق تقتضي أن يذكر في الهامش اسم كل قانون، رقمه، تاريخ صدوره، عنوانه، عدد الجريدة الرسمية، وتاريخ صدور العدد، تتبع بهذا الشأن الخطوات التالية: تحديد نوع القانون (أمر، قانون، مرسوم، قرار وزاري... الخ)، تحديد رقم القانون، تحديد تاريخ القانون، بيان مضمون القانون، الجريدة الرسمية والعدد والتاريخ الذي صدرت فيه، ولا داعي لذكر رقم الصفحة مادام يذكر رقم المادة، مثلا: المادة 15 من القانون رقم 03-10 مؤرخ في19جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر عدد43، صادر في 20 جويلية 2003.

كما ترتب النصوص القانونية حسب الترتيب التالي: الدستور، المعاهدات، النصوص التشريعية، (أمر، قانون عضوي، قانون عادي) النصوص التنظيمية (مرسوم رئاسي، مرسوم تنفيذي، قرار وزاري، قرار وزاري مشترك، قرار هيئة محلية، مقرر...).

5- توثيق الأحكام القضائية:

لتهميش الأحكام القضائية (الاجتهادات القضائية) تتبع الخطوات التالية:

تكتب اسم ودرجة الجهة القضائية التي أصدرت الحكم أو الفرار، رقم الملف أو القضية، تاريخ صدور الحكم أو القرار، المصدر الذي أخذ منه الحكم أو القرار. مثال:

---

[1]- بوسعدية رؤوف، منهجية العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 47.

المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، قرار رقم 28676، مؤرخ في 2002/07/23، قضية (ز، م، ضد شركة الخطوط الجوية الجزائرية)، المجلة القضائية، العدد الأول،2004، ص257.

مجلس الدولة، قرار رقم ر1325، مؤرخ في 02/09/، 1999، قضية يونيون بنك ضد محافظ بنك الجزائر، مجلة إدارة، عدد01، لسنة 1999، ص75

عند الإشارة مثلا لأحكام مجلس الدولة الفرنسي: يختصر اسم المجلس C.E ويوضح تاريخ الحكم ورافع الدعوى، اسم المجلة، رقم الصفحة. مثال:

C.E,20/2/1952 Magnier, Rec., P117.

الإشارة إلى القضاء المدني مثلا:

حكم غرفة المدنية، جلسة 1980/04/01 مجموعة سنة القضائية 18، ص 78.

حكم محكمة النقض مثلا: جلسة 27 جويلية 2005 مجموعة أحكام الثلاث سنوات (2003-2006)، ص 316.

6- تهميش دراسات غير منشورة:

في بعض الأحيان يقتضي على البحث أن يستعين الباحث ببعض المطبوعات الموزعة على الطلبة من قبل الأساتذة ففي هذه الحالة يكتب الهامش على النحو التالي [1]:

لقب واسم المؤلف أو الكاتب، عنوان الموضوع بين حاضنتين " "، نضع بين قوسين عبارة مطبوعة غير منشورة، اسم الجامعة والكلية أو المعهد، السنة، الصفحة أو الصفحات التي اقتبس منها. مثال:

زوايمية رشيد، " المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادي بين التبعية والاستقلالية"، (مطبوعة غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو،1998/1999، ص 20.

7- توثيق الوثائق الالكترونية:

بالنسبة لتوثيق الوثائق الالكترونية تتبع الخطوات التالية:

---

[1]- أيت منصور كمال، طاهر رابح، منهجية إعداد بحث علمي، مرجع سابق، ص 253-255.

لاسم الكامل للمؤلف، عنوان الموضوع، تاريخ النشر، تاريخ وساعة الاطلاع عليه وأخيرا العنوان الالكتروني مثال [1]:

عماد حسن أبو طالب، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، جانفي 1999، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/04/25 على الساعة 18:00 بالموقع التالي:

http//www.digital-ahram.org.eg.article

ثالثا- وظائف الهوامش:

للهوامش عدة وظائف علمية ومنهجية أهمها:

- توثيق المصادر والمراجع العلمية التي اعتمد عليها الباحث في موضوع بحثه.
- ذكر فكرة ثانوية ليست جوهرية والاكتفاء بذكر الفكرة الجوهرية في المتن
- الموضوعات التي ليس لها علاقة مباشرة بالموضوع يمكن الإشارة إليها في الهامش

مع ذلك يجب على الباحث تجنب استعمال الهامش لذكر ما يلي:

- الاستنتاجات والاقتراحات
- الحقائق القانونية.
- المعلومات الجوهرية والأساسية.

رابعا- ترقيم الهوامش:

هناك أكثر من طريقة لترقيم الهوامش والمتمثلة فيما يلي[2]:

- الطرقة الأولى: هناك من يرى أن ترقيم الهوامش يكون بشكل متتابع حتى طوال البحث كله، بحيث تبدأ من الرقم 1 وتستمر حتى نهاية البحث بشكل تتابعي (1) و (2) (3) (4) .... وهكذا حسب عدد الهوامش الموجودة، يعني منح رقم متسلسل متصل للهوامش لكل الصفحات.

---

[1]- فاضلي ادريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، مرجع سابق ص 253-255. أنظر أيضا: بوسعدية رؤوف، منهجية العلوم القانونية، مرجع سابق، ص 47.

[2]- بوحوش عمار، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، مرجع سابق، ص 23.

–الطريقة الثانية: هناك من يرى أيضا ترقيم الهوامش في كل صفحة على حدة حسب عدد الهوامش في كل صفحة تبدأ 1، 2، 3، 4، .... إلخ وإذا بدأنا صفحة جديدة فإننا سنعيد الكرة مرة أخرى، يعني وضع أرقام مستقلة لكل صفحة على حدة.

من مزايا الطريقة الألى والثانية:

- أن الهوامش تكون معدة مباشرة في نهاية الصفحة.
- أن القارئ يتعرف عليها في الحال دون عناء.
- تيسر على الباحث مهمة إضافة هوامش جديدة كلما بدت الحاجة لذلك.
- أن برنامج الكتابة بالكمبيوتر تبنى هذه الطرق باستخدامه للترقيم التلقائي.

ومن عيوب الطرقة الأولى والثانية:

- صعوبة هذه العملية عند الكتابة أو الطباعة، إذ يجب أن يخصص لها فراغ مناسب دون زيادة ولا نقصان.
- صعوبة الاحتفاظ بشكل موحد منسق للصفحات.
- تكرار المرجع أكثر من مرة.
- الطريقة الثالثة: جمع الهوامش في نهاية البحث لاسيما في المقالات، وهنا تضع رقما متسلسلا من بداية الموضوع أو البحث إلى نهايته لكنها طريقة نادرة الاستعمال من الباحثين.

ومن مزايا هذه الطريقة:

- سهولة جمع الهوامش وتنظيمها.
- كتابة الهوامش في قائمة واحدة وصفحة واحدة.
- حذف أو إضافة هوامش لن يغير ولا يشوه تناسقها.

ومن عيوب هذه الطريقة:

- صعب على القارئ الرجوع إليها.

- تسلسلي صعوبة الحذف أو الإضافة في الصفحات الأولى من البحث، إذ يؤدي إلى تغيير الرقم التسلسلي [1].

المطلب الثاني

الالتزام بالأمانة العلمية في البحث العلمي

من القواعد الجوهرية لإعداد البحث العلمي بوجه عام والبحث القانوني خاصة الالتزام بدقة الأمانة العلمية وذلك باحترام طرق وقواعد الاقتباس حماية للملكية الفكرية للآخرين، وأن مخالفة مقتضيات واجب الالتزام بالأمانة العلمية توقع عقوبات على المخل بذلك، هذا ما سيتم دراسته في هذا الجزء.

الفرع الأول- إتباع تقنية الاقتباس:

يقصد بالاقتباس اصطلاحا كل كلام ضمنه صاحبه كلاما آخر لغيره، وفي البحوث الأكاديمية يقصد به الاستشهاد إما لتأكيد فكرة أو نقدها أو نقضها.

هناك عدة طرق يمكن للباحث من خلالها أن يستفيد من الإنتاج الفكري المتمثل في الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بموضوع بحثه، فعلية إدراج ما استفاد منه بإحدى الطرق ومنها الاقتباس.

أولا- تعريف تقنية الاقتباس:

الاقتباس هو تضمين الباحث كلامه من كلام غيره وهو إما اقتباس حرفي، وإما اقتباس بالمعنى أي استشهاد بغيره لتدعيم موقفة وحججه أو لإظهار وجهة نظر تخالفه، مع الإشارة إلى المصدر أو الاعتراف لذي الفضل بفضله، وقد يذكر الاقتباس في المتن أو يذكر في الهامش[2].

---

[1]- بوحوش عمار، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، مرجع سابق، ص 23.

[2]- صلاح الدين شروح، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، مرجع سابق، ص 180.

ثانيا- أنواع الاقتباس:

يصنف الاقتباس إلى نوعين الاقتباس الحرفي (الاقتباس المباشر) وغير الحرفي (الاقتباس الغير مباشر).

1- الاقتباس المباشر (الحرفي):

يقتبس الباحث معلومات بنصها الكامل، فيوردها كاملة دون تدخل منه، وهو يكون قد نقل فكرة المؤلف وكلماته كما هي وهو ما يطلق عليه الاقتباس الحرفي، بحيث يحافظ الباحث على النص دون تغيير، خشية أن يؤدي التدخل إلى تحريف المعني، ومن أمثلة النصوص: القرآن الكريم، الأحاديث النبوية، النصوص القانونية. يكون الاقتباس النصي والحرفي في 3 حالات وهي:

- القانون أو التشريع لكي يثبت الباحث فهمه وتحليله بصورة صحيحة غير خاطئة.
- أحكام قضائية مطبقة بصورة سليمة للنصوص القانونية أو التي تحوي مبادئ قانونية جديدة أو تعدل عن سياسة قضائية كانت متبعة.
- آراء فقهية (مؤيد، مخالف) بحاجة للاطلاع عليها لمعرفة مدى تأييدها للمشرع والقضاء أو مخالفتها لأحدهما أو لكليهما.

ليكون الاقتباس مشروعا بجب توفر شروط وهي:

- ضرورة أن يقتبس الباحثين من المصادر والمراجع في نطاق ما هو الأهم والأكثر ضرورة.
- الاستشهاد بأقوال الاقتباس يكون في نطاق قوسين صغيرين كي يتم تمييز أقوال الفقيه عن أقوال الباحث، من المستحسن ذكر مضمون القول بلغة الباحث إلا إذا كان الاقتباس جوهريا أو جديدا فحينئذ يتم التقيد بالصياغة اللفظية للفقيه أو المؤلف.

2- الاقتباس الغير مباشر (غير الحرفي):

يقوم الباحث بتلخيص النص أو اختصاره، فيستفيد من فكرة المؤلف ويعيد صياغتها بكلماته[1]، ففي هذه الحالة الباحث يعبر عن أفكار المؤلف الأصلي بكلمات وتعبيرات جديدة

---

[1]- صلاح الدين شروح الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية مرجع سابق ص181.

شريطة عدم تحريف المعنى الذي قصده الباحث الأصلي مع بروز شخصية الباحث فيما ينقل [1]، أي أن الباحث يسوغ الفكرة المقتبسة بلغته وكلماته وأسلوبه، فقد يلجأ الباحث إلى أحد هذين الأسلوبين [2]:

- تلخيص الفكرة المقتبسة.
- إعادة صياغة الجملة أو الفقرة بلغة الباحث وبكلمات مختلفة عن النص المقتبس منه.

إذا ما اعتمد الباحث على حقائق ومعلومات متعارف عليها والمسلم بها ولم يذكر المصدر أو المرجع لا خلاف حولها، فالباحث لا يوثق إلا المعلومات والأفكار الهامة غير المعروفة، وإذا ما استطاع إرجاعها إلى المصدر الرئيسي فإن ذلك يغنيه عن ذكر سائر المراجع التي تذكرها.

على الباحث ضرورة مراعاة الأمانة العلمية بدقة عند إعداد بحثه، فليس من العدل سرقة أفكار الآخرين ونسبها إلى أناس انتحلوها بوجه غير مشروع، فهو عمل ينطوي على الاستهانة بجهد الآخرين، فالاقتباس في البحث العلمي مقبول بينما النقل مرفوض، فالاقتباس جزئي محدد بينما النقل كلي فلا يجوز اقتباس معلومات تستغرق صفحة كاملة.

فالاقتباسات العلمية في البحث العلمي تحدد حجم الاقتباس بأسطر معدودات، أما الاقتباس لصفحة واحدة أو أكثر فهو خطأ منهجي إذا تعدى الاقتباس نطاقه المشروع وهدفه المبرر، وأما إذا لجأ الباحث إلى الاقتباس غير المباشر فلا يجوز إدراج ما هو خلاف مضمون ورأي المؤلف أو حكم القاضي، فإذا لم يستطيع الباحث فهم هذا المضمون فهما سليما فيتعين إدراجه دون تفسيره تفسيرا خاطئا، يلاحظ أن كثرة الاقتباس تخنق البحث وتجعله مزدحما محشوا، كما أنها تعمل على عدم إبراز دور الباحث في الكتابة والتحليل المنطقي.

---

[1]– أحمد شلبي، كيف نكتب بحثا أو رسالة، دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وإعداد الرسائل (الماجستير والدكتوراه) القاهرة، 1986، ص 91.

[2]– قنديلي عامر، البحث العلمي واستخدام المعلومات، مرجع سابق، ص 165–166.

لا يقتصر دور الباحث على مجرد الاقتباس، لكن دوره الحقيقي هو توظيف الاقتباس لمصلحة البحث وإبراز موضوعه ومناقشة نتائجه والقضايا التي يثيرها.

من مقتضيات الأمانة العلمية الرجوع للمصادر الوحيدة التي لا تشاركها في ذلك مصادر أخرى مثال ذلك: الدساتير والتشريعات الموجودة في الصحف الرسمية والمنشورات، ولا يعتد بما يرد في الكتب الفقهية أو العادية، لأن المؤلفون قد يخطئون في النقل أو أنهم قد يوردون النص حسب اجتهاد شخصي خاطئ.

ويجب على الباحث عند الإشارة إلى آراء واردة في مصادر مفقودة أو لم يتمكن من الحصول عليها أن يورد في الهامش عبارة (مشارا إليه أو نقلا عن...) ثم يذكر الباحث ومؤلفه الذي نقل منه هذا الرأي، ويمكن إتباع نفس القاعدة في حالة اقتباس نص دستوري أو تشريعي لم يستطيع الباحث العودة لمصدره الأصلي فيشير إلى الجهة التي تقل منها المصدر.

الفرع الثاني- احترام الأمانة العلمية:

على الباحث عند إعداد البحث العلمي أن يراعي أخلاقيات البحث العلمي النزيه لتفادي الانتهاكات الخطيرة التي تمس بحقوق المؤلف، لاسيما تلك التي تندرج ضمن مفهوم الأمانة العلمية[1].

أولا- تعريف الأمانة العلمية وأهميتها:

يشير مصطلح الأمانة العلمية إلى المسؤولية التي يتوجب على جميع منتسبي الوسط الأكاديمي الاضطلاع بها بما فيهم هيئات جامعية، باحثين، أساتذة وطلبة، ومعنى المسؤولية أن يلتزم الباحث بالإشارة إلى المصادر الأصلية للمعلومات المستخدمة في بحثه فهي وسيلة للتدليل على أصالة البحث وجودته، وبها يتمكن القارئ من الرجوع إلى الأصل لمعرفة نص الكلام.

---

[1]- أحمد شلبي، كيف تكتب نصا أو رسالة، دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وإعداد الرسائل الماجستير والدكتوراه، مرجع سابق، ص 91.

كما يقصد بالأمانة العلمية التزام الباحث بالنزاهة في نقل أفكار الآخرين ونسبة المعلومات والبيانات إلى مصادرها، وعلى الباحث أن ينسب جهود الدارسين للموضوع وانتقادها بطريقة موضوعية [1].

وتعد الأمانة العلمية من مقومات كتابة البحث العلمي وركن من أركان الاستعداد الشخصي للباحث في أية دراسة، بالإضافة للقدرة العلمية والرغبة النفسية والمهارات الشخصية، تأتي الأمانة العلمية التي تتجلى في عدم انتساب الباحث لنفسه أفكار واجتهادات الغير، وتكمن أهمية احترام الأمانة العلمية في إضفاء الباحث لبحثه أصالة وقيمة حقيقية، وبذلك يتفادى الوقوع في السرقة العلمية التي تعتبر من الممارسات المنافية لأخلاقيات الباحث.

إن السرقة العلمية شكل من أشكال النقل غير القانوني في المنشورات وكذا البحوث العلمية، وتجعل الباحث معرض لعقوبات ولابد من توخيها من خلال توثيق كل ما أخذه عن غيره. إن مبدأ احترام تقنيات وأبجديات إعداد البحث العلمي يكون الباحث قادرا بأن يتفادى هذه الجريمة محققا بذلك الأمانة العلمية وكذا النزاهة العلمية [2].

من مقتضيات الأمانة العلمية إلزامية احترام الملكية الفكرية للآخرين وذلك عن طريق تبيان مصادر المعلومات، والتدقيق في نقل أفكار الآخرين وعدم تحريفها مهما كان نوع الاقتباس، وأيضا تبيان اختلاف أفكار الآخرين عن أفكار الباحث، كما يجب على الباحث دراسة البحث بكل موضوعية وحياد والابتعاد عن استعمال العواطف عند تناول موضوع البحث.

2- الالتزام بالنزاهة العلمية والتحلي بالتواضع العلمي:

أ- **النزاهة العلمية:** تعنى النزاهة العلمية:

- عرض الآراء عرضا موضوعيا محايد دون تشويه وطمس لبعض معالمها الايجابية.
- عرض الآراء عرضا أخلاقيا خاليا من الهجوم الشخصي أو السخرية والحط من قيمة قائليها.

---

[1]- بوطبه مراد، خواترة سامية، لالونش سميرة، الدليل التوجيهي للطالب، منهجية إعداد المذكرة أطروحة جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2018-2019، ص 5.

[2]- صلاح الدين شروح، الوجيز في المنهجية القانونية، مرجع سابق، ص 182، 183.

- عرض أراء الفقهاء عرضا جماعيا دون تمييز فيتعين أن تتاح الفرصة للجميع ليعرفوا أفكارهم بوضوح وجلاء.
- عرض الآراء كاملة غير منقوصة، فإن يثير المعلومات والآراء دون وجه حق هو سياسة غير نزيهة.
- كما أن الكلام في صلب الرسالة على الأستاذ المشرف بكلمات تعظيم، أستاذنا الفاضل، أستاذنا الكبير، أو اللجوء إلى الإهداء المبالغ فيه.
- مهما تعمق الباحث في تخصصه فإنه مطالب دائما بالتخلق بالتواضع العلمي، وذلك بأن يتمنع عن الكلام بصيغة الجمع عند الكلام (نحن نرى، رأينا الخالص حللنا، نناقش) فيقول في هذه الحالة يرى الباحث يلاحظ.....إلخ، فالعلم يتطلب التواضع، استخدام اصطلاح الفرد فصيغة الجمع تزرع الغرور في نفسية الباحث.

- يجب تجنب نقد كبار الفقهاء من مبدأ خالف تعرف، وإذا تجرأ الباحث على نقدها فينبغي أن يكون واثقا من نفسه ومتأكدا من فكره [1].

ب- مظاهر الخروج على الأمانة العلمية:

- اقتباس معلومات دون الإشارة إلى المرجع الذي وردت فيه.
- الإشارة إلى مراجع وهمية فبعض الباحثين يلجؤون إلى الإكثار من ذكر الكتب عن طريق إيراد مصادر ومراجع لم يعودوا إليها بالمرة وأنها مختلفة أساسا.
- الإشارة إلى مراجع خاطئة دون التأكد منها، فالباحث قد ينقل قولا في مرجع وهو يشير إلى مرجع آخر يختلف عن المرجع الثاني، وحينئذ ينقل الباحث الأخير رأيا أو قولا من مرجع يكون كاتبه مخطئا، ولذلك يتعين على الباحث أن يحرص على التأكد من نسبة الأقوال إلى قائليها بالضبط والدقة وليس مجرد النقل الحرفي غير المبصر.

---

[1]- عبد القادر الشيحلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 159، 160، 161.

- أما نقل أراء ونظريات من كتاب لم تتناولها بنزاهة وصدق وموضوعية فهو خطأ يمس الأمانة العلمية التي تتعلق هنا باقتباس أقوال من كتب ليست علمية وليست نزيهة. فليس صحيحا اقتباس نظريات قانونية تنتمي إلى النظام اللاتيني من مرجع قانوني ينتمي إلى النظام الانكلوسكسوني، كما أن من الخطأ نسبة أقوال فقهية من مرجع يعود إلى غير قائليها، فإذا لم يتمكن الباحث من الحصول عل المصدر الأم، فعند الإشارة في الهامش يذكر عبارة نقلا عن... حينئذ يلتزم الباحث بالأمانة العلمية [1].

3- أوجه وصور السرقة العلمية والعقوبات المترتبة عنها:

سنتعرض بداية لأوجه وصور السرقة العلمية ثم العقوبات المترتبة عنها.

أ- أوجه وصور السرقة العلمية: تعني السرقة العلمية بأنها:

شكل من أشكال النقل غير القانوني في المنشورات والبحوث العلمية والمذكرات الجامعية، أي أن الطالب أو الباحث يقوم على الاستيلاء والسطو على مجهودات غيره دون مراعاة لقواعد وأساسيات البحث العلمي أي دون الإشارة إلى صاحبها الأصلي [2].

ويعرفها محمد عودة على أنها عملية تحوير الأفكار أو تعديل السياق أو التغيير في بعض المصطلحات اللغوية، ببساطة هي عملية غسيل للأبحاث [3]. كما يمكن تعريفها بأنها إعادة مصطلحات أو أفكار الأخرين دون إشارة للمنشأ.

وقد عرفها القرار الوزاري رقم 933 في 2016 الصادر عن وزارة التعليم الحالي الجزائرية في المادة 3 منه: "تعتبر السرقة العلمية بمفهوم هذا القرار كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث

---

[1]- المرجع نفسه، ص 158-159.

[2]- وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، الاقتباس العلمي الأنواع الضوابط والشروط ، مسودة الخطة الوطنية والتقنية والابتكار، ص 3.

[3]- محمد عودة، البحث الاجتماعي في سياق الخصخصة و التكييف الهيكلي، كتاب مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي والاجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر 1995، ص 138.

الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى [1]".

كما نص القرار نفسه على الحالات أو الصور التي يمكن إدراجها ضمن نطاق السرقة العلمية، حيث جاء في المادة الثالثة منه تعداد لهذه الحالات وهي:

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجالات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.
- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها أو أصحابها الأصليين.
- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها أو أصحابها الأصليين.
- استعمال برهان أو استدلال دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين.
- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من قبل هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيا.
- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو محتويات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها أو أصحابها الأصليين.
- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر.

ب-العقوبات المترتبة عنها:

نصت المادة 35 من القرار رقم 933 لسنة 2016 في الفرع الرابع منه المتضمن العقوبات عن السرقة العلمية التي اعتبرت كل تصرف يشكل سرقة علمية في مفهوم المادة 3 من القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في

---

[1]- قرار وزاري رقم 933، محدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، صادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الصادر بتاريخ 28 جويلية 2016.

الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه.

كما نصت المادة 36 من القرار نفسه على أن: كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة 3 من القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي والباحث الدائم في النشاط البيداغوجي والعلمية وفي مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه ومشاريع البحث الأخرى أو أعمال التأهيل الجامعي أو أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى والمثبتة قانونا أثناء وبعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه.

خلاصة القول:

يعتبر البحث العلمي وسيلة نقصي الحقائق بأسلوب علمي بإتباع خطوات محددة كجمع المعلومات الموثقة والأكيدة بطريقة منهجية، فعلى الباحث توثيق البحث العلمي عن طريق استخدام المصادر والأدلة العلمية من مصدرها الرئيسي لزيادة قوة براهين وأدلة الدراسة أو البحث وتوحي بمدى إلمام الباحث.

لابد من الحرص الشديد على أخلاقيات البحث لاسيما النزاهة والأمانة العلمية وذلك بالإشارة إلى المراجع التي تم الاعتماد عليها لاقتباس المعلومات عند إعداد البحث، من أجل تحقيق المصداقية العلمية في ظل الأعداد الهائلة من المراجع والكتابات التي يعرفها العلم والعالم في وقتنا الحاضر وأ ن يحترم الملكية الفكرية للباحثين الآخرين وإلا عد ذلك سرقة علمية التي خصتها السلطة المعنية بمجموعة من العقوبات لكل مخالف لها.

المبحث السادس

تقنيات تنظيم قائمة المراجع

إن البحث العلمي القانوني الذي يقوم به الباحث هو بحث بيوغرافي يعتمد فيه الباحث على جمع المعلومات من مصادر ومراجع مختلفة والتي تعد من الوسائل الأساسية التي يعتمد عليها الباحث للحصول على المعلومات اللازمة والمتعلقة بالموضوع الذي اختاره للبحث فيه.

هكذا يستعين الباحث عادة بالعديد من المراجع والمصادر من كتب ومجلات ووثائق من الأرشيف، إحصائيات تحقيقات دوريات، جرائد، ولهذا فالطالب أو الباحث مطالب بتخصيص حيز في نهاية بحثه أي بعد الخاتمة والملاحق إن وجدت لتقديم قائمة المراجع والمصادر التي استعملها في بحثه، يجب أن يحمل هذا الحيز عنوان المصادر والمراجع التي استعملها في بحثه، وهذا الجزء يحضر أثناء إعداد البحث، حيث يدخل فيه الباحث في كل مرة المعلومات المتعلقة بكل وثيقة (مرجع أو مصدر استعمله أو أشار إليها في بحثه).

المطلب الأول

قواعد تدوين المراجع والمصادر

من الأمور المهمة التي لا يتم إنجاز البحث إلا بها إعداد قائمة المصادر والمراجع، وهي التي تشمل جميع الاقتباسات التي استند إليها الباحث في بحثه، فبعد الخاتمة العامة للبحث يدرج الباحث المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في بحثه ويكون الفهرس آخر الصفحات الواردة في البحث، ستتناول أهمية التوثيق أو تدوين المراجع ثم طرق توثيق مصادر ومراجع البحث العلمي.

الفرع الأول- أهمية التوثيق أو تدوين المصادر والمراجع:

لا ينكر الباحث أهمية إعداد هذا النوع من الفهارس فهرس المراجع الذي يعتبر مدخلا مهما من مداخيل البحث، فقد يحتاج كثير من القراء أو الباحثين إلى التوسع والمزيد من الاطلاع على جزيئة معينة من البحث، ولا يتأتى لهم ذلك إلا من خلال الاطلاع على مصادر تتحدث عنها بصورة أكثر عمقا.

هكذا يمكن القول أن التوثيق في قائمة المراجع يهدف إلى توفير معلومات حول المراجع التي استخدمها الباحث وتسمح للأخرين بالوصول إلى هذه المراجع بسهولة ويسر ولا أن يجوز أن يوثق في قائمة المراجع أية مصادر أو مراجع لم يستخدمها الباحث أولم ترد في متن البحث. فهي آلية لإثبات مصادر المعلومات وإرجاعها إلى أصحابها نواخيا للأمانة العلمية واحتراما لجهد الأخرين وحماية حقوقهم العلمية.

الفرع الثاني– طرق توثيق مصادر ومراجع البحث العلمي:

على الرغم من وجود عدة أنماط أو طرق للتوثيق، إلا أن هناك قواعد عامة مشتركة بينها، وهي أن يتم تدوين كافة مدخلات التوثيق في البحث حسب الترتيب الأبجدي بالاعتماد على اسم المؤلف، وفي حال تكرار اسم المؤلف لأكثر من توثيق في نفس البحث، تدون جميع المؤلفات المتعلقة به حسب الترتيب الزمني لسنة النشر.

ومن الخطوات المهمة في البحث العلمي كتابة وتوثيق المصادر والمراجع بطرق سليمة وتتمثل هذه الطرق في الكتابة على هذا النسق.

– إذا كان المرجع كتابا.

اسم المؤلف، عنوان المرجع، الطبعة، دار النشر، مكان النشر، تاريخ النشر.

– في حالة ما إذا كان المرجع مترجما تتم كتابة المرجع على هذا النسق اسم المؤلف، عنوان الكتاب، اسم المترجم، الطبعة، دار النشر، مكان النشر، تاريخ النشر.

– إذا كان المرجع عبارة عن دورية فتتم كتابتها على هذا النسق:

اسم المؤلف، عنوان المقال، عنوان الدورية، رقم العدد الخاص بالمجلة، تاريخ الصدور.

– إذا كان المرجع عبارة عن مذكرة أو أطروحة تتم كتاباتها على النسق التالي: اسم الباحث، عنوان المذكرة أو الأطروحة، الجامعة التي نوقشت فيها الأطروحة أو المذكرة، الكلية، ثم السنة وتاريخ المناقشة.

– إذا كان المرجع عبارة عن صحيفة فتكتب وفقا لهذا النسق: اسم الكاتب، عنوان المقال، اسم الصحيفة، تاريخ صدورها.

– إذا كان المرجع عبارة عن بحث مقدم لمؤتمرات أو ملتقيات علمية اسم المؤلف، عنوان البحث، موضوع المؤتمر، مكان انعقاد المؤتمر، تاريخ انعقاده.

– إذا كان المرجع عبارة عن موقع الكتروني اسم الموقع، اليوم، الشهر، السنة، تاريخ الاطلاع عليه، اسم المؤلف، عنوان الدراسة أو البحث.

المطلب الثاني

ترتيب المراجع والمصادر في قائمة المراجع

هناك طرق وأسس مختلفة لكيفية ترتيب قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث بالإضافة إلى ضوابط ترتيب هذه المراجع، ذلك ما سيتم النظر إليه في هذه النقطة.

الفرع الأول– أهمية ترتيب المصادر والمراجع في البحث العلمي:

تظهر أهمية ترتيب المصادر والمراجع في البحث العلمي من خلال ما يلي:[1].

– تقييم جودة المصادر والمراجع: يساعد ترتيب المصادر والمراجع المتخصصة ومن بينهم لجنة المناقشة وكذلك المسؤولين عن مواقع نشر الأبحاث العلمية، في سبيل التأكد من صحة المعلومات الواردة في متن البحث وتقييم مدى جودتها وصلتها بموضوع الدراسة.

– تسهيل عملية المطالعة لمن يرغب في الاستزادة المعلوماتية، فهناك من يرغب أثناء قراءة الأطروحة مثلا تتبع المعلومات من خلال مصادرها الأصلية، من ثم يساهم ترتيب المصادر والمراجع في تحقيق ذلك وتوضيح ما تمت قراءته في البحث.

كما تكتسي أهمية أخرى تتمثل في تنقيح البحوث العلمية الجديدة، لأن البحث العلمي عبارة عن حلقة متصلة وخبرات متوازنة قابلة للتجديد واكتشاف الجديد، وما يتناوله شخص اليوم من دراسة قد يكون بداية لإجراء بحث جديد وبالطبع لن يكون ذلك بنفس الصورة.

الفرع الثاني– ضوابط ترتيب المصادر والمراجع في البحث العلمي:

هناك عدد من الضوابط المهمة التي ينبغي على الباحث مراعاتها أثناء إعداد قائمة مصادر ومراجع البحث العلمي من أهمها:

---

[1]– صلاح الدين شروح، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 182

- التنظيم والتنسيق.
- خلو الكتابة من الأخطاء اللغوية.
- يتم وضع القرآن الكريم ثم كتب السنة النبوية، إذا كانا مرجعيين للباحث في صدر المراجع ولا يجوز وضعه حسب الترتيب الحروف الأبجدية.
- ذكر جميع المراجع التي تمت الاستعانة بها بصورة مباشرة وغير مباشرة.
- عدم ذكر مرجع أو مصدر في القائمة لم تتم الاستعانة به في البحث.

الفرع الثالث- أسس ترتيب المصادر والمراجع:

- توحيد نمط المراجع وانسجامها: يعد توحيد النمط من أهم الأمور التي يجب أن يسعى الباحث للقيام بها أثناء ترتيب المصادر والمراجع المنسجمة مع بعضها البعض، ويسهل هذا الأمر من مهمته في البحث العلمي.

- التزام الباحث بنمط ترتيب المصادر والمراجع الذي يشير إليه دليل الجامعة، يجب على الباحث أن يطلع على النموذج الذي تضعه الجامعة لترتيب المصادر والمراجع في البحث العلمي، حيث يكون لكل جامعة نموذجا خاصا بها لترتيب المصادر والمراجع وعلى الطالب الالتزام به.

- الفصل بين المصادر العربية والأجنبية، لا يجوز أن يقوم الطالب بترتيب المصادر العربية والأجنبية في شكل مختلف، بحيث يجب تخصيص قائمة للمراجع العربية ثم الأجنبية

أولا- المصادر والمراجع باللغة العربية وترتيبها:

ترتب المصادر والمراجع باللغة العربية على النحو الآتي:

1- الكتب ويمكن تقسيمها إلى كتب عامة وكتب متخصصة.

2- الأطروحات والمذكرات الجامعية.

3- مقالات ومداخلات

4- النصوص القانونية

5- الأحكام القضائية.

6- المنشورات والوثائق الأخرى.

ثانيا– المصادر والمراجع باللغة الأجنبية وترتيبها:

ترتب المصادر والمراجع باللغة الأجنبية على النحو التالي:

1- Ouvrages (généraux spécifiques)

2- Articles et études.

3- Thèses et mémoires

4- Sources documentaires

a- Documents

b- Rapports.

هكذا تنظم إذن قائمتين أحدهما المصادر والمراجع العربية الأولى ثم تكون الثانية للمراجع باللغة الأجنبية (الفرنسية، الإنجليزية) وتقسم المراجع والمصادر في كل قائمة إلى ما يلي:

– **المراجع العامة:** وهي تلك التي تحتوي المعلومات الأساسية والمختلفة والكثيرة (Ouvrages généraux)

– **المراجع المتخصصة في موضوع البحث** (Ouvrages Spécial): هي المصادر التي تناولت موضوع البحث بصفة رئيسية.

– المذكرات والأطروحات ذلك أنها تعتبر أيضا مصادر متخصصة.

– المقالات(Articles) والتعليقات على الأحكام وهي الدراسات المنشورة في المجلات القانونية المتخصصة في الأغلب الأهم سواء كانت بحثا معمقا أم مقالة تعبر عن وجهة نظر أم تعليقا فقهيا على حكم قضائي.

– تقارير ووثائق ومستندات (Rapport document spéciaux)

– النصوص القانونية

* الدستور

* المعاهدات التي صادقت عليها الجزائر.

* النصوص القانونية

* النصوص التنظيمية

ثالثا– أحكام قضائية:

من الضروري الإشارة إلى المرجع الذي اعتمده الباحث عند إدراج أحكام الفقهاء ولعل منشورات المكتب الفني الملحق بالمحكمة العليا، مجلس الدولة هي من أهم المراجع القضائية، فإن لم تكن فإن نقابة المحامين تنشر في مجلتها الدورية أهم الأحكام القضائية الحديثة، وثمة مجموعات ينشرها مجموعة من المحامين تخص الأحكام القضائية مرتبة وفق مجالاتها (مدنية، تجارية، جنائية، تشريعية، إدارية...إلخ [1].

رابعا–المواقع الالكترونية:

ترتب المصادر الالكترونية بنفس الطريقة المتبعة لترتيب المراجع سواء في كانت باللغة العربية أو الأجنبية.

هكذا تنظم قائمة المراجع حسب الحروف الأبجدية، لأسماء الكتاب وحسب تاريخ الصدور، حيث تدون كافة مراجع التوثيق حسب الترتيب الأبجدي بالاعتماد على اسم المؤلف في حال تكرار اسم المؤلف لأكثر من توثيق في نفس البحث، تدون جميع التوثيقات المتعلقة به حسب الترتيب الزمني لسنة النشر.

خلاصة القول:

للتوثيق أهمية كبيرة في إعداد الباحث للبحث العلمي القانوني وإلا سيجد نفسه في حالة سرقة علمية وتوقيع العقوبات في حالة ثبوتها.

على هذا الأساس يجب على الباحث الإشارة إلى كل المراجع التي اسند إليها للإمداد والحصول على المعلومات التي تفيد موضوع دراسته واحترام طرق وأساليب تنظيمها في آخر البحث يعني بعد آخر صفحة في متن البحث.

---

[1]– عبد القادر الشخيلي قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 148–149.

المبحث السابع

تصحيح مذكرة الماستر (مراجعة المذكرة)

تعد مذكرة التخرج ثمرة مشوار دراسي ومجهود بحث علمي يقوم به الباحث لمدة من الزمن، وأن إعداد البحث شكلا ومضمونا يتطلب كفاءة علمية وجهدا تنظيميا وفكريا ودقة لغوية وتختلف الأبحاث العلمية الجامعية من حيث منهجها وغايتها وأحجامها تبعا للمستوى وتبعا للتخصص.

على الباحث أن يتحرى خلال إعداد بحثه أصالة وحدة الإشكالية أو موضوع البحث، بحيث يشكل عمله أو بحثه إضافة علمية تفيد البناء المعرفي وأن يظهر البحث في شكل يليق بمكانة العلم ودوره في بناء المجتمعات.

لكي تكون المذكرة أو البحث ذو قيمة علمية ينبغي أن تخلو من جملة من الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها الباحث ويكون محل انتقاد بسببها خلال عملية تصحيح للمذكرة أو مناقشتها سواء كانت هذه الأخطاء شكلية أو موضوعية.

المطلب الأول

تصحيح الأخطاء الشكلية

عند انتهاء الباحث من إعداد المذكرة وقبل تقديم المذكرة للتصحيح من طرف الأستاذ المشرف والاطلاع عليها، عليه القيام بمراجعة عامة الأمر الذي يتطلب القراءة المتأنية للمذكرة أو البحث هذا ما سيمكنه بإلقاء نظرة عامة على كل تفاصيل وجزئيات البحث، مما سيمكنه على الوقوف على كل الأخطاء اللغوية النحوية والاملائية والأسلوبية التي يتعين على الباحث تصحيحها، كما سيكتشف حالات التكرار وسيكتشف العيوب التي سببها عدم معالجة وترتيب الكتابة وفق الخطة التي اعتمدها، فهي فرصة مهمة يتدارك فيها الباحث هذه العيوب والأخطاء سواء من الجانب الشكلي أو الموضوعي[1].

---

[1]– علي ضوي، منهجية البحث القانوني، مرجع سابق، ص 107.

الفرع الأول- عنوان المذكرة:

يعتبر غلاف المذكرة بطاقة فنية تعرف القارئ بصاحب المذكرة، لكل مذكرة عنوان الذي هو عنوان البحث الذي يجب أن يراعى فيه جملة من الخصائص فيجب أن يكون العنوان قانوني واضح ومفهوم وغير طويل [1]، كما يجب أن يكون في صيغة إخبارية وليس في صيغة استفهامية.

الفرع الثاني- عناصر الغلاف:

يحتوي غلاف المذكرة على مجموعة أو جملة من العناصر ينبغي على الباحث ذكرها وعدم إهمالها[2]، وإلا اعتبر ذلك نقص في مذكرته وتتمثل هذه العناصر في: ذكر الجامعة، كلية التخصص، اسم ولقب الباحث الذي قام بإعداد البحث، اسم الأستاذ المشرف على المذكرة، أسماء لجنة المناقشة كل بصفته الرئيس، المشرف أو المقرر والممتحن، وفي أسفل الغلاف يشير الطالب أو الباحث إلى السنة الدراسية التي تم فيها مناقشة المذكرة.

غلاف المذكرة هو عبارة عن بطاقة فنية تعرف القارئ بصاحب المذكرة والجامعة التي قدم فيها مذكرة وفي أي سنة قدمت للمناقشة، كما نجد في الغلاف عنوان المذكرة بالإضافة إلى عناصر أخرى أساسية في الغلاف [3].

الفرع الثالث- عملية الطبع:

تخضع عملية طبع البحوث الأكاديمية والجامعية لقواعد وإجراءات شكلية يتعين على الباحث التقيد والالتزام بها منها [4]:

- يفضل قيام الباحث بكتابة بحثه إذا كان يجيد الكتابة على الكومبيوتر حتى يتفادى العديد من الأخطاء التي قد يرتكبها الكاتب، وإلا فيتعين على الباحث مراقبة الكاتب باستمرار أثناء عملية الطبع.
- أن يصور الباحث بحثه الذي كتبه بخط يده ليحتفظ بالنسخة خوفا من ضياع الأصل.

---

[1]- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص 91.

[2]- صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية التطبيقية، دار العلوم عنابة، 2010، ص 162.

[3]- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص 90.

[4]- علي ضوي، منهجية البحث القانوني، مرجع سابق، ص 107.

- يتعين اختيار حجم الخط بالنسبة للمتن والهوامش، ويجب أن يكون حجم الهامش أصغر من حجم المتن.
- تدوين العناوين بشكل واضح وبخط كبير وأن يكون هناك تمييز بين العناوين الرئيسية والجزئية والفرعية من حيث الحجم.
- ترك مسافة قبل بداية السطر من كل لفقرة ويجب أن تكون هذه المسافة موحدة وترك مسافة بين الأسطر حتى يتسنى للقارء قراءة ما كتب بوضوح.

الفرع الرابع- تصحيح الأخطاء المتعلقة بخطة البحث:

من الأمور التي يستفيد فيها الباحث ويتم مناقشته فيها وتقديم ملاحظات بخصوص ذلك، هو توازن خطة البحث والتي تعتبر صورة مصغرة للبحث وطريقة اختيار العناوين.

أولا- التوازن الشكلي:

على الباحث المحافظة على التوازن من الناحية الشكلية والموضوعية للخطة، ومعنى التوازن الشكلي هو ضرورة تحقيق التقابل والتوازن بين التقسيمات الأساسية والفرعية والجزئية أفقيا وعموديا، كأن يتساوى ويتوازن عدد فصول الأبواب وكذا عدد مباحث الفصول وعدد مطالب المباحث.

أما التوازن من الناحية الموضوعية للخطة فهو يعني عدد الصفحات لكل فصل من المذكرة، فإذا قسم الموضوع إلى فصلين مثلا، يجب أن يكون عدد الصفحات المخصصة لكل فصل متساوية أو متقاربة مع الفصل الآخر، لهذا يجب منذ البداية وقبل الانطلاق في عملية الكتابة مراعاة ذلك، وهذا بالنظر إلى ما يمكن أن يحتويه كل عنصر من عناصر البحث من معلومات وبالتالي ما يمكن أن يخصص له من صفحات.

ثانيا- طريقة اختيار عناوين التقسيمات:

تعد البساطة في صياغة العناوين للتقسيمات من أهم الأمور التي يجب أن تكون واضحة، ولا تسبب أي إرباك أو تناقض أو مشاكل عند إعداد المذكرة، ويجب أن تكون مرتبطة بشكل وثيق بالمذكرة التي قام بها الطالب.

ويجب تجنب استخدام العناوين الجزئية والمبهمة ويجب على الطالب أن يحرص عند قيامه بإعداد المذكرة على عدم وضع العناوين التي تدل على جزء من الموضوع، بل يجب أن تدل العناوين على الموضوع بشكل كامل وشامل، ويجب ألا يستخدم العناوين المبهمة، لأن هذه العناوين لا تؤدي دورها في جعل العنوان واضحا [1]. يجب أن تكون عناوين الجزئيات الأساسية شاملة، وكلما نزلنا من فصل إلى مبحث ثم مطلب ثم فرع، كلما كان عنوانه أدنى أي من المستوى إلى الأدنى [2].

إن حسن ترتيب موضوعات البحث في خطة علمية دقيقة يستتبع مراعاة مبدأ التوازن الهيكلي، فالموضوعات التي تطرح في فصل كامل ليست بنوعية وكمية الموضوعات التي تطرح في فرع واحد، رغم تبعية الأخير للأول، فعدد صفحات الفرع بطبيعة الحال أقل عدد صفحات الفصل الكامل وذلك لأن هذا الأخير يحوي عدة فروع.

وجدير بالذكر أن التوازن الهيكلي لا يعني وجوب مطابقة عدد صفحات كل فصل مع الفصل الآخر، وإنما يجب أن يكون هناك تقارب معقول بينهما [3]، فليس من الصحيح أن يكون عدد صفحات الفصل الأول 50 صفحة بينما يقع الفصل الثاني في 100 صفحة، هكذا يكون التوازن الهيكلي مفتقد في هذه الحالة.

كما يستحسن في ذلك أن تكون الخطة ثنائية التقسيم، وإذا كان التقسيم غير متساو فيعتبر ذلك إخلال بالخطة وتكون الخطة غير متوازية [4].

الفرع الخامس– ترتيب الهوامش وتوثيق المراجع (أخطاء كتابة قائمة المصادر والمراجع):

على الباحث عند الانتهاء من إعداد بحثه تصحيح الأخطاء التي قد ترد عند كتابة الهوامش وإعداد قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمد عليها لإنجاز وإعداد بحثه.

أولا– ترتيب أو تصحيح الهوامش:

---

[1]– دويدري، رجاء وحيد، البحث العلمي، أساسيته النظرية وممارسته العلمية، دار الكل، 2006، ص 90.

[2]– بوحوش عمار، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985، ص87.

[3]– عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق ص 204، 205.

[4]– عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص 87.

من أهم الوسائل المنهجية التي يجب الاهتمام بها من طرف الباحث هي قواعد التوثيق أو استخدام الهوامش التي تعد أحد علامات قوة بحثه، ودليلا عن فهمه المادة وحرصه لها وفي نفس الوقت شهادة له بالأمانة العلمية، حيث يسميه بعض الباحثين بالحواشي، فالباحث يلجأ إلى الهوامش والغرض من ذلك هو التوضيح، ويلجأ إليها للضرورة أو إضافة معلومات لها علاقة بالموضوع ليس بشكل مباشر.

إن البحوث العلمية هي مجموعة من معلومات مشتقة من مختلف المصادر والمراجع بالدرجة الأولى، فإنه لابد من استخدام قواعد التوثيق طبقا لمبادئ وأساليب المنهجية العلمية، فوظيفتها:

- ذكر المراجع أو المصدر الذي تم الاقتباس منه وتوثيق النصوص المقتبسة سواء مباشرة أو غير مباشرة وضع تعليق أو مناقشة رأي، توضيح أو تفسير كلمة أو عبارة غامضة.
- الإشارة إلى نصوص قانونية ومصادر أخرى غنية بالمعلومات والإحالة إلى موضوع سابق.
- تدوين ملاحظات خاصة بالباحث.

من قواعد التوثيق ما يلي:

- عدم إغراق الباحث في التعليق.
- التأكد من المراجع والفصل بين المتن والهامش.
- وضع إشارة أو رقم يشير إلى الهامش استخدام رموز ومختصرات.

ثانيا- طريقة استعمال المراجع في التهميش.

في حالة استعمال المرجع للمرة الأولى تكتب جميع المعلومات المتعلقة بالمرجع، وفي حالة تكرار نفس المرجع مباشرة نكتب المرجع نفسه والصفحة في حالة نفس المرجع ونفس الصفحة المكان نفسه، وفي حالة تكرار المراجع أي مرجع بعد مرجع أو مراجع أخرى اسم الموثق، مرجع سابق، صفحة.

وعند استعمال عدة مراجع لمؤلف واحد، اسم المؤلف، عنوان المؤلف، مرجع سابق والصفحة، واستقلال كل صفحة بهوامش وذلك بوضع أرقام متسلسلة في الهامش على المتن بخط أفقي، وتكتب المصادر أي الهوامش بحجم صغير لتكون مميزة على المتن من جهة ومن جهة أخرى لكي لا تشغل مكانا كبيرا.

ومن مميزات هذه الطريقة أنها تيسر على القارئ الاطلاع على المصادر بسرعة وهي الطريقة الغالبة المعمول بها خاصة في البحوث القانونية.

قد يكون إدراج الهوامش في نهاية كل صفحة وترقيمها بأرقام متسلسلة تصاعديا، تبدأ من أول هامش إلى آخر هامش تحتويه آخر صفحة، أو إدراج الهوامش في نهاية كل بحث برقم تسلسلي من أول هامش إلى آخر هامش يحتويه البحث وتدرج كافة الهوامش في نهاية البحث وتخصص له صفحات مستقلة.

ثالثا- توثيق قائمة المصادر والمراجع:

من أجل انجاز الطالب أو الباحث لبحثه يستعين بمجموعة من المصادر والمراجع، وهذه الأخيرة يتم ذكرها وتنظيمها في قائمة المصادر والمراجع وتكتب هذه القائمة وفق منهجية علمية معينة محددة [1].

وتكون مرتبة حسب الأهمية، كما ترتب من الأول إلى الأخير بطريقة الحروف الأبجدية. كما ترتب الكتب، المقالات، أطروحات الدكتوراه، المذكرات الجامعية، المداخلات، الندوات، الوثائق والتقارير، المواقع الالكترونية، القوانين ثم المراجع باللغة الأجنبية والملاحق.

في الأخير يوضع الفهرس بالتفضيل بترقيم حتى يكون العمل منظم ويسهل عمل القارئ وتتبع تفاصيل المذكرة من حيث يوضع العنوان بجانبه رقم الصفحة.

وعدم التزام الباحث بهذه المنهجية يعد إخلالا يعاب عليه، وخطأ ينبغي تداركه كعدم ترتيب قائمة المصادر والمراجع وفق الترتيب الأبجدي وكذلك عدم تهميش المصادر والمراجع المستعملة[2]، كما يعاب على الباحث اقتصاره على استعمال المصادر والمراجع بلغة واحدة[3].

---

[1]- بوحوش عمار، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، مرجع سابق، ص88

[2]- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية ،مرجع سابق، ص 90.

[3]- المرجع نفسه، ص 90.

المطلب الثاني

تصحيح الأخطاء الموضوعية (تصحيح المذكرة من حيث الموضوع)

إن الأخطاء الموضوعية منها ما هو منهجي علمي ومنطقي منها ما هو تسلسلي اطنابي وهناك ما يتعلق بالأسلوب.

الفرع الأول-الأخطاء في المنهجية:

ذكر النصوص الأجنبية والوطنية دون منهجية

- حشد أكبر عدد ممكن من التعريفات الفقهية.
- كثرة الحديث في مسائل سياسية وتاريخية في المتن يقضي على البحث القانوني ويضفي عليه الطابع التاريخي أو السياسي.
- لا يجوز ربط رقم بآخر على التوالي، مثل تشكلت حتى 2018، 14 وزارة بيئية، بل تقول تشكلت 14 وزارة حتى 2018[1].

الفرع الثاني- الأخطاء العلمية والمنطقية:

- الخلط بين المصطلحات ومفاهيم حديثة أخرى.
- تناول سياسات التشريع والفقه والقضاء دون ترتيب، فالقانون قبل الفقه وهذا قبل القضاء.
- عدم تطابق العنوان مع المضمون.
- العودة إلى المراجع بدلا من المصادر.
- لا يمكن اعتبار أي قانون قديم متأثر بقانون حديث، وإنما القانون الحديث هو الذي قد يتأثر بالقديم.
- على الباحث القانوني استعمال المصطلحات القانونية واستعمالها استعمالا صحيحا دون الخلط في المصطلحات مثل التفريق بين الحبس والسجن [1]، ومصطلح الاستعمال والاستغلال لأنه من الناحية القانونية كل مصطلح له دلالة القانونية [2].

---

[1]- عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 207، 208.

الفرع الثالث– الأخطاء التسلسلية:

يتقيد الباحث بقواعد المنطق، هناك تسلسل شكلي وموضوعي.

أولا– الالتزام بالتسلسل الشكلي للعرض:

- التقيد بالأشكال المتعلقة بصياغة الأفكار وتصنيفها وترتيبها.
- ترتيب الأبواب، الفصول، المباحث، المطالب، الفروع، أولا...الخ.
- عرض القضايا الشكلية للموضوع قبل القضايا الموضوعية.
- إن العرض التقليدي للفكر القانوني يكون كالتالي الدستور، المعاهدات القانون، التنظيم ثم يعرض رأي الفقه الفرنسي ثم العربي لأن القانون الفرنسي أساس الفقه المعاصر.
- تعرض لآراء كبار الفقهاء ثم العاديين وأخيرا أحكام القضاء لأن القضاء يطبق القاعدة القانونية أو يفسرها والفقه ينتقد القضاء ويوجه علم التشريع، أما دور الفقه هو بلورة الفكر القانوني أكثر من القضاء.

ثانيا– الالتزام بالتسلسل الموضوعي للأفكار:

يتمثل الالتزام بالتسلسل الموضوعي للأفكار في:

- عرض العام قبل عرض الخاص.
- يقدم الباب الأول عن الباب الثاني، فالخطة ليست مجرد إجراء شكلي وإنما إجراء شكلي وموضوعي.
- عرض الرأي وبيان مصادر أنصاره حسب أقدمية الرأي حسب التاريخ.
- عند ذكر الفقه والأحكام القضائية يجب بيان تطور القضية لا مجرد السرد والنقل.
- ترتيب الأفكار منطقيا ومتدرجا [3].

-

---

[1]– فتحي مجيد، منهجية البحث العلمي، د م، 2013، ص 109.

[2]– المرجع نفسه، ص 110.

[3]– عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 212، 213.

الفرع الرابع–الأخطاء الإطنابية:

المقصود بالأخطاء الإطنابية: هي الإسهاب والحشو والتكرار هي أيضا العيوب الجسيمة الرائجة في بعض البحوث القانونية مفادها إيراد معلومة مرتين أو أكثر.

أولا–عدم ضبط الباحث لموضوعات بحثه:

بمعنى أنه لم يستوعب عناصره الجوهرية ويظهر ذلك من خلال:

- تكرار الأحكام القضائية يوقع في التناقض، لذا يتعين عرض الحكم إلا مرة واحدة واستثناء إذا كان يحوي فعلا عدة جوانب فيعرض كل جانب في مكانه المناسب دون تبادل الأدوار.
- تكرار العناوين غير منطقي.
- من الضروري تجنب إدراج كل شيء ثم تجميعه من الكتب والرسائل العلمية، فهناك معلومات لا تفيد البحث ولا تثريه.
- من الضروري تحاشي وتفادي الحشو.

إذا كان ثمة حكم قضائي واحد يتعلق بمسألتين قانونيتين في آن واحد فلابد من إيراده في مكان واحد وهو الأول، أما في المكان الثاني فيكفي الإشارة إلى الحكم وطلب العودة إليه في الهامش على الصفحة المذكورة فيها الحكم لأول مرة [1].

ثانيا– على الباحث الإيجاز:

خير الكلام ما قل ودل وعدم الإفاضة أو التوسع الكبير بما لا علاقة له بصورة مباشرة بالفكرة أو البحث.

- عدم حشد أكبر عدد ممكن من المسائل أو الموضوعات.
- المبالغة في إثبات آراء الفقهاء ظاهرة سلبية تحسب ضد الباحث والإشارة في الهامش إلى الذين أخذوا بنفس الرأي، وكذلك الإسراف في إبراز الأحكام القضائية وترديدها بمناسبة أو دون مناسبة.

---

[1]– المرجع نفسه، ص 215، 2016.

ومع ذلك فإن الإيجاز لا يعني الإشارة الموجزة السريعة إلى المسائل أو القضايا أو الآراء أي استعراض الآراء بأسلوب البرقيات وإنما عرض هذه المسائل على نحو واف [1].

الفرع الخامس– الأخطاء في الأسلوب:

الأسلوب العلمي هو أسلوب الفقه القانوني تشريعا وفقها وقضاء وليس أسلوب سياسي، صحافي، إنشائي.

أولا– ضرورة التزام الباحث بسلامة اللغة:

من المؤكد أن كثرة الأخطاء الإملائية في كتابة موضوع المذكرة يعكس المستوى المتدني للباحث وعدم تمكنه من اللغة التي يكتب بها، كذلك عدم استعمال علامات الوقف كالفاصلة والنقطة وعدم ترك فراغ عند بداية كل فقرة جديدة [2].

- يجب على الباحث استخدام أسلوب كتابي ملائم يبرز فيه حقائق بحثه بصورة علمية ودقيقة دون تشويه.
- ضرورة مراعاة جانب التعبير بعيدا عن الغموض والتعقيدات اللفظية.
- إن سلامة اللغة تنطوي على معرفة بقواعد اللغة وقواعد الإملاء.
- إن استعمال ضمير المتكلم نحن في البحوث والمؤلفات لغير الباحث عن نفسه لا يدل على الشيء من التعظيم ولعل سبب اللجوء إليه هو ثقل ضمير المتكلم الفرد أنا، بحيث استحسن المؤلفون اللجوء إلى نحن فيجب تفادي كل هذا إلا عند الضرورة، فيفضل استعمال عبارة يمكن القول أو استمال ضمير الغائب ...الخ.

مما سبق فلا يكفي للباحث أن يكون جامع أو ناقل لأن الباحث والبحث لابد من تقديم إضافة جديدة [3].

---

[1]– عبد القادر الشيحلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 217، 218.

[2]– مجيد فتحي، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 109.

[3]– العزيز محمد عبد الكريم، البحث العلمي، المنهج والإجراء الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص....

ثانيا- عدم الالتزام بالأمانة العلمية والسرقة العلمية:

من صفات الباحث العلمي النزاهة والأمانة العلمية والموضوعية والابتعاد عن الذاتية والتمسك بالآراء الشخصية.

أ-النقل الحرفي للمعلومات:

النقل الحرفي للمعلومات يعد سرقة علمية يقع فيها الباحث، ويقصد بالنقل الحرفي للمعلومات هو أخذ المعلومات من مصدرها كما هي ولعدة صفحات دون ذكر المرجع الذي أخذت منه هذه المعلومات، وهذا منافي للصفات والضوابط التي ينبغي أن يتصف بها صاحب البحث العلمي والنقل الحرفي يختلف عن الاقتباس [1].

ب-عدم التهميش:

الأمانة العلمية إجراء ضروري يجب احترامه في البحث العلمي ويقصد بها الإشارة التي مصدر المعلومات وهي صفة يجب أن يتحلى بها الباحث في بحثه، وعدم التزامه بذلك يعد سرقة علمية يعاب عليها الباحث وتقلل من مصداقية مذكرته وقيمتها [2].

يقدم الباحث بحثه كاملا بعد مراجعته إلى الأستاذ المشرف لتصحيحه وتقديم ملاحظاته لتصحيحها وإعطائه إذن بطبع البحث وتقديمه للإدارة لتعيين لجنة المناقشة التي تقوم بتحديد تاريخ المناقشة العلنية والحضورية والتي أصبحت مغايرة بفعل ظهور وانتشار جائحة كورونا، حيث يمكن للطالب أن لا تكون مناقشة علنية.

---

[1]- صلاح الدين شروح، الوجيز في المنهجية التطبيقية، مرجع سابق، ص 171.

[2]- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، مرجع سابق، ص107.

خلاصة القول:

بعد الانتهاء من إعداد البحث العلمي أو المذكرة وتصحيحها يعرضها الباحث على الأستاذ المشرف الذي يقدم له جملة ملاحظات من شأن إعمالها تعديل البحث القانوني تعديلا جوهريا أو ثانويا سواء قدم البحث دفعة واحدة أم قدم كأبواب أو فصول مستقلة.

وينبغي أن يأخذ الباحث ملاحظات أستاذه المشرف سواء كانت شكلية أو موضوعية بالحسبان فينفذها تنفيذا شاملا وكاملا، ما لم يكن مصرا على بعض الآراء والأفكار التي تقع مسؤوليتها العلمية عليه.

يضاف إلى ما تقدم أن على الباحث أن يلقي نظرة أخيرة متفحصة ومتعمقة ومتأملة شكلا وموضوعا، بحيث يتحاشى قدر المستطاع العيوب والأخطاء السابق ذكرها، ثم يعين القسم العلمي المختص لجنة لمناقشة المذكرة، وتحدد هذه الأخيرة موعد المناقشة ويبين المناقشون في جلسة المناقشة مزايا المذكرة أو البحث والحكم بجملة من الأخطاء الشكلية والموضوعية التي يتعين على الباحث تنفيذها.

ولكي تكون المناقشة ناجحة وتحقق أهدافها المرسومة يتعين أن تكون موضوعية وهادفة للتحري عن الدقة العلمية والحقائق العلمية، ولا يجوز أن يكون النقد يهدف إلى المساس بالكرامة الإنسانية للباحث، كما لا يجوز أن يسود المناقشة تأنيب الطالب بأسلوب سلطوي، وإنما ينظر إلى العمل العلمي نظرة إجمالية، كي يتم التعرف على المحصلة النهائية للبحث والاتجاه العام للباحث والنتائج المستخلصة من البحث، سواء كانت استنتاجات مستنبطة أو اقتراحات موصى بها.

ومن جهة الباحث من الضروري أن يقرأ الباحث مذكرته قراءة معمقة وذلك للاستعداد للرد الشفهي عن أي سؤال يثار أثناء المناقشة، فإذا حضر جلسة المناقشة فمن الضروري أن يرد على أي سؤال بهدوء مطلق، لاسيما أن بعض أعضاء اللجنة يناقش بطريقة استفزازية، والحل الواجب الإتباع في مثل هذا الوضع هو تجنب الرد إلا بالقدر الأدنى وتحاشي الثرثرة أو التوسع في الكلام[1].

---

[1]– عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، مرجع سابق، ص 226.

الخاتمة:

لقد حاولنا تقديم نظرة عامة لمنهجية إعداد مذكرة الماستر ممهدين في ذلك بدراسة أو تحديد مفهوم البحث العلمي مثل تعريف المناهج، البحث، العلم، البحث العلمي، بالإضافة إلى أنواع المناهج، ثم أن مشكلات البحث لا تقتصر على قواعد المنهجية الشكلية والموضوعية للأبحاث خاصة القانونية، بل تتسع لتشمل أدوات ووسائل البحث من مصادر ومراجع علمية وكيفية استعمالها للحفاظ على الأمانة العلمية وأضف إلى ذلك تحديد مراحل إعداد البحث، لاسيما مرحلة إعداد الخطة وتقسيم البحث إلى أجزاء وعناصر مترابطة متناسقة و متتالية بشكل منطقي.

لا شك أن إعداد بحث قانوني مستوف شروط شكلية وموضوعية ليس مهمة سهلة، كما أنه ليس مهمة صعبة، وإنما الأمر بمقدور أي طالب يملك أصول البحث القانوني ويتبع إرشادات أستاذ المشرف على بحثه، كما يأخذ بالإرشادات الجادة الصادرة عن الآخرين فيقبلها بصدر رحب.

أفضل ما في البحث القانوني أو المذكرة العلمية هو اختيار موضوعها، فثمة موضوعات كبرى أو حيوية أو ساخنة أو آنية وأخرى تقليدية أو قليلة الأهمية ولكل بحث جوانب شكلية وأخرى موضوعية ومع أن الشكل وعاء للمضمون، إلا أن النواحي الموضوعية في حقيقة الأمر هي أهم من النواحي الشكلية، مما يؤدي إلى تقدم الاقتراحات التالية:

- من الضروري أن يختار الباحث موضوع بحثه في ضوء تخصصه العلمي وميوله العقلية والنفسية وقدراته، المالية والزمنية، ويستلزم أن يكون موضوعا جادا منطويا على أهمية علمية فقهية وعملية وأن يكون موضوعا محددا واضحا دون لبس أو غموض.
- تطابق العنوان مع المضمون.
- يتعين أن يتمكن الباحث من الأسلوب القانوني، وهو الأسلوب القائم على المصطلحات والمفاهيم الخاصة بالعلوم القانونية.
- ضرورة أن يوحد المصطلحات والمفاهيم التي يستخدمها فهو يقتبس من مصادر ومراجع عديدة، الأمر الذي يجعل بحثه متفاوتا في التعبير والأسلوب والكلمات، مما يفرض عليه مهمة توحيد المصطلحات والتنسيق بين الجمل والعبارات.

- ضرورة أن يتحلى الباحث بالنزاهة العلمية وذلك بعرض الآراء كاملة وإتاحة الفرصة للجميع لطرح وجهات نظرهم، وتجنب اجتزاء المعلومات وضرورة عرض آراء الآخرين بموضوعية وحياد وتجرد، الأمر الذي يدفع الباحث أن يتحرى الدقة ويتجنب إطلاق الأحكام جزافا، أما ذكر المعلومات العامة فلا تكتب في البحوث العلمية.
- من الضروري أن يهتم الباحث بالمقدمة والخاتمة اهتماما كبيرا، فالأولى تكون موجزة وتدفع القارئ لمواصلة القراءة بما تمنحه من توضيح للموضوع وبيان أهمية المنهجية المتبعة وخطة إعداده، أما الخاتمة التي تحوي مجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات العلمية والعملية القابلة للتنفيذ بما تتضمنه من تصورات واضحة وآليات للعمل التنفيذي.
- إن مناقشة الباحث أمام لجنة المناقشة تهدف إلى بيان نسبة الأطروحة أو المذكرة العلمية للباحث من خلال دفاعه ومناقشته، وكما تهدف إلى توجيه الطالب أو الباحث نحو النظر الصحيح والعمل الأجود.

وأخيرا تعتبر قواعد المنهجية للبحث مهمة وأساسية في عملية البحث العلمي القانوني وفق خطوات البحث المتتابعة، وعلى أساس القواعد التي يتعين على الباحث الالتزام بها في بحثه تكون أكثر صرامة في الأبحاث الجامعية الأكاديمية كمذكرات الماستر، وأن عدم الإلمام بها يكون في أحيان كثيرة عائق دون إخراج البحث إلى الوجود في أحسن صورة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

1. أبراش إبراهيم، البحث الاجتماعي، قضاياه، منشورات للطباعة والنشر، المغرب، 1994.
2. إبراهيم أبراش، البحث الاجتماعي، قضاياه، مناهجه، إجراءاته، منشورات كلية الحقوق مراكش، سلسلة الكتب العدد10، 1994.
3. ابراهيم بختي، الدليل المنهجي في إعداد وتنظيم البحوث العملية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007/2006.
4. ابراهيم بنت عبد العزيز التميمي، متطلبات في مادة مناهج البحث العلمي، د ط السعودية، 2010.
5. إحسان محمد الحسين، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1985.
6. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، طبعة 5، وكالة المطبوعات بالكويت، 1979.
7. أحمد شلبي، كيف نكتب بحثا أو رسالة، دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وإعداد الرسائل (الماجستير والدكتوراه) القاهرة.
8. أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة 3، دون دار الشر، فاس، المغرب، 2015.
9. ادريس الفاخوري، المدخل لدراسة القانون، نظرية القانون والحق، مطبعة دار النشر، الجسور وجدة، 2002.
10. أيت منصور كمال، طاهر رابح، منهجية إعداد بحث علمي، الطبعة الثالثة، دار الهدى للطباعة والتوزيع، عين مليلة، 2003.
11. بدر أحمد، أصول مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات الطبعة الخامسة، الكويت 1979.

12. بدوي عبد الرحمان، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الطبعة الثالثة، الكويت 1977.
13.بوحوش عمار، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
14. بوسعدية رؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانونية ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد أمين دباغين، سطيف02، 2015-2016.
15. بوطبه مراد، خواترة سامية، لا لوش سميرة، الدليل التوجيهي للطالب، منهجية إعداد المذكرة أطروحة جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2018-2019.
16. خلال غريول السناد، البحث العلمي وكتابته، الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، كلية الترقية جامعة دمشق، سوريا 2015.
17. دويدري، رجاء وحيد، البحث العلمي، أساسيته النظرية وممارسته العلمية، دار الكل، 2006.
18. سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، محاضرات لطلبة السنة الثانية حقوق جامعة عبد الرحمان ميرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018-2017.
19. سيد الهواري، دليل الباحثين في كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه، مطبعة مكتبة عين شمس، القاهرة، 1980.
20. شلبي أحمد، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة التاسعة، مصر 1976.
21. صالح الدين شروح، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر.
22.صالح طاليس، المنهجية في دراسة القانون، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2010.
23. صلاح الدين شروخ، الوجيز في المنهجية التطبيقية، دار العلوم عنابة، 2010.
24. عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل العلمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات جامعية، الطبعة الثانية، أسيوط – مصر 2013.

25.عبد الرحمان أحمد عثمان، مناهج البحث العلمي وطرق كتابة الرسائل الجامعية، منشورات شهاب، 1998.

26.عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني (الجوانب الشكلية والموضوعية لاسيما في رسائل الماجستير والدكتوراه ونظم ترفيه القضاة وتدرج المحامين)، الطبعة 4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

27.عبد الله محمد شريف، مناهج البحث العلمي، قضاياه، مكتبة الاشعاع، الإسكندرية، 1999.

28.العزيز محمد عبد الكريم، البحث العلمي، المنهج والإجراء الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.

29.عكاشة محمد عبد العال، سامي بديع منصور، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007.

30.علي ضوي، منهجية البحث القانوني، منشورات كلية القانون، جامعة ناصر، الطبعة الثانية، 1993.

31.على مراح، منهجية التفكير القانوني (نظريا وعمليا)، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، 2004.

32.عمار بوحوش الذيبيات محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحث العلمي، د ار الكتب القانونية، القاهرة، 2000.

33.عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.

34.عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، طبعة 1 جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

35.عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، الطبعة الأولى، دار الجسور للنشر والتوزيع، الجزائر 2014.

36.عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

37. عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2002.
38. فاخر عاقل، أسس البحث العلمي، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، لبنان 1982.
39. فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.
40. فاطمة عوض صابر ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.
41. فوزية بنت عبد العزيز التميمي، متطلبات في مادة مناهج البحث العلمي، دون طبعة، السعودية، 2010.
42. قاضي ادريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، طبعة 2، دون دار النشر، الجزائر، 2005.
43. قنديلجي عامر، البحث العلمي واستخدام المعلومات، دار البازوري العلمية، عمان، 1999.
44.مجيدي فتحي، سلسلة محاضرات في منهجية البحث العلمي، جامعة زبان عاشور، 2013 – 2014.
45. محمد الصاوي، محمد مبارك، البحث العلمي (أسسه وطريقة كتابته)، المكتبة الأكاديمية، دون مكان النشر، 1999.
46. محمد عبد الفتاح الصرفي، البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر، عمان 2002.
47. محمد عبيدات، محمد أبو نصار وعاقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر، عمان 1999.
48. محمد عودة، البحث الاجتماعي في سياق الخصخصة والتكييف الهيكلي، كتاب مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي والاجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر 1995.

49. محمود الطواب، البحث العلمي (أسسه وأساليبه)، دون طبعة، 42 مركز الإسكندرية، للكتاب، كلية التربية جامعة الإسكندرية، مصر، 2015.
50. مروان عبد الوحيد ابراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
51. وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، الاقتباس العلمي الأنواع الضوابط والشروط، مسودة الخطة الوطنية والتقنية والابتكار.

ثانيا- النصوص القانونية:

قرارات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

52.القرار رقم 362، يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر، صادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 09جوان 2014
53. قرار وزاري رقم 933، يحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، صادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بتاريخ 28 جويلية 2016.

موقع الأنترنت:

54.أحمد ابراهيم جعفر، خطة البحث، مجلة شبكة الألوان، ص 16، الاطلاع يوم: 2020/11/15 الموقع الإلكتروني:

www.aiukan.net

Ouvrages en français

55. AREZKI Dalila, Méthodologie de la recherche gradué et poste gradué (cours de méthodologie générale et de la recherche gradué et poste gradué) édition l'odyssée, Tizi ouzou, 2008, P 34.
56. DREYFUS Simone : La thèse et le mémoire de doctorat en droit, 2EME, édition, Ciyas, Paris, 1983.

الفهـرس

مقدمة 1

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي وفقا لقرار 362لسنة 2014 4

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي 5

الفرع الأول– تعريف منهج البحث العلمي 5

أولا– المنهج 5

ثانيا– البحث 5

ثالثا– العلوم 6

الفرع الثاني– تعريف البحث العلمي 7

الفرع الثالث– خصائص البحث العلمي.....8

الفرع الرابع– أهداف البحوث العلمية 9

الفرع الخامس– أهمية البحوث العلمية.....10

المطلب الثاني: مناهج البحث القانوني 11

الفرع الأول– المنهج النظري والعملي التطبيقي.....11

أولا– المنهج النظري 11

ثانيا– المنهج التطبيقي التجريبي 12

الفرع الثاني– المنهجان الوصفي والتحليلي.....12

أولا– المنهج الوصفي 12

ثانيا– المنهج التحليلي.....13

الفرع الثالث– المنهج المقارن 13

المطلب الثالث: التمييز بين الدراسة والكتاب والبحث العلمي.....14

الفرع الأول– التمييز بين الدراسة والكتاب والبحث.....14

أولا– الدراسة.....14

ثانيا– الكتاب 15
ثالثا– البحث.....15
1– بحث لإعداد مذكرة الماستر 15
2– بحث لإعداد مذكرة الماجستير 16
3– بحث لإعداد أطروحة الدكتوراه.....16
خلاصة القول.....17
المبحث الثاني: اختيار موضوع البحث (المذكرة) 18
المطلب الأول: الاستعداد والاطلاع لاختيار الموضوع 19
الفرع الأول– الشروط المتعلقة بالباحث.....19
أولا– اقتناع واهتمام الباحث بموضوع البحث (الرغبة النفسية) 19
ثانيا– القدرة العلمية والتحلي بالأخلاق.....19
ثالثا– توفر الباحث على قدرات لغوية وعلمية.....20
رابعا– توفر الباحث على إمكانيات مادية.....21
الفرع الثاني– الشروط المتعلقة بموضوع البحث 21
أولا– أن يكون موضوع البحث ذات قيمة علمية ويتسم بالجدية والحداثة 21
ثانيا– أن يكون موضوع البحث محددا ومتصفا بالأهمية 22
المطلب الثاني: اختيار موضوع البحث.....23
الفرع الأول– الطريقة الاختيارية.....24
أولا– تعريف الطريقة الاختيارية.....24
ثانيا – مزايا الطريقة الاختيارية 24
ثانيا– عيوب الطريقة الاختيارية.....24
الفرع الثاني– الطريقة الإجبارية (الإلزامية) 25
أولا– تعريف الطريقة الإجبارية.....25
ثانيا– مزايا وعيوب الطريقة الإجبارية 25

ثالثا– عيوب الطريقة الإجبارية 26
خلاصة القول.....26
المبحث الثالث: المرجع القانوني 26
مطلب أول: جمع المراجع والوثائق (البحث عن المرجع القانوني) 27
الفرع الأول– مفهوم المرجع القانوني 28
أولا– تعريف المرجع القانوني وخصائصه.....28
1– التعريف اللغوي 28
2– التعريف الاصطلاحي.....28
ثالثا– خصائص المرجع القانوني 29
الفرع الثاني– أنواع المرجع القانوني.....30
أولا– الوثائق الأولية والأصلية المباشرة (المصادر القانونية) 30
ثانيا– الوثائق الثانوية أو غير المباشرة (المراجع الثانوية) 31
ثالثا– الأنترنيت.....33
رابعا– التمييز بين المصدر والمرجع 33
الفرع الثالث– معايير اختيار المرجع القانوني.....34
أولا– ترتيب المراجع حسب الحداثة.....34
ثانيا– ترتيب المراجع حسب الأهمية والكمي 35
ثالثا– ترتيب المراجع حسب الاختصاص 36
المطلب الثاني: استعمال المرجع القانوني.....37
الفرع الأول– طريقة جمع المعلومات وتدوينها.....38
أولا– الأسلوب التقليدي.....38
1– طريقة البطاقات وطريقة الملفات المقسمة.....38
أ– طريقة البطاقات.....39
ب– طريقة الملفات المقسمة 40

ثانيا– الأسلوب الحديث 40
1– طريقة النسخ..... 41
2– طريقة المعلوماتية..... 41
الفرع الثاني– مرحلة القراءة: (طرق استعمال المرجع القانوني) 42
أولا– أهداف مرحلة القراءة والتفكير 42
ثانيا– شروط وقواعد القراءة..... 43
ثالثا– أنواع القراءة 44
1– القراءة الكاشفة السريعة..... 44
2– القراءة العادية..... 45
3– القراءة العميقة والمركزة 45
خلاصة القول..... 45
المبحث الرابع: مقدمة البحث القانوني 46
المطلب الأول: مفهوم المقدمة 47
الفرع الأول– تعريف المقدمة وأهميتها 47
أولا– تعريف المقدمة 47
ثانيا– أهمية المقدمة 48
الفرع الثاني– شروط صياغة المقدمة..... 48
أولا– الشروط الشكلية 49
ثانيا– الشروط الموضوعية..... 50
المطلب الثاني: عناصر مقدمة البحث (المذكرة) 51
الفرع الأول– العناصر الأساسية للمقدمة 51
أولا– مفهوم الموضوع 51
ثانيا– أهمية الموضوع..... 51
ثالثا– أهداف الموضوع ونطاقه 52

رابعا– إشكالية البحث (المذكرة) 52
1– تعريف الإشكالية.....53
2– أهمية الإشكالية.....53
3– خصائص الإشكالية.....54
4– شروط الإشكالية 54
خامسا– أهداف البحث 54
سادسا– منهج البحث.....55
سابعا– خطة البحث 56
الفرع الثاني– العناصر التكميلية للمقدمة 56
أولا– ذكر الدراسات التابعة في البحث 56
ثانيا– الصعوبات المعترضة في الدراسة (مشكلات البحث) 57
خلاصة القول.....57
المبحث الخامس: تصميم خطة البحث (توازي الأشكال) 58
المطلب الأول: مفهوم خطة البحث العلمي 59
الفرع الأول– تعريف خطة البحث العلمي.....59
الفرع الثاني– أهمية خطة البحث العلمي 60
الفرع الثالث– شروط خطة البحث العلمي 60
الفرع الرابع– عناصر خطة البحث العلمي.....60
أولا– عنوان البحث.....61
ثانيا– المقدمة.....61
ثالثا– موضوع البحث 61
رابعا– خاتمة البحث.....62
خامسا– الملاحق 63
سادسا– فهرس المصادر والمراجع (قائمة الوثائق العلمية) 63

سابعا- فهرس الموضوعات المدروسة.....64
المطلب الثاني: مفهوم تقسيم البحث العلمي 64
الفرع الأول- مفهوم تقسيم البحث العلمي وأهميته 64
أولا- تعريف تقسيم الخطة وشروطها: (تصميم البحث) 64
1- تعريف الخطة 65
2- شروط الخطة.....66
ثانيا- أهمية تقسيم البحث العلمي 66
الفرع الثاني- أنواع تقسيمات البحث العلمي 68
أولا- التقسيم الثنائي للبحث: التقسيم اللاتيني 68
ثانيا- التقسيم المتعدد للبحث: (التقسيم الأنجلوسكسوني) 69
الفرع الثالث- معايير تقنية لتقسيم البحث العلمي.....70
أولا- معايير شكلية 70
أ- الحفاظ على التوازن والتماثل في تقسيمات البحث.....70
ب- استعمال العناوين المختصرة والدالة.....72
2- معايير موضوعية.....73
أ-التسلسل المنطقي 73
ب- ترابط عناصر الخطة.....74
خلاصة القول.....74
المبحث السادس: الأسلوب واستعمال المراجع.....75
المطلب الأول: الأسلوب القانوني لإعداد البحث العلمي القانوني.....75
الفرع الأول- الكتابة بأسلوب قانوني مباشر.....57
الفرع الثاني- الكتابة بأسلوب سليم 77
الفرع الثالث- أن يكون الأسلوب مؤثرا 77
الفرع الرابع- إبراز شخصية الباحث 78

هـ-الشروط الفنية في كتابة البحث العلمي.....78
الفرع الثاني- توثيق المعلومات (التهميش) 79
أولا- تعريف التهميش وأهداف 79
ثانيا- عناصر التوثيق أو التهميش.....80
1- الاقتباس من الكتب 81
2- الاقتباس من مقال منشور بمجلة أو دورية.....82
3- الاقتباس من مذكرة ماجستير أو أطروحة دكتوراه 82
4- توثيق النصوص القانونية.....83
5- توثيق الأحكام القضائية 83
6- تهميش دراسات غير منشورة.....84
7- توثيق الوثائق الالكترونية.....84
ثالثا- وظائف الهوامش.....85
رابعا- ترقيم الهوامش.....85
المطلب الثاني: الالتزام بالأمانة العلمية في البحث العلمي.....87
الفرع الأول- إتباع تقنية الاقتباس.....87
أولا- تعريف تقنية الاقتباس.....87
ثانيا- أنواع الاقتباس.....88
1- الاقتباس المباشر (الحرفي).....88
2- الاقتباس الغير مباشر (غير الحرفي) 88
الفرع الثاني- احترام الأمانة العلمية 90
أولا- تعريف الأمانة العلمية وأهميتها.....90
2- الالتزام بالنزاهة العلمية والتحلي بالتواضع العلمي 91
أ- النزاهة العلمية 91
ب- مظاهر الخروج على الأمانة العلمية.....92

3- أوجه وصور السرقة العلمية والعقوبات المترتبة عنها 93
أ- أوجه وصور السرقة العلمية 93
ب-العقوبات المترتبة عنها 94
خلاصة القول.....95
المبحث السادس: تقنيات تنظيم قائمة المراجع 96
المطلب الأول: قواعد تدوين المراجع والمصادر 96
الفرع الأول- أهمية التوثيق أو تدوين المصادر والمراجع 96
الفرع الثاني- طرق توثيق مصادر ومراجع البحث العلمي 97
المطلب الثاني: ترتيب المراجع والمصادر في قائمة المراجع 98
الفرع الأول- أهمية ترتيب المصادر والمراجع في البحث العلمي.....98
الفرع الثاني- ضوابط ترتيب المصادر والمراجع في البحث العلمي.....98
الفرع الثالث- أسس ترتيب المصادر والمراجع 99
أولا- المصادر والمراجع باللغة العربية وترتيبها 99
ثانيا- المصادر والمراجع باللغة الأجنبية وترتيبها 100
ثالثا- أحكام قضائية 101
رابعا-المواقع الالكترونية.....101
خلاصة القول.....101
المبحث السابع: تصحيح مذكرة الماستر (مراجعة المذكرة) 102
المطلب الأول: تصحيح الأخطاء الشكلية 102
الفرع الأول- عنوان المذكرة.....103
الفرع الثاني- عناصر الغلاف 103
الفرع الثالث- عملية الطبع 103
الفرع الرابع- تصحيح الأخطاء المتعلقة بخطة البحث 104
أولا- التوازن الشكلي 104

ثانيا– طريقة اختيار عناوين التقسيمات.....104
الفرع الخامس– ترتيب الهوامش وتوثيق المراجع (أخطاء كتابة قائمة المصادر والمراجع) 105
أولا– ترتيب أو تصحيح الهوامش 105
ثانيا– طريقة استعمال المراجع في التهميش 106
ثالثا– توثيق قائمة المصادر والمراجع 107
المطلب الثاني: تصحيح الأخطاء الموضوعية (تصحيح المذكرة من حيث الموضوع) 108
الفرع الأول– الأخطاء في المنهجية 108
الفرع الثاني– الأخطاء العلمية والمنطقية 108
الفرع الثالث– الأخطاء التسلسلية.....109
أولا– الالتزام بالتسلسل الشكلي للعرض 109
ثانيا– الالتزام بالتسلسل الموضوعي للأفكار 109
الفرع الرابع– الأخطاء الإطنابية.....110
أولا–عدم ضبط الباحث لموضوعات بحثه 110
ثانيا– على الباحث الإيجاز.....110
الفرع الخامس– الأخطاء في الأسلوب.....111
أولا– ضرورة التزام الباحث بسلامة اللغة 111
ثانيا– عدم الالتزام بالأمانة العلمية والسرقة العلمية.....112
أ–النقل الحرفي للمعلومات.....112
ب–عدم التهميش 112
خلاصة القول.....113
الخاتمة.....114
قائمة المصادر والمراجع.....116
الفهرس.....121